

## الباب الثالث

# العالم الإسلامي



■ البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي

■ الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة

■ مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية في ظل  
التغيرات الإقليمية

■ الثورة السورية.. الآليات والمآلات

■ علي باكير

■ مصطفى شفيق علام

■ أنور الخضري

■ د. أحمد موفق زيدان

# البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) تركيا- أنقرة

## ملخص الدراسة

لقد أثار الحراك الحاصل في البحرين والتطورات المرتبطة به لغطاً كبيراً يتّصل بنوعية هذا الحراك، ومن يقف وراءه، وما الهدف منه، وما هو مصير البحرين، وما هي طبيعة وحجم الدور الإيراني في التطورات اللاحقة؟ وبالتوازي مع هذه التطورات تم طرح تسريع عملية الاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون، فيما برز إلى السطح أيضاً اقتراح تحقيق الاتحاد بين المملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية.

وفي ظل هذه التطورات، تم تقديم هذه الدراسة لتتناول الوضع البحريني بين الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي، وليبيان حقيقة العلاقة بين هذه التطورات والحراك البحريني الأخير والآفاق المستقبلية للبحرين في ظل هذه الظروف. وبجانب ذلك تظهر أهمية البحرين في أنها توفر إمكانيّة الإشراف المائي على الخليج العربي؛ نظراً لسهولة الرسو فيها والانطلاق منها، كما أنها توفرّ مزايا عسكرية وأمنية متقدّمة فيما يتعلق بحماية الخليج ومراقبة الملاحة؛ لكونها تقع تقريباً في منتصف الضفة الغربية للخليج العربي، ولذلك فهي على الدوام كانت قاعدة بحرية متقدمة لكل القوى التي مرّت على الخليج عبر العصور، وأهمهم في العصر الحديث بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة التي تحتفظ بمقر أسطولها البحري الخامس فيها بموجب معاهدة ثنائية بين البلدين. ولكن لماذا التدخل الإيراني في البحرين هو الأكثر إصراراً ووضوحاً؟ ولماذا المحاولات الإيرانية للإطاحة بالحكم هناك منذ السبعينيات؟ وربما تكمن أهمية البحرين بالنسبة لإيران في أنّ البحرين هي النقطة الأضعف في الخليج العربي، والخاصة الرخوة لمجلس التعاون الخليجي، والهدف الأسهل ضمن قائمة الأهداف الإيرانية في المنطقة.

ولا شك أنّ مثل هذه المحاولات الإيرانية لاختراق البحرين بحاجة إلى إيجاد استراتيجية متطورة، متداخلة ومتشابكة العناصر تعمل على تفكيك الخطر الإيراني، وتحصّن البلاد، وتتعامل مع الأبعاد الداخلية، الإقليمية والدولية المختلفة للموضوع، مثل تفكيك العامل الشيعي إذ لا بد من فصل وعزل الشيعة الموالين لإيران، ووضعهم تحت ضغط العزل والنبذ الاجتماعي عن أولئك العروبيين الوطنيين، على الصعيد الداخلي، وتعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية التي تنظر إلى إيران كخطر أو كخطر محتمل، خاصة تلك التي تستطيع موازنتها على الصعيد الخارجي.

# البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) تركيا- أنقرة

## مقدمة:

أثارت التطورات المرتبطة بالحراك الحاصل في البحرين والذي اندلع في شهر فبراير/شباط ٢٠١١م بعد الثورة التونسية والمصرية وبالتزامن مع الثورة الليبية، لغطاً كبيراً يتصل بنوعية هذا الحراك، ومن يقف وراءه، وما الهدف منه، وكذلك آثار عدداً من التساؤلات حول مصير البحرين، وطبيعة وحجم الدور الإيراني في التطورات اللاحقة. وطرحنا بالتوازي مع هذه التطورات تسريع عملية الاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون، فيما برز إلى السطح أيضاً اقتراح تحقيق الاتحاد بين المملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية.

وفي كل هذه المراحل والمتغيرات، بدأ أن الجهل بتفاصيل الوضع البحريني كان السمة الأبرز للمتابعين، ولعل الظروف التي اندلع فيها الحراك البحريني، أو بالأحرى استغلاله للثورات التي جرت في عدد من البلدان ليطلق حركته الذاتية، عززت الالتباس لدى هؤلاء المتابعين، فاستسهلوا المقاربة بالمقارنة، معتبرين أن ما يحصل في البحرين هو نفس الذي يحصل في الدول العربية الأخرى.

في هذا السياق، تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة الوضع البحريني بين الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي، شارحة علاقة هذه المعطيات بالحراك البحريني الأخير والآفاق المستقبلية للبحرين في ظل هذه الظروف.

وتبرز أهمية الموضوع في كونه يتناول الوضع البحريني في سياق متصل ومترايط تاريخي وجيو-استراتيجي، وضمن المعطيات الداخلية والخارجية، المحلية والإقليمية والدولية، كما أنه يفكك السياسة الجيوبوليتيكية الإيرانية القائمة على التوسع والهيمنة بشكل علمي ومنهجي، ليصل من خلالها إلى الهدف الذي تبتغي هذه الورقة تحقيقه، والمتمثل بالتشخيص المتناسك لحقيقة الحراك البحريني الأخير ضمن إطار أوسع وأشمل، وأكثر ديمومة من حصره في هذا الحدث بحد ذاته، لتنفيذ من ورائه إلى تحديد الغاية من وراء استهداف البحرين تحديداً من قبل نظام الملالي على مدار أكثر من ثلاثة عقود.

وتكمن الإشكالية في تفسير كون البحرين في عين الاستراتيجية الإيرانية، وهي الدول الصغيرة جداً والفقيرة في الموارد، كما تحاول الورقة في هذا السياق الإجابة على عدد من التساؤلات التي تشكل جوهر الموضوع والإشكالية الأساسية فيه، ومنها:

- لماذا الاستهداف الإيراني الأكثر شراسة للبحرين تحديداً؟
- كيف يمكن مواجهة هذه السياسات الإيرانية؟
- ما هي الخيارات البحرينية المتاحة؟

وتعتمد الورقة بشكل أساسي على المزج بين أدوات المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي تبعاً لطبيعة المحاور المذكورة أدناه وبما يتناسب معها، على أن تستجيب في النهاية للتساؤلات البحثية الأساسية المطروحة، والتي تعالجها المحاور التي تتألف منها الورقة البحثية، وهي أربعة محاور أساسية، بالإضافة إلى الخاتمة (عبارة عن توصيات) تتوزع على الشكل التالي:

#### أهمية البحرين الجيوستراتيجية في الخليج العربي :

ويتناول هذا القسم أهمية البحرين من الناحية الجغرافية، من حيث الموقع في الخليج العربي، كما بالنسبة إلى النظام الإيراني من حيث السياسة باعتباره عضواً في مجلس التعاون الخليجي، ودولياً بحكم أنها تستضيف قاعدة بحرية للأسطول الخامس الأمريكي.

#### البحرين والسياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران:

ويتناول هذا القسم توصيفاً تحليلياً للسياسات الجيوبوليتيكية التوسعية الإيرانية بشكل عام، ومن ثم إسقاط هذا التحليل على توجهاتها تجاه الخليج العربي بشكل عام، وبعدها موقع البحرين في هذه السياسات التوسعية الإيرانية بشكل خاص.

#### آليات وأدوات الاختراق الإيراني للبحرين:

ويتناول هذا القسم الأدوات والآليات المستخدمة من قبل إيران في تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية تجاه البحرين على مختلف الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية، وضمن هذا المحور يتم التطرق إلى الحراك البحريني والدور الإيراني فيه.

البحرين وخيار الاتحاد الخليجي في مواجهة إيران: ويتناول هذا المحور مفهوم الاتحاد الخليجي بشكل عام وهدفه، ودور البحرين التاريخي في الدفع باتجاه تحقيقه، وتقييم الاقتراح الأخير بتحقيق اتحاد سعودي - بحريني ، ومدى فعالية هذا الاقتراح في مواجهة التهديدات الإيرانية وتحقيق التوازن بين السياسات الداخلية والخارجية.

خاتمة: (تتضمن توصيات مباشرة).

#### أهمية البحرين الجيوستراتيجية في الخليج العربي:

البحرين دولة صغيرة من حيث المساحة، وهي أصغر الدول العربية، كما أنها الدولة الأصغر أيضاً في الشرق الأوسط. تبلغ مساحتها حوالي ٦٦٥ كلم مربع فقط، وعدد سكانها حوالي الـ ٧٢٨ ألف نسمة، في حين تبلغ مساحة إيران على سبيل المثال مليوناً و٦٤٨ ألف كلم مربع وبعدها سكان بلغ حوالي ٧٠ مليون نسمة، وهي مقارنة أولية ثنائية مهمة حتى يتم فهم المخاوف البحرينية بشكل أكبر في إطار البحث الذي نتناوله.

وهي مقارنة أولية ثنائية مهمة؛ حتى يتم فهم المخاوف البحرينية بشكل أكبر في إطار البحث الذي نتناوله.

اشتهرت البحرين بداية لكونها واحدة من أقدم دول المنطقة من حيث استخراج النفط، فقد تم حفر أول بئر نفطي فيها في عام ١٩٢١م. لكنها اليوم ليست لاعباً مهماً في مجال النفط، فخلال الثلاثين سنة الماضية تراجع إنتاج النفط في البحرين بشكل دراماتيكي لينخفض بنسبة ٩٠٪ تقريباً من ٤١ ألف برميل للنفط يوميًا في العام ١٩٨٩م، إلى ٢٤٤٠ برميل نفط يوميًا فقط في العام ٢٠٠٩م وهو ما يوازي تقريباً حوالي ٠,٠٢٪ من مجموع صادرات النفط من الشرق الأوسط.<sup>(١)</sup>

(١) انظر:

JIM FINK, Bahrain Crisis is Important for One Reason: Saudi Arabia, investingdaily, 16-3-2011:=

وخليج عدن.<sup>(1)</sup>

من الناحية الجيو-سياسية تشرف المملكة البحرينية على إيران والساحل الإيراني، وبالتالي فهي بمثابة رادار لرصد المخاطر القادمة من هذا البلد، سيما في ظل الأطماع التوسعية وسياسة الهيمنة التي يحاول نظام الملالي فرضها على منطقة الخليج العربي وبوابته البحرين وعبر بلاد الشام وبوابتها العراق.

وفي هذا الإطار، يتساءل كثيرون لماذا البحرين دوماً؟ ولماذا التدخل الإيراني في البحرين هو الأكثر إصراراً ووضوحاً؟ ولماذا المحاولات الإيرانية للإطاحة بالحكم هناك منذ السبعينيات؟ حتى إن البعض يعتقد، وبسبب تكرار الرواية حول الخطر الإيراني على البحرين، أن هناك مبالغة في الموضوع، وأن الموضوع يتم اختلاقه بين فترة وأخرى لأهداف خارجية تماماً عن إطاره، لكن نظرة فاحصة لأوضاع البحرين الداخلية كما لأهميتها الجيو-استراتيجية وربطها بأهداف وطموحات إيران المعلنة والصريحة في الخليج العربي وبمشروعها الإقليمي سيساعد على فهم الإشكالية بشكل أفضل.

فالبحرين مهمة لإيران في هذا الإطار لعدة نقاط:

- البحرين النقطة الأضعف في الخليج العربي والخاصة الرخوة لمجلس التعاون، والهدف الأسهل ضمن قائمة الأهداف الإيرانية في المنطقة.
- اتصال البحرين بعدد من المواضيع والقضايا ذات الأهمية الجيو-استراتيجية بحيث من الممكن أن يشكل سقوطها الحجر الذي سيدحرج بقية أحجار الدومينو في الخليج.
- اتصالها مع السعودية برئياً عبر الجسر الذي يربط البلدين، وإمكانية انتقال الاضطرابات

(1) انظر على سبيل المثال:

Bridget Kendall, Why Bahrain matters to Britain, BBC, 19-2-2011:

<http://www.bbc.co.uk/news/uk-12513135>

وعلى الرغم من أن البحرين لا تتمتع بميزات نفطية وغازية كما هي حال شقيقاتها في الخليج العربي، إلا أنها بقيت دوماً تحمل قيمة جيو-استراتيجية إقليمية ودولية منذ القدم. بهذا المعنى، فإن البحرين وعلى عكس معظم دول المنطقة لا تمتلك أهمية نابعة من مواردها، وإنما من موقعها الجيو-استراتيجي.

إذ تكمن أهمية البحرين في أنها توفر إمكانية الإشراف المائي على الخليج العربي؛ نظراً لسهولة الرسو فيها والانطلاق منها، كما أنها توفر مزايا عسكرية وأمنية متقدمة فيما يتعلق بحماية الخليج ومراقبة الملاحة، لكونها تقع تقريباً في منتصف الضفة الغربية للخليج العربي، ولذلك فهي على الدوام كانت قاعدة بحرية متقدمة لكل القوى التي مرّت على الخليج عبر العصور، وأهمهم في العصر الحديث بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة التي تحتفظ بمقر أسطولها البحري الخامس فيها بموجب معاهدة ثنائية بين البلدين.

وتكمن أهمية مملكة البحرين أيضاً في كونها تقع جغرافياً في مواجهة إيران وبين قطر والسعودية، ومرتبطة بالأخيرة بجسر استراتيجي يؤمن التواصل البري بين البلدين. ضمن هذا الإطار تحظى المملكة بأهمية على الصعيد الدفاعي، إذ تعتبر البحرين مع قطر مركزاً متقدماً في عمق الخليج العربي للدفاع عن الضفة الغربية منه وعن مجلس التعاون الخليجي تحديداً، وتستطيع أن تعمل كمحطة إنذار مبكر متقدمة تجاه المخاطر القادمة من الضفة الشرقية للخليج العربي.

من الناحية الأمنية أيضاً، تعتبر مركزاً استراتيجياً مهماً لمن يستطيع أن يتمركز فيها للانطلاق باتجاه آسيا الوسطى أو باتجاه شمال إفريقيا؛ لكونها في الوسط تقريباً، ناهيك عن دورها كمنصة لإطلاق المبادرات الهادفة إلى مكافحة القرصنة في الخليج وبحر العرب

=<http://www.investingdaily.com/11210/bahrain-crisis-is-important-for-one-reason-saudi-arabia>



هذه الأهمية تجعل البحرين في عين الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية والسياسات الجيوبوليتيكية في الخليج العربي، ومن دون فهم أسس هذه الاستراتيجية الإيرانية، وهذه السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية سيكون من الصعب فهم طبيعة الأهداف الإيرانية للبحرين وهدفه الذي يتخطى بطبيعة الحال حجم ودور البحرين بحد ذاته.

### البحرين والسياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران في الخليج العربي:

اكتسبت السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران منذ نشوء الإمبراطورية الفارسية وإلى اليوم نزعة الهيمنة والسيطرة حتى أصبحت جزءاً أساسياً من

سرياً خاصة إذا كانت ذات طابع طائفي-سياسي وهو الخليج الذي يحسن النظام الإيراني إشعاله والاستفادة من نتائجه، كما تخبرنا التجارب في عدد من البلدان من بينهم العراق، ولبنان، واليمن.

- إمكانية تأثير الوضع فيها على دول أخرى في مجلس التعاون لها عناصر مشتركة قد تتأثر بها (اللوبي الإيراني)، لعل أبرزها الكويت.
- وجود الأسطول الأمريكي البحري الخامس في البحرين؛ حيث المقر العام لهذه القوات، وارتباط ذلك بأهمية الخدمات التي تقدمها البحرين كمنصة مائية في موقع جيو-استراتيجي في الخليج العربي، في مقابل الحماية من التهديدات الخارجية، وفي هذه الحالة هي إيران.<sup>(1)</sup>

=and Saudi Arabia, Strafor, 8-3-2011:

www.stratfor.com/weekly/20110307-bahrain-and-battle-between-iran-and-saudi-arabia

(1) انظر على سبيل المثال:

George Friedman, Bahrain and the Battle Between Iran =

إليه إيران دائماً؛ لتكون مختلفة عن محيطها، معتقدة أنها تمثل الخط القويم في الإسلام.<sup>(٢)</sup>

وتدفع هذه المرتكزات الثقافية والدينية إيران إلى السعي دوماً للمحافظة على هذا التميز عن المحيط، ونتيجة لهذا الشعور بالتفوق والتميز، يتولد لديها نزعة للتوسع والسيطرة والهيمنة؛ مدفوعة بمنطق الفوقية والاستعلاء.<sup>(٣)</sup>

وتعكس هذه المعطيات على سياسة إيران الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، ويلاحظ في هذا الإطار تركيز إيران على المنطقة العربية، وعلى الخليج العربي تحديداً، رغم أنها تقع في تقاطع جيوبوليتيكي-استراتيجي يشمل منطقة آسيا الوسطى، القوقاز، آسيا الصغرى، جنوب آسيا، غربي آسيا (المنطقة العربية). ويعود السبب في ذلك إلى أن منطقة الخليج العربي تعد بالنسبة إلى الجانب الإيراني بمثابة مجال حيوي استراتيجي رخو يتيح لها ممارسة سياستها التوسعية من جهة، ولكون هذه المنطقة تعدّ الأضعف من حيث القابلية للاختراق.

فالكتل المحيطة بإيران تحدّ من طموحاتها، نظراً لموازاتها في القوة أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان. إذ تحد إيران من الشمال الغربي الكتلة التركية التي توازيها في القوة البشرية، وتتفوق عليها اقتصادياً وعسكرياً، ناهيك عن أنّ أنقرة عضو في حلف شمال الأطلسي.

ومن الشرق والمنطقة الجنوبية-الشرقية، تحد إيران الكتلة الباكستانية والأفغانية، والأولى دولة نووية، والثانية مقبرة للإمبراطوريات دون أن ننسى أنّ أفغانستان الأفغان الذين حكموا إيران في فترات تاريخية سابقة.

أما منطقة وسط آسيا فهي منطقة نفوذ روسي

(٢) راجع: علي حسين باكير، ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟ السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، دورية مدارات استراتيجية- مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣ مارس- يونيو ٢٠١١، أو علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، على الرابط التالي: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599639/>

(٣) المرجع السابق.

عقلية الشخصية الفارسية للإيراني، كما هي مظهر من مظاهر الهوية القومية للبلاد، والتي غالباً ما يعبر عنها بشكل غير مباشر حينما لا يكون هناك قدرة على الاستحواذ أو المواجهة، وبشكل مباشر عندما تكون القدرة موجودة.

ولم يأت ذلك عن عبث أو بشكل طارئ بطبيعة الحال، فهو مزيج من العناصر الثقافية التاريخية الفارسية قبل الإسلام، ومن عنصر التشييع والتقيّة في مرحلة ما بعد الإسلام، وتحديداً ما هو مرتبط منها بالمرحلة الصفوية التي تعبر عن الهوية القومية للبلاد.

فعبّر التاريخ كان الإيرانيون (الفرس) يعتقدون دوماً أنّهم متفوقون على غيرهم من الشعوب والثقافات، وأنهم أصحاب حضارة تعود إلى آلاف السنين لما قبل الإسلام، وأنهم كانوا أوّل من أسس الإمبراطوريات وحكم المنطقة، وأن هذا التاريخ يعطيهم الحق في أن يمارسوا تفوّقهم الذي يعتقدون به، ليس على مستوى المحيط الإقليمي الضيق، وإنما الأوسع إقليمياً ودولياً.<sup>(١)</sup>

هذه الفكرة لم يتخل عنها حكم إيران على اختلاف أنظمتهم السياسية منذ القدم، مروراً بالشاه، ووصولاً إلى المرشد الأعلى، وهم يرتكزون دوماً في سعيهم لتحقيق هدفهم إلى عامل التميّز عن «الأخر» الذي يجعلهم يعتقدون دوماً أنّهم متفوقون «عليه» وأحق «منه» في القيادة والتزعم. ولذلك نجد أن التميز الإيراني ينطلق دوماً من العامل الثقافي والطائفي.

إذ لطالما عرّفت إيران نفسها في محيطها ارتكازاً إلى عامل اللغة الفارسية والثقافة الفارسية. فالإيرانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنّهم متفوقون عرقياً وثقافياً على الشعوب المجاورة، وخاصّة على العرب، أضيف إلى هذا العنصر فيما بعد، البعد المذهبي الشيعي الذي انتشر في العهد الصفوي زمن الشاه إسماعيل الصفوي، والذي أصبح عاملاً آخر من عوامل التمايز الذي تسعى

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kamran Taremi, Iranian Perspectives on Security in the Persian Gulf, Iranian Studies, volume 36, number 3, September 2003, p:381- 391.

ويحظى الموقع الاستراتيجي للخليج (الفارسي) بأهمية عالية بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية من أبعاد مختلفة؛ جغرافية استراتيجية، وجغرافية سياسية، وجغرافية اقتصادية، وجغرافية ثقافية، كما يحتل الخليج أولوية في الوثيقة ضمن النظم التحتية الخمسة، وذلك للأسباب التالية كما نصّت عليه:<sup>(٥)</sup>

- يمثل الموقع الاستراتيجي للخليج (الفارسي) الأولوية الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالمقارنة مع سائر المواقع الخمسة لمنطقة جنوب غرب آسيا، من حيث الجغرافيا الاقتصادية والمحور الأساس للاقتصاد.
- بالنظر إلى حاجة العالم المتزايدة للطاقة وهيمنة إيران على الخليج (الفارسي) ومضيق هرمز، ومن ناحية أخرى وجود ١٤٪ من احتياطات النفط و ٢٠٪ من احتياطات الغاز، كل هذا سيرفع من قدرة إيران على المساومة في المستقبل.
- من حيث الجغرافيا الثقافية تتكون الأغلبية الساحقة من سكان هذه المنطقة من الناطقين باللغة الفارسية والشيعية، وهذا في حد ذاته من الممكن أن يعمق من نفوذ إيران في هذه المنطقة ونجاح نموذج الديمقراطية الدينية - لعل المقصود هنا بهذا المصطلح حكم الولي الفقيه ورجال الدين في النظام السياسي - كنموذج محلي وديني في هذا النظام في العراق سيكون مباشراً بنفوذ معنوي متزايد لإيران في هذا النظام.

وفي هذا الإطار تبدو البحرين الحلقة الأضعف خليجياً بدورها، إذ تتعامل إيران معها بمنطق المحافظة التابعة لها<sup>(٦)</sup>، وهنا يبرز دور العاملين اللذين تحدثنا

وصيني، واللعب فيها على الوزن الثقيل يعني مواجهة كل منهما، وهي معادلة ليست لصالح إيران. وعليه فالمرء الوحيد لممارسة النفوذ الإيراني والنزعة التوسعية يقع دائماً باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر المجال الحيوي لإيران.<sup>(١)</sup>

وقد أكدت هذا التحليل الاستراتيجية الإيرانية التي ترتكز على الخطة العشرينية، والتي وضعت منطقة الخليج العربي على رأس أولويات السياسة الإيرانية وتحقيق الطموح الإقليمي. وفقاً للوثيقة<sup>(٢)</sup> فإن إيران تقع في مركز خمسة نظم إقليمية تحتية هي «شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج (الفارسي)<sup>(٣)</sup>، والقوقاز، وآسيا الوسطى»، وترتبط مع هذه النظم استراتيجية على ساحتي الحضارة الإيرانية والإسلامية. وتضيف الوثيقة أنه حتى تستطيع إيران الوصول إلى مكانة إقليمية أفضل ولعب دور أكبر، يتحتم عليها أن تحدد وضعية محيطها وأولوياتها فيما يخص النظام الإقليمي.

وتكمن أهمية هذه الوثيقة في كونها تشكّل الرؤية الاستراتيجية لإيران، وتم إعدادها بعد عمل مضمّن، وتم التصديق عليها أيضاً من قبل مجلس الخبراء، وباركها الخامنئي ودعا جميع الوزارات وأجهزة الدولة ومسؤوليها إلى السير في إطارها ما استطاعوا، وتعديل برامجهم بما يتناسب معها.<sup>(٤)</sup>

(١) المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الوثيقة التي تحدث عنها القائد السابق للحرس الثوري ونقل أجزاء واسعة منها، انظر: محسن رضائي بازتتاب، إيران والفكر الإقليمي، (الصدى) ٢٦/٣/٢٠٠٥، نقلته: مختارات إيرانية العدد ٥٨ - مايو ٢٠٠٥.

كما نقلت صحيفة كيهان (الدنيا) الإيرانية في عددها ٤-٤-٢٠٠٧ ملخصاً واسعاً عن الوثيقة وقدمتها، متوافراً على الرابط التالي:

www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=17106 &lang=

(٣) إيراد هذا المصطلح هو للأمانة العلمية في النقل، ولا نوافق عليه من الأساس ولا نبتناه، وإنما نستخدم الخليج العربي.

(٤) للمزيد عن الوثيقة انظر: محسن فرمهيني فراهاني، دراسة آليات تحقيق أهداف الوثيقة المستقبلية العشرينية لإيران حتى عام ١٤٠٤هـ/ =

٢٠٢٥م في مجال ثقافة التضحية والشهادة، موقع شاهد نويد الإيراني:

http://navideshahed.com/ar/index.php?Page=definition &UID=246986

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) انظر: KanranTaremi, Op. Cit

(٧) نظام الملالي يذهب في التطرف القومي والنزعة التوسعية أبعد =



قوي؛ من أجل إخراجها من المعادلة الإقليمية واستخدامه كمنصة لضمان المصالح الإيرانية، وذلك عن طريق السيطرة الدائمة عليه عبر وسطاء. (وهو الأمر الحاصل اليوم).

• طرد الولايات المتحدة (وأي قوة أخرى قد تحل محلها) من الخليج العربي على اعتبار أنها تقف عائقاً في وجه سيطرة إيران المطلقة على الخليج، بالإضافة إلى أن هناك إمكانية دائمة لاعتبارها تهديداً دائماً للمصالح الإيرانية بشكل عام، أو عقد صفقة معها للعمل نيابة عنها.

• إخضاع المملكة العربية السعودية؛ على اعتبار أنها المنافس الوحيد المتبقي في حينه، والذي يحول دون السيطرة الإيرانية الكاملة على الخليج ويسبب نفوذها وتأثيرها عليه. (من أكبر الدول العربية سوريا والعراق تحت السيطرة الإيرانية، ومصر يجري العمل على تحييدها على الأقل إن لم يكن جذبها، وبالتالي لم يتبق سوى السعودية عائقاً).

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: كيف سيستطيع النظام الإيراني تحقيق كل ذلك للوصول إلى الهدف النهائي بأقل كلفة وجهد وبأعلى فعالية ممكنة؟ الجواب يكمن في البحرين!

البحرين هي الخاصرة الرخوة كما سبق وذكرنا، وهي المفصل الضعيف، ونقطة الضعف القاتلة على مستوى الخليج العربي، وهي ساحة الامتحان لميزان القوى الإقليمية الإيرانية-الأمريكية-السعودية، وهي مؤهلة لأن تكون موقع الاختراق الرئيس لحملة التخريب الإيرانية؛ نظراً لعاملين أساسيين:

• الأول وجود طبقة موالية لنظام الملالي لا يستهان بها ومتنوعة ومنفتحة على مختلف الاختصاصات، وتحت عناوين متعددة؛ دينية وسياسية واجتماعية،

عنهما، الثقافي والطائفي، الفارسي والشيعي في سياسة إيران الخارجية.

يكمن الهدف الإيراني الاستراتيجي في السيطرة على منطقة الخليج العربي، وهو هدف يكاد يرجع في جذوره إلى مرحلة البابليين، وانتزاع الاعتراف بها كقوة إقليمية شرعية، وبمصالحتها الحيوية في العراق والخليج والمنطقة من بعدها بشكل عام. فغطاء الشرعية هنا مهم بالنسبة لإيران، وهو يعني إقرار دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة - المعني الأول - نظراً لأنها القوة الأولى في العالم ونظراً لسيطرتها على الترتيبات التي تجرى في الخليج العربي.

ولأن هذه المنطقة فيها ثلاثة لاعبين كبار هم العراق، والسعودية، والولايات المتحدة، فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم ثلاثة أمور مركزية:<sup>(1)</sup>

• إسقاط العراق كقوة منافسة وكحائط صد للبوابة الشرقية للعالم العربي، والحيلولة دون قيام عراق

= مما ذهب إليه نظام الشاه. بل إن العديد من المسؤولين الإيرانيين الرفيعي المستوى اعتبروا أنّ الشاه خان إيران بتنازله عن البحرين، ولا يكف الرسميون عن التذكير دوماً بذلك بين فترة وأخرى، ومن هؤلاء «حسين شري عتمداري» مستشار المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومدير تحرير صحيفة «كيهان» شبه الرسمية، الذي يعتبر «أنّ البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساس للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأم والأصلي» أي إيران الإسلامية. ومثله «علي أكبر ناطق نوري» عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام والرئيس السابق لمجلس الشورى الزبيري «أن مملكة البحرين تابعة تاريخياً لبلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران». وتعكس هذه المواقف الرسمية المتكررة عقلية الهيمنة الإيرانية وعقدة التاريخ الشبيهة بالعقدة الإسرائيلية التي تبني عليها مطالبها التوسعية دوماً.

(١) انظر على سبيل المثال:

George Friedman, Bahrain and the Battle Between Iran and Saudi Arabia, Strafor, 8-3-2011:

www.stratfor.com/weekly/20110307-bahrain-and-battle-between-iran-and-saudi-arabia

• انتقال المشكلة إلى الكويت وسلطنة عمان يعني أنّ القواعد الأمريكية هناك أيضاً لم تعد آمنة وقد يلحقها نفس المصير، وستصبح قطر معزولة، ما يعني أنّ البيئة الإقليمية لم تعد صالحة لتواجد أمريكي في ظل التبدّل الجيو-سياسي السريع على أرض الواقع، وهو الأمر الذي لا يتيح المجال للتفكير أو القيام برد فعل، خاصة إذا لم تكن واشنطن مستعدة لذلك أو لديها قرار مسبق بعدم المواجهة.

وبهذا تكون طهران أطاحت بكل المعادلة الإقليمية والتوازن في المنطقة بضربة واحدة وجّهت إلى البحرين، فتم طرد الأمريكي وإخراج السعودي من المعادلة،

والسيطرة على العراق، وبذلك تستتب الهيمنة المطلقة لنظام الملالي على الخليج برمته وتكرس إيران قوة وحيدة.

وهنا تكمن أهمية البحرين في الاستراتيجية الجيو-سياسية الإيرانية، وعلى هذا الأساس يكون الاستهداف الدائم للمنامة.

#### آليات وأدوات الاختراق الإيراني للبحرين:

يغفل كثيرون أثناء مقاربتهم للخطر الإيراني أنّ طهران ليست بحاجة إلى تغيير ميزان القوة في المنطقة من خلال تعزيز القوة التقليدية للقدرات العسكرية، أو من خلال ممارسة هذه القوة التقليدية بالأحرى، فهي تعتمد على القدرات اللاتناظرية في أغلب الأحيان، ويكفيها تعزيز دعم عملياتها التضليلية التي تقوم أساساً على الاعتماد المتزايد على أذرع متعددة تابعة لها ومنتشرة في المنطقة، وتتجزأ أعمال

وحقوقية وثقافية.

• أما الثاني فعدم تمتع البحرين بالحصانة الدولية التي يوفرها عادة عامل الثروة النفطية، وكونها تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع المصرفي، فهذا يزيد من هشاشتها عند التعرض لأزمات خارجية.

استهداف البحرين من قبل إيران يوفّر الكثير من المزايا لنظام الملالي، فإسقاط النظام يعني السيطرة عليها عملياً من قبل القوى الموالية للولي الفقيه.

وهذا يعني إعطاء دفعة جديدة للتشيع الصفوي في المنطقة بعدما أخذ زخمه الأول مع حزب الله، والثاني مع سقوط نظام صدام حسين. هذا الشعور بالقوة لدى الأقلية الشيعية في المنطقة

والخليج قد ينتقل مباشرة إلى دولتين هي الكويت وعمان لا سيما أنّ التحضير فيها لمشاكل داخلية كان في أوجّه ما يعني:

• انهيار الاستقرار، وتعميق الانقسام الطائفي، وتعزيز قوة اللوبيات الإيرانية القادرة على العمل بفاعلية في ظروف كهذه، وبالتالي زيادة نفوذ إيران على هذه المناطق وسيطرتها على القرار النهائي فيها.

• نتيجة لحالة عدم الاستقرار وسيطرة إيران على هذه المناطق، فإن الوجود الأمريكي فيها سيكون مهدداً من الأساس. بمعنى آخر، إسقاط النظام البحريني والمجيء بنظام موال لإيران سيؤدي إلى انسحاب الأسطول الأمريكي من البحرين وتغيير مفر قيادته.

الخارجية، ويقول: «أدى دخول عنصر التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٣م إلى تقوية دور نفوذ إيران في القضايا السياسية والأمنية للمنطقة، ومن ذلك الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام»<sup>(٤)</sup>.

ووفقاً لبرزكر، فمكون التشيع قد يشكل عنصر سلطة وطنية إيرانية يُستخدم ضمن إطار تقوية الاهتمام الإقليمي. علمًا بأن الاستفادة من هذه المكونة تصبح معتدًا بها عندما تكون هذه المكونة في خدمة المصالح القومية الإيرانية، كما يقول، وليس للأهداف الآنية.

والاستفادة من عنصر التشيع في تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية مع العراق نموذج على ذلك، فتقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية كان له الدور المؤثر في خفض التهديد الفوري الأمني الأمريكي بين الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م. كذلك فإن تقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية، وتحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران في المنطقة يحد من التهديد المستقبلي، وله دور مهم في تقوية مكانة إيران في الترتيبات (السياسية - الأمنية) للخليج العربي، في العلاقة مع أمريكا وسائر دول العالم العربي. لهذا فإن تقوية هذه المكونة ضمن إطار القضايا الإقليمية يمكنه أن يزيد في مكانة إيران الإقليمية والعالمية، وهو أصل يبرر منطلق تقوية الإقليمية في سياسة إيران الخارجية<sup>(٥)</sup>.

إذًا، التشيع جزء أصيل في اختراق مكونات الدول العربية والخليجية في السياسة الإيرانية. وإذا ما أسقطنا هذه المعطيات على الحالة البحرينية، سنرى أنّ إيران تعتمد في تنفيذ هذه السياسة الجيوبوليتيكية على تفكيك الهدف «البحرين» من الداخل عبر نقل المعركة والمشاكل إلى قلبه، والمدخل الأول هو الانقسام على الأولويات وعلى الأهداف وعلى السياسات، والأهم تحقيق الفرز الطائفي على قاعدة المصالح الإيرانية.

على الصعيد الديني تعد التبعية أو التقليد للمرجع مشكلة أساسية في التعامل مع الشيعة في العالم

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

طهران بالوكالة لتزعزع الأمن والاستقرار في الخليج.

يقول كيهان برزكر<sup>(١)</sup> - وهو مدير لمركز أبحاث إيراني على صلة بوزارة الخارجية الإيرانية وموجه للعالم العربي وله فرع مموه في لبنان تحت اسم آخر: - «هناك ثلاثة توجهات أساسية في سياسة إيران الخارجية الإقليمية، هي: التوجه الجغرافي والجيوبوليتيكي، والتوجه (الثقافي - التاريخي)، والتوجه العقائدي (السياسي - الأمني)<sup>(٢)</sup>.

ويضيف أنّ تواجد إيران الفاعل في القضايا الإقليمية يؤدي إلى تثبيت الدور (السياسي - الأمني - الاقتصادي) لإيران في المنطقة، ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لإيران في النظام العالمي.

في المقابل فإن التركيز على الإقليمية، وتوسيع العلاقات ضمن إطار العناصر (السياسية - الأمنية - الثقافية - الاقتصادية) مع شعوب ودول المنطقة يتيح الفرص لأداء دور ونفوذ (اقتصادي - سياسي أمني) إيراني في المنطقة، كما أنه يحد من المخاطر الأمنية المحتملة في المستقبل، وفي النهاية يزيد من قدرة إيران على التحرك في مجال العلاقة مع الدول الكبرى، وخاصة أميركا<sup>(٣)</sup>.

لكن وفي نظرة فاحصة على منطلق التحالفات، ومن هم الشعوب، ومن هي الدول التي يدعو إلى التعامل معها، سنجد أنّه يتحدث عن العنصر الشيعي في المركب السياسي - الثقافي، وعن الحكومات الموالية لإيران على قاعدة التبعية والناجمة عن صعود التشيع السياسي كحكومة العراق، وأيضًا حزب الله في لبنان، والحوثيون، والمعارضة البحرينية، وأينما وجدت مثل هذه الحالات.

إذ يعتبر أنّ العقيدة الشيعية والسلطة الوطنية هي مكون أساس من مكونات «الإقليمية» في سياسة إيران

(١) التقاه كاتب هذه السطور أيضًا في بيروت شخصيًا.

(٢) انظر: كيهان برزكر، مكانة «الإقليمية» في سياسة إيران الخارجية، فصلية العرب وإيران، عدد ٢٦، السنة ٨، شتاء ٢٠١١م.

(٣) المرجع السابق.

عام ١٩٧٤ أي بعد سنتين فقط من قدومه إلى البحرين! يقود المدرسي ما يعرف باسم التيار الشيرازي، وكان قد أسس عام ١٩٧٩ الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهدفها الإطاحة بنظام الحكم وذلك بعدما تم تنصيبه ممثلًا شخصيًا للإمام الخميني في البحرين، وعمل بعدها ضمن سياسة تصدير الثورة الإيرانية وإنشاء أفرع حزب الله في عدد من البلدان العربية والخليجية.<sup>(٢)</sup>

في تلك الفترة قاد المدرسي حملة دعم الخميني في البحرين واستنهاض الشيعة، والإعداد لكفاح مسلح ضد النظام البحريني، فتم اعتقاله وبعدها تم إطلاق سراحه وطرده، فتوجه إلى إيران حيث تم تنصيبه كمسؤول عن القسم العربي في إذاعة الجمهورية الإسلامية في إيران مشرفًا على برنامج الإذاعة الموجه إلى منطقة «الخليج الفارسي» بهدف تعبئة وتحريض الشيعة على التمرد ضد الحكم، وقد استمر حتى سنوات التسعينيات في التحريض على محاولات انقلابية متعددة.<sup>(٣)</sup>

والمفارقة أن طرد المدرسي لاقى ارتياحًا آنذاك من قبل التيار الدعوي الشيعي الذي يمثله آية الله عيسى القاسم على اعتبار أن القاسم تخلص من منافس قوي في الشارع البحريني وخلت الساحة له ولتياره الدعوي، إذ أدى طرد المدرسي إلى إضعاف التيار الشيرازي، وتخلص الدعويون بالتالي من منافس لهم على الجمهور الشيعي. ويعتبر آية الله الشيخ عيسى القاسم الآن الأب الروحي للمعارضة وللحراك البحريني الأخير، وهو الآخر مرتبط بإيران ارتباطًا وثيقًا كما سنرى.<sup>(٤)</sup>

(٢) انظر عن علاقة المدرسي بإيران:

Ali Alfoneh, Between reform and revolution: Sheikh Qasim, the Bahraini Shi'a, and Iran, American Enterprise Institute, 12-7-2012:

<http://aei.org/outlook/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/between-reform-and-revolution-sheikh-qasim-the-bahraini-shia-and-iran/>

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) انظر عن علاقة القاسم بإيران:

Mehdi Khalaji, Iran's Policy Confusion about Bahrain, The Washington Institutr for Near East Policy, policywatch 1823, 27-7-2011:

العربي، ومنه البحرين بطبيعة الحال، وتزيد هذه المشكلة وتستفحل بعنصرين أساسيين: أولهما عندما يكون المرجع غير عربي، وثانيهما عندما يكون ممن لا يفصل الدين عن السياسة في خطابه وممارسته. وتتجلى هاتان الصفتان بشكل خاص في العلاقة بين النظام الإيراني والمقلدين لرجالاته بالأصالة أو لأولئك التابعين لهم بالوكالة أو بالقرب والمناصرة.

فالتقليد هنا لا ينحصر ببعده الديني التعبدية، وإنما الاقتصادي والاجتماعي، والأخطر السياسي. فنتشأ على الصعيد السياسي والوطني مسألة الولاءات المتعددة أو الولاء للخارج على حساب الداخل، ويفتح الباب أمام تنفيذ أجدات خارجية خاصة عندما يطال الأمر مواضيع مثل الانتخابات والتصويت للأشخاص والبرامج السياسية والموقف من الآخر، سواء أكان خصمًا سياسيًا أو طائفيًا، والموقف من قضايا محلية، والموقف من النظام الحاكم، أو عندما تصدر فتاوى بالتظاهرات والإضرابات والاعتصامات، أو المقاطعة أو التحريض والتهجم...إلخ. وهو يصح تشبيهه حينها بعلاقة عميل بمشغليه في الخارج يتلقى منهم الأوامر والتعليمات وما عليه إلا أن يطيع.

ولو نظرنا إلى الطبقة الدينية والسياسية والاجتماعية والحقوقية والنشطاء الممثلين للمعارضة الشيعية البحرينية اليوم، وإلى أبرز هذه الرموز التي تقود الحراك المعارض تحت شعار الثورة البحرينية لرأينا بشكل موضوعي وقاطع مدى الارتباط العضوي بينها وبين النظام الإيراني، خاصة أنه ليس وليد هذه اللحظة وإنما التراكم التاريخي، وهو ما يعطي مصداقية عالية للقائلين بوقوف إيران وراء ما يحصل في البحرين.

آية الله السيد هادي المدرسي<sup>(١)</sup> على سبيل المثال -أو ما يعرف باسم مرشد الثورة البحرينية- واحد من أهم هذه الرموز، وكان قد حصل على الجنسية البحرينية

(١) للمزيد من التفاصيل حول سيرة المدرسي، راجع: عباس ميرزا المؤمن، السيد هادي المدرسي يعتبر العقل المدير، جزء مستل بتصرف من كتاب ضخامة التراث ووعي المفارقة:

<http://bahrainonline.org/showthread.php?t=295533>

عربي» فيسمونه «خليج»<sup>(٣)</sup>

كما تشير وثائق مكتشفة حديثاً، إلى أنّ الشهابي -والذي غالباً ما يكون مصدرًا للمؤسسات الحقوقية في الخارج عن البحرين- كان يعمل لمدة ١٢ عاماً في لندن في مكاتب تبين أنها تابعة للحكومة الإيرانية وهي تتفق عليها.<sup>(٤)</sup>

مع الإصلاحات السياسية التي أجريت عام ٢٠٠٢، ظهر هؤلاء وظهرت هذه المجموعات السياسية القديمة بأسماء جديدة، فقد عادت الدعوة بقيادة الشيخ سلمان تحت مسمى جامعة الوفاق الوطني الإسلامية، وعاد التيار الشيرازي بعدما حول اسمه من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى جامعة العمل الإسلامي، وأسس الشيخ قاسم مجلس العلماء الإسلامي عام ٢٠٠٤.<sup>(٥)</sup>

واليوم، نفس الشخصيات ونفس الوجوه ونفس الأدوار ونفس الخطط ونفس الأهداف تؤديها هذه الجماعات لإيران، ولكن تحت مسمى «ثورة البحرين» وشعار الحرية

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: مقابلة أجريت مع الشهابي على قناة بي بي سي في برنامج تحت عنوان «في الصميم»، متوافر نسخة عن المقابلة هنا:

[www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY&noredirect=1](http://www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY&noredirect=1)

(٤) انظر:

- Elliot Abrams, Iran and the Bahrain Opposition, The Atlantic, 1-9-2011:

[www.theatlantic.com/international/archive/2011/09/iran-and-the-bahrain-opposition/244403/](http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/09/iran-and-the-bahrain-opposition/244403/)

- Tom Harper, Files link Activist to Iran regime, Standard, 30-8-2011:

[www.standard.co.uk/news/files-link-activist-to-iran-regime-6437913.html](http://www.standard.co.uk/news/files-link-activist-to-iran-regime-6437913.html)

Ali Alfone, Op. Cit. (٥) راجع:

في العام ١٩٩١، سافر القاسم إلى مدينة قم لمواصلة دراسته في الفقه والشريعة للحصول على مرتبة آية الله، وقد ترافق ذلك من قيام إيران باستقطاب طلاب شيعة من البحرين تحديداً على مدى السنوات اللاحقة، لدرجة أنّ عدد الطلاب البحرينيين في قم زاد عن نظيره في النجف بخمسة أضعاف تقريباً عام ٢٠٠٩م.<sup>(١)</sup>

ومن المثير للاستغراب أنّ القاسم التقى هناك في قم شاباً يدعى الشيخ علي سلمان الذي تحول اليوم إلى زعيم الحركة البحرينية المعارضة «الوفاق» التي

تعود الحراك الأخير! درس سلمان في قم منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢، وقد قام القاسم بتوكيله بأن ينوب عنه في إمامة صلاة الجمعة، وهذا دليل على مدى الثقة به. تم اعتقال سلمان في ديسمبر عام ١٩٩٢ وحتى يناير ١٩٩٥ خلال

أحداث التسعينيات، وانتقل بعدها إلى لندن.<sup>(٢)</sup>

ومرة أخرى نرى التواصل بين جميع الرموز التي تمثل المعارضة اليوم وبين دورها التخريبي السابق. ففي لندن، التقى علي سلمان بسعيد الشهابي ومنصور الجمري مؤسسي حركة أحرار البحرين الإسلامية (ملاحظة: الاسم بالإنكليزية هو أحرار البحرين، يعني محرّف حتى لا يجذب الحساسيات). والشهابي من المعارضين الذين يقولون علناً: إنّ البحرين ليست عربية وإنما احتلها العرب من إيران! ويدافع عن المنطق الإيراني والمسؤولين الإيرانيين الذين يقولون: إن البحرين محافظة إيرانية، شأنه في ذلك شأن كل الشخصيات القيادية السابقة التي ورد ذكر اسمها أعلاه؛ حيث إنهم لا يعترضون على تسمية خليج فارسي ولكنهم يتحفظون على «خليج

[www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-policy-confusion-about-bahrain](http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-policy-confusion-about-bahrain)

Ali Alfone, Op. Cit. (١) راجع:

(٢) المرجع السابق.

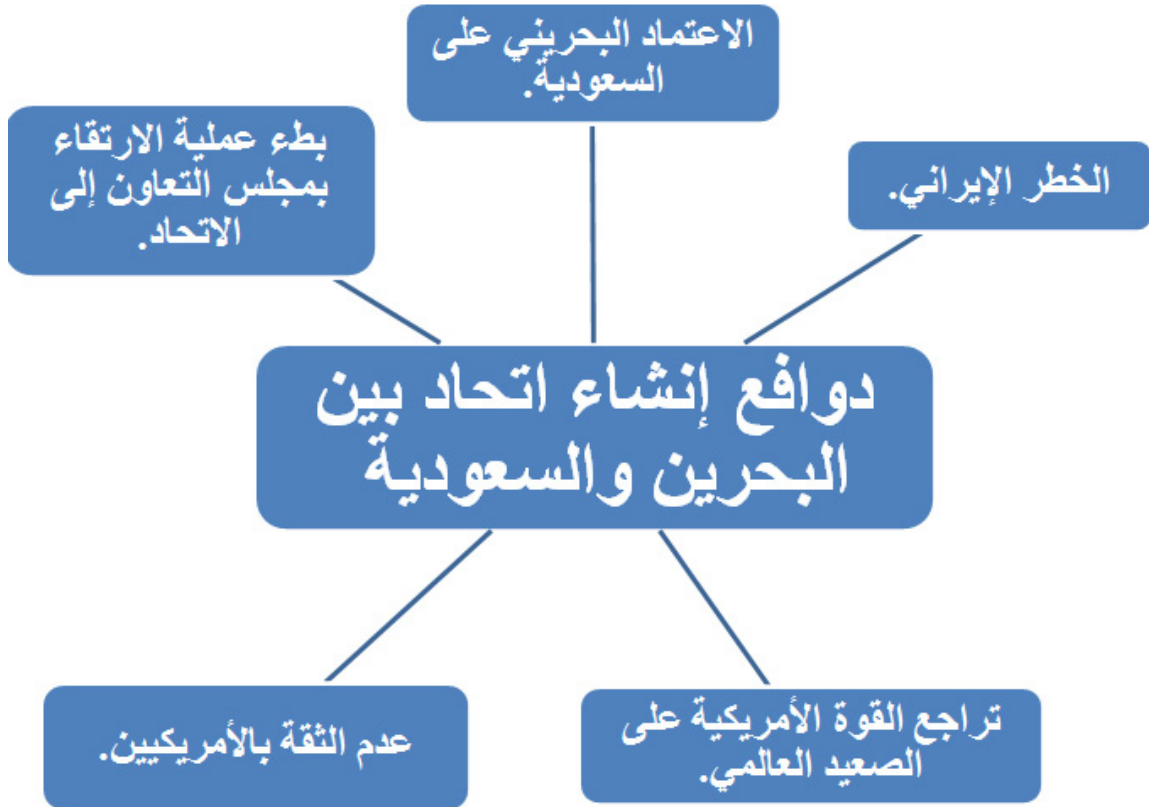
## البحرين وخيار الاتحاد الخليجي في مواجهة إيران:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الدول العربية الخليجية الست المطلة على الخليج العربي نواة تشكيل الاتحاد الخليجي المرجو بين هذه الدول، ومن المعروف أنّ ولادة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ جاءت كرد فعل على المخاطر الخارجية لا سيما الخطر الإيراني والقصور في القدرات الأمنية والعسكرية الفردية لكل دولة من هذه الدول في مواجهة إيران.

ويجسد المجلس صيغة تعاونية إقليمية تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين

والديمقراطية استغلالاً لما يجري في ساحات عربية أخرى، ولكن لأهداف مختلفة تماماً يتحدث عنها تاريخ هؤلاء أنفسهم بالوثائق والدلائل، وليس من الصعب إدراك ذلك لكل من درس البحرين، لكن الطارئین عليها لا سيما من الغرب لا يستطيعون أن يميزوا، فترى اللبس عندهم ظاهراً، وهو سبب من أسباب المشكلة الحالية أيضاً في التعامل مع الأزمة.

باعتماد النظام السياسي في البحرين، أنّ مشكلة من هذا الحجم مرتبطة بإيران لا يمكن تجاهل خطرها، وأحد الحلول التي من شأنها أن تعزل هذا الخطر أو تحيده هو تفعيل الاتحاد الخليجي أو إنشاء اتحاد ثنائي مع المملكة العربية السعودية على أن تتضمن إليه باقي دول مجلس التعاون في وقت لاحق.



حقل أبو سعفة النفطي السعودي؛ حيث تحصل على نصف الإنتاج تقريباً وهو ما تقدره بعض التقارير الاقتصادية أيضاً بـ ٧٠٪ من عائدات البحرين الحكومية. وهناك من يرى أنّ مزيداً من التقارب من السعودية على قاعدة مدروسة قد يحوّل البحرين إلى هونغ كونغ المنطقة، سيما مع اعتمادها على قطاع الصيرفة والمال، في وقت تستطيع فيه السعودية أن تعوض مواطن الضعف السابقة الذكر.<sup>(٢)</sup>

**٢- الخطر الإيراني:** ويشكل تهديداً استراتيجياً حقيقياً للمملكة البحرينية، لا يتعلق فقط بأمن وسيادة واستقرار البحرين، وإنما بمصير البحرين كدولة من الأساس، خاصة في ظل دعاوى اعتبار البحرين محافظة إيرانية يجب استردادها، وفي ظل التهديد السياسي والأمني وحتى الاجتماعي كما رأينا في الحراك الأخير، والذي هو حقيقة استمرار مسيرة المحاولات الإيرانية الدائمة للإطاحة بنظام الحكم في البحرين منذ الاستقلال. وما يزيد من هذه المخاطر عدم وجود أي نوع من أنواع التوازن الذاتي للقوى، وهو ما يضطر البحرين للجوء إلى عناصر وأطراف أخرى لمحاولة موازنة إيران أو دفع خطرهما، وبطبيعة الحال السعودية تأتي على رأس قائمة التوجهات البحرينية، خاصة أنّ بقية الدول الخليجية صغيرة، وتكاد تعاني نفس المشكلة مع إيران، وإن بنسب مختلفة.

### ٣- تراجع القوة الأمريكية على الصعيد العالمي:

من الواضح أنّ واشنطن دخلت مع نهاية حقبة بوش الابن مرحلة هبوط في قوتها على الصعيد العالمي تعمقت مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م،

مواطني دول المجلس.<sup>(١)</sup>

ومن هذا المنطلق، فإن العمل على رفع درجة التعاون إلى الوحدة بين دول المجلس الست يعد أمراً طبيعياً في ظل السياق التاريخي والقانوني، وهو أمر غير مرتبط بتطورات آنية أو لحظية في هذا الوقت أو ذاك. لكن التأكيد عليه وتسريع عملية تحقيق الوحدة ترتبط من دون أدنى شك بالتطورات الداخلية والإقليمية التي تمس مواضيع حساسة تتعلق بالمخاطر السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية والعسكرية الداخلية والخارجية التي تتهدد دول المجلس.

في هذا الإطار، لم يكن مستغرباً اقتراح العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بالانتقال من «مرحلة التعاون»، إلى «مرحلة الاتحاد في كيان واحد»، وهو الأمر الذي وافق على دراسته قادة دول المجلس في ختام القمة الدورية التي عقدت في الرياض في ٢٠١١/١٢/١٩م، وتشكيل لجنة لدراسة الملف للوصول إلى صيغة اتحادية مقبولة.<sup>(٣)</sup>

وتزامن انعقاد القمة التشاورية في الرياض في أيار ٢٠١٢م مناقشة الاقتراحات حول هذا الموضوع مع اقتراح سعودي وبحريني بالتوجه إلى إنشاء اتحاد بين المملكتين؛ على اعتبار أنّ هناك حقائق وظروفاً موضوعية تدفع إلى إنجاز هذا الاتحاد الآن، منها:

١- الاعتماد البحريني على السعودية: وهو اعتماد كبير؛ لمحدودية مواردها أولاً، ولوقعها الجغرافي ثانياً، ولضعفها الكبير في الميزان الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي مقارنة بالدول المجاورة ولا سيما إيران. لقد أدى ربط البحرين بجسر بري بالسعودية إلى منحها مزيداً من الثقة والاستقرار، كما تعتمد البحرين بحسب العديد من التقارير على

(١) راجع: نص النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي:

www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1

(٢) الملك عبد الله يدعو دول التعاون للانتقال إلى مرحلة الاتحاد،

صحيفة الرياض، ٢٠-١٢-٢٠١١:

www.alriyadh.com/2011/12/20/article693340.html

(٣) انظر:

Micheal Stephens, Gulf Union or Merge? Assessing Calls for a Saudi and Bahrain – Led Gulf Union, Open Democracy, 12-5-2012:

www.opendemocracy.net/michael-stephens/gulf-union-or-merger-assessing-calls-for-saudi-and-bahrain-led-gulf-union

التحديات الإيرانية أو تحييدها على الأقل.

وقد ردت إيران بزيادة تدخلها بالشأن الخليجي العربي كما بشأن البحرين مدعية عبر عدد من النواب أنّ البحرين تريد أن تعود إلى الأصل إلى الأرض الأم إيران! مذكرين بأنها كانت المحافظة ١٤ من إيران!!<sup>(١)</sup> هذا السلوك إنما يؤكد للبحرين كما لدول الخليج أنّ التدخلات الإيرانية لن تتوقف إلا في حال وجود تجمّع قوي يقف في وجهها.

صحيح أنّ الاتحاد بين البحرين والسعودية قد يسد الثغرات التي تسعى مملكة البحرين إلى سدّها من خلال خطوة كهذه، لكنّ المسارعة في تنفيذ هذا التصوّر في ظروف كهذه وخلال وقت قصير قد يكون لها تداعيات وانعكاسات سلبية غير محسوبة كما يرى البعض، ومنها:

١- فشل عملية الاتحاد بين المملكتين في حال حصوله بعد تطبيقها سيعني انهيار فكرة الاتحاد الخليجي برمته، سواء كان ذلك ناجماً عن التسرّع في التطبيق، أو عن عدم التوازن بين الطرفين، أو عن التعارض في أشكال الحرية الدينية أو الاجتماعية أو السياسية، أو لأي سبب آخر.

٢- بسبب عدم التوازن بين السعودية والبحرين واعتماد البحرين شبه الكلي على الرياض في هذه المعادلة، فإن عدداً من الأطراف تتخوف من أن يكون موضوع الاتحاد مجرد منصّة لتسهيل سيطرة السعودية على الخليج، أو أن يكون منصّة لاتحاد غير متكافئ علمياً أنّ دعوى كهذه ليس لها أساس متين، على اعتبار أنّ السعودية بهذه الدول أو من دونها قوة إقليمية، وأنّ الفارق شاسع بينها وبين الآخرين.

٣- الخوف من عدم فعالية الاتحاد. إذ هناك تخوّف من أن يبقى الاتحاد بين المملكتين مجرد عنوان عريض

الأمر الذي دفع إلى التركيز على القضايا الداخلية، في محاولة لاستعادة الوضع إن لم يكن فقط تخفيف سرعة الهبوط، وهو ما يحاول أوباما فعله منذ استلامه للسلطة. هذا التراجع يجعل الولايات المتحدة غير عازمة على المواجهة العسكرية فضلاً عن الدخول في حروب. ومع تفضيلها تسليم إدارة بعض المناطق على الصعيد العالمي إلى لاعبين إقليميين أو تشاركرهم على الأقل في تحمل الأعباء، فإن هذا يزيد من فرص إمكانية حصول صفقات لا سيما في الخليج العربي بين واشنطن وإيران وتكون بالتالي على حساب دول الخليج العربي، وفي طليعتهم البحرين التي ترى أنها قد تتحول إلى ضحية لهذه الصفقات الإقليمية.<sup>(١)</sup>

٤- عدم الثقة بالأمريكيين: لعامل عدم الثقة بالأمريكيين دور كبير في توجه البحرين إلى السعودية من جهة، وفي توجه السعودية إلى تسريع حالة الاتحاد بين دول الخليج من جهة أخرى، أو على الأقل بين السعودية والبحرين كخطوة أولى. فقد أثبتت الوقائع التاريخية والحالية أنّ الأمريكيين قد يتخلون عن حلفائهم في أي لحظة ودون سابق إنذار ويغيرون وجهتهم من ضفة إلى أخرى، وهو ما يعني أنّ الاعتماد على واشنطن في مسائل حساسة كالأمن القومي، ورهن مصير البلاد بأكمله لها، ليس بضمانة على الإطلاق، وهو أحد العوامل التي سرّعت في تفعيل قوات درع الجزيرة.

٥- بطء عملية الارتقاء بمجلس التعاون إلى الاتحاد: إن مسيرة الارتقاء بمجلس التعاون بطيئة وبشكل غير مبرر، ولذلك فإن اقتراح الاندماج أو الوحدة بين البحرين والسعودية وفقاً لما يعتقد كلا البلدين قد يكون مدخلاً لتسريع انضمام باقي دول المجلس.

وقد لاقت الدعوة إلى الاتحاد بين المملكتين اعتراضاً شرساً من قبل إيران، وهي دلالة أخرى على مدى أهمية الاتحاد والنتائج التي قد يخرج بها، لا سيما إزاء مواجهة

(١) انظر: علي حسين باكير، الثورات العربية والسياسات الأمريكية تجاه إيران، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٦-٢٠١١م.

(٢) راجع:

Saudi – Bahraini Gulf union opposed by Iran, GCC states, Ahram, 31-5-2012:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/43355/World/Region/SaudiBahraini-Gulf-union-opposed-by-Iran,-GCC-stat.aspx>



مناصب عليا رفيعة.

٣- عدم الاستجابة إلى سياسة الابتزاز المتعلقة بوقف أو منع التجنيس للمستحقين وفق القانون، خاصة أنّ المعارضة، التي تستخدم هذا الملف شماعة لاستهداف النظام سياسياً، تتجاهل أنّ عدداً كبيراً من الشيعة هم من المجنسين، بل إنّ رموزاً لهم كما سبق وذكرنا في الورقة البحثية حصلوا على الجنسية البحرينية في أسرع عملية عبر تاريخ البحرين، والمفارقة أنّ هؤلاء الذين يعملون على الخضوع للنظام الإيراني يعيرون الآخرين بأنهم مجنسون، علماً أنّ أحداً من شخصيات أو جمعيات أو جماعات أو تجمعات السنّة لم يعترض على تجنيس الشيعة آنذاك، وذلك لأنهم لا ينظرون إلى الموضوع بنظرة طائفية.

٤- المواجهة الإعلامية: إذ يجب

مواجهة الإمبراطورية الإيرانية التي تبث عبر منافذ إيرانية (تلفزيون، صحافة، إذاعة، إنترنت) ناطقة باللغة العربية أو عبر منافذ عربية بالوكالة (كقناة المنار على سبيل المثال)، وذلك إما من خلال استخدام منافذ إعلامية موجودة، أو من خلال إيجاد أو إنشاء منافذ إعلامية جديدة، واستخدامها ليس في الجانب الدفاعي فقط وإنما في الجانب الهجومي، الذي يركز على إيران والتابعين لإيران بمادة موضوعية لا حاجة للتضخيم فيها؛ على اعتبار أنّ الواقع بما فيه يكفي.

إن الحضور الإعلامي للبحرين كان ضعيفاً على الصعيد الإقليمي والدولي، مقارنة بالمعارضة التي استغلّت كل المنابر الإيرانية لإيصال رسالتها، وقد أثر ذلك على الرأي العام ليس العربي فقط وإنما الغربي أيضاً، وأصبح من الأصعب إقناعه بحقيقة ما يجري.

٥- دعم عمل مجموعات شبابية ومجموعات حقوقية ومجموعات إعلامية ومجموعات تعمل في المجال الإنساني داخل البحرين وخارجها، على أن تبقى في إطار مستقل لكي تكون على قدر عال من الحرفية

يختصر في مراسم الإعلان عنه دون أن يواكب ذلك إجراءات حقيقية تؤكد فعالية مثل هذا الاتحاد، وهو الأمر الذي إن تم سيقودنا إلى النقطة الأولى السابق شرحها أيضاً، خاصة أنّ هناك من يجادل في ذلك. ولذا فإن اختصار موضوع الاتحاد بين المملكتين على النوايا أو على مجرد الإعلان عن الفكرة دون البحث العميق في التفاصيل قد لا يساهم في حل المشكلة الأساسية التي تعاني منها البحرين، ما يعني أنّ مثل هذه العملية يجب أن تتم بمواكبة إجراءات أخرى أو بعدها، وهو ما سنتطرق إليه في التوصيات.

### توصيات:

بسبب محدودية قدرات وموارد مملكة البحرين الذاتية خاصة إذا ما قورنت بدولة مثل إيران على صعيد المقاربة الثنائية الفردية، فإن معالجة

المشكلة الناجمة عن وجود لوبي إيراني قوي مخترق للبنى التحتية الاجتماعية والسياسية والدينية والحقوقية، والذي يفجر الأوضاع كلما سنحت له الفرصة؛ إنما يتطلب إيجاد استراتيجيات متطورة متداخلة ومتشابهة العناصر، تعمل على تفكيك الخطر الإيراني وتحصّن البلاد، وتتعامل مع الأبعاد الداخلية الإقليمية والدولية المختلفة للموضوع.

### أ- على الصعيد الداخلي:

١- ضرورة العمل على تعزيز مسيرة الإصلاح بشكل دائم ومستمر ومحاربة الفساد؛ لأنه الجاذب الأول للناقمين لا سيما في بلاد فقيرة بالموارد.

٢- تفكيك العامل الشيعي: إذ لا بد من فصل وعزل الشيعة الموالين لإيران، ووضعهم تحت ضغط العزل والنبذ الاجتماعي عن أولئك العروبيين الوطنيين، والعمل على تعزيز الانقسام بينهم على قاعدة الولاء للوطن والتبرؤ من إيران، وتحسين وضع الفئة الثانية وتعزيز مكانتها وتقريبها وتولية الأكفاء منها والثقة

جانب البحرين، والعمل بشكل جماعي عندما يتعلق الأمر بإيران.

٢- تعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية التي تنظر إلى إيران كخطر أو كخطر محتمل، خاصة تلك التي تستطيع موازنتها.

٣- تعزيز فكرة الاندماج والوحدة لتعزيز الطاقات من جهة، وكسر معادلة التبعية لإيران لدى البعض والذي يستقوي بها على الداخل.

٤- من المفضل طرح وتفعيل موضوع الاتحاد الخليجي أو مع السعودية على وجه الخصوص في ظروف جيدة ومستقرة نسبياً؛ لكي تأتي من موقع قوة، ولكي لا يفهم من خلال الدعوة إليها أنها موجهة للسيطرة على الشيعة داخل البحرين.

والمصداقية، وتصبح بمثابة مصدر أيضاً للمنظمات الإقليمية والدولية وللصحافية العالمية، ولذلك يفضل أن يكون أعضاؤها من المحترفين الثقاة ويتمتعون بمصداقية، وأن يتقنوا فن التواصل مع الغرب ووسائل الإعلام الغربية، وأن يفتدوا بطريقة احترافية غير مبالغ فيها توجهات المعسكر الإيراني والتابعين له، خاصة أن الأحداث الأخيرة كشفت مدى تأثير الجماعات البحرينية التابعة لإيران في بث صورة خاطئة عما يجري في البحرين للصحافة والإعلام الغربي، حتى إن بعضهم -من التابعين لإيران كالثهابي ونبيل رجب- كان مصدرًا للمعلومات للعالم الخارجي.

#### على الصعيد الإقليمي:

١- التحرك ضمن إطار جماعي دوماً؛ نظراً لمحدودية القدرات الذاتية في مواجهة إيران، وإيكال مهمة الرد على إيران للتجمعات الإقليمية والدولية أيضاً إلى

## معلومات إضافية

### الأسطول البحري الخامس الأمريكي:

هو ذراع البحرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وبحر العرب وبحر عمان والبحر الأحمر والساحل الشرقي لإفريقيا إلى كينيا جنوبًا، والقاعدة الرئيسية توجد في المنامة بالبحرين في ميناء سلمان، وقائد الأسطول الحالي هو الأميرال مارك فوكس.

### المهام الموكلة للأسطول كما تقول أمريكا:

تأمين إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، ومراقبة إيران عن قرب، والإشراف على عمليات في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي. كما يشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية في كل من العراق وأفغانستان ومراقبة إيران، ومكافحة ما يسمى "بالإرهاب" والقرصنة في المياه الدولية. وسبق أن صرح الأدميرال وليم غورتي -الذي كان قائدًا للأسطول- بأن أمريكا اضطرت للمشاركة في تأمين الملاحة الدولية في منطقة تشكل ٧٥٪ من الصادرات النفطية وتوفر ممرًا مائيًا ملاحيا لمختلف دول العالم، منها ثلاثون دولة لها مصالح استراتيجية هامة. لكن بالطبع هذه هي الأهداف المعلنة من قبل أمريكا، لكن الجميع يعلم ما هي الأهداف الأخرى.

### تواجد الأسطول في المنطقة:

لكن التواجد الحقيقي لهذه القوة كان منذ عام ١٩٩١م بعد الغزو الصدامي للكويت، حيث تجمعت الأساطيل الأمريكية والغربية في المنطقة للحرب على العراق، وكان أكثر تواجد للقوات البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٣م أثناء الحرب على العراق أيضًا التي أدت إلى إسقاط صدام.

بدأت البحرية الأمريكية العمل في مشروع لتوسيع القاعدة البحرية التي تضم مقر الأسطول الخامس الأمريكي في ميناء سلمان شرق المنامة بتكلفة تقدر بحوالي ٥٨٠ مليون دولار تؤمنها البحرية الأمريكية بالكامل. ونُقل عن السفير الأمريكي لدى المنامة آدم إيرلي قوله: «إن اتجاه الولايات المتحدة إلى تطوير مرافقها العسكرية في المنطقة يقدم رسالة مفادها أن ( لا تراجع عن التزام أمريكا بحفظ أمن واستقرار الخليج العربي)». وأضاف أن المشروع يشكل أحد أوجه الاستثمارات الأمريكية في البحرين، لا سيما بالنظر إلى تكلفة المشروع.

جاء في بيان صادر عن الأسطول الخامس الأمريكي أن مشروع التوسعة يشمل أربع مراحل، ويقام على مساحة ٧٠ فدانًا (نحو ٢٨ هكتارًا) على أن يستكمل في عام ٢٠١٥م.

وأضاف البيان أن «مشروع التوسعة يضم مرفق بنية تحتية ومركز عمليات وميناء ومساكن للأفراد ومباني إدارية وجسرًا يربط مقر قيادة الأسطول الخامس بمرافق التوسعة الجديدة»، مشيرًا إلى أن المشروع سيتم تنفيذه والإشراف عليه من جانب قيادة الهندسة في البحرية الأمريكية التي تتخذ من نابولي بإيطاليا مقرًا لها.

ونقل البيان عن الضابط المسئول عن القاعدة الكابتن إنريكي سادساد قوله: إن «هذه التوسعة لن تعزز قدراتنا في دعم مهماتنا فحسب، بل ستوفر المرافق والخدمات الضرورية لجنودنا وعائلاتهم والموظفين المدنيين والمتقاعدين معنا، وأضاف أن العمل في المرحلة الأولى من المشروع سيبدأ على الفور وسينتهي في خريف عام ٢٠١٢، فيما ستكتمل المرحلة الثانية من المشروع في شتاء العام ذاته، وتشمل ميناء للدوريات الساحلية وآخر للزوارق.

### حجم القوة الموجودة:

تتألف القوة البحرية الموجودة في المنطقة عادة من حاملتي طائرات بالسفن المرافقة لها، والقوة الضاربة لطائرات الإف ١٨، ويوجد وحدات من القوات البرمائية المخصصة للتدخل السريع، وتتكون هذه الوحدة عادة من قوات مارينز وسفن هجومية بجانب الفرقاطات والمدمرات الرئيسية، وهليكوبتر مضادة للغواصات، وسفن إنزال، وعربات برمائية، وسفن مضادة للغواصات، وسفن للنقل والإمداد، بالإضافة إلى ١٥ ألف جندي في القاعدة الأرضية في البحرين، وحاملتي مروحيات ومركبات برمائية.

ويعتبر الأسطول الخامس هو القوة الواضحة والصريحة المواجهة لتهديدات منطقة الخليج العربي [ الفارسي ]، وهو واحد من أهم أساطيل القوات البحرية الأمريكية المركزية المسؤولة عن العمليات القتالية في الشرق الأوسط، وقد تم إنشاؤه في ٢٦ / أبريل / عام ١٩٤٤م من قبل القوات المركزية في المحيط وتم حله بعد الحرب. وفي الثمانينيات تم إرسال سفن مدمرة وكاشفات ألغام للشرق الأوسط كسفن دعم. وعقب غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م تم إرسال أكبر أسطول إلى المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية إلى الخليج لدعم عملية درع الصحراء وعملية عاصفة الصحراء في ١٩٩١م. ثم تمت إعادة بناء الأسطول الخامس بعد حوالي ٤٨ سنة، وهو الآن في منطقة الخليج.

كما تقوم القيادة المركزية للبحرية الأمريكية بالتحكم في جميع العمليات البحرية القتالية في دول المنطقة من خلال مقرها في المنامة بالبحرين. كما تشكل القوات البحرية ما يزيد عن ٧٠٪ من إجمالي الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة كما أن موقع القيادة المركزية للبحرية الأمريكية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرة الولايات المتحدة على التحكم الناجح في المشهد السياسي.

وفي ظل الأحداث المتوالية يوماً بعد يوم يظهر دور القيادة المركزية للبحرية الأمريكية في الحفاظ على استقرار المنطقة وردع أي عدوان عليها. بالإضافة إلى انتشار الغالبية العظمى لهذه القوات بالتناوب من جانب المحيط الهادي والمحيط الأطلنطي. وعادةً ما تتكون هذه القوات من طائرات استطلاع، وحاملات طائرات بالسفن المرافقة لها (CVBG)، والقوة الضاربة لها طائرات الإف ١٨، ويوجد وحدات من القوات البرمائية المخصصة للتدخل السريع، وتتكون هذه الوحدات عادة من قوات مارينز وسفن هجومية بجانب الفرقاطات والمدمرات الرئيسية (ARG)، وهليكوبتر مضادة للغواصات، وسفن إنزال، وعربات برمائية، وسفن مضادة للغواصات، وسفن للنقل والإمداد.

### المصدر:

مُترجم عن موقع للبحرية الأمريكية على الرابط التالي:

<http://www.navysite.de/index.htm>



# الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة

مصطفى شفيق علام

كبير الباحثين بمركز المصري للدراسات والمعلومات

## ملخص الدراسة

لقد استغرق إسقاط نظام مبارك في مصر ثمانية عشر يوماً، وهي الفترة ما بين اندلاع الثورة في الخامس والعشرين من يناير، وتنجي الرئيس السابق حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير. لكن إسقاط أذرع وأذنان النظام مستمرة حتى الآن، ومن الممكن أن تستمر لفترات زمنية أخرى تطول أو تقصر. ولعل مكنم الخطورة هنا أن النخب القديمة منتشرة ومسيطر على كافة مفاصل الدولة المحورية، ولها من النفوذ والتأثير في أبنية الدولة والمجتمع ما قد يعيق، بل قد يجهض، عملية التحول والانتقال نحو الحكم الجديد.

ولذلك تبحت هذه الدراسة في إطار تحليل واقع الصراعات النخبوية في مصر ما بعد ثورة يناير وسقوط النظام السابق. كما تعرض أيضاً ظاهرة أفول وصعود النخب المجتمعية التي تنصدر المشهد العام في البلاد، وأثر ذلك على توجهات الدولة المصرية، حاضراً ومُستقبلاً في مرحلة ما بعد الانتخابات التي صعدت بالإسلاميين إلى سدة الحكم.

وتُجيب الدراسة بذلك على تساؤلات عديدة؛ تتعلق بماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الملفات الداخلية والخارجية، في ظل صراعات النخب السياسية وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر. فالنخبة هي مجموعة الأفراد الذين يتصدرون واجهة المشهد المجتمعي بكافة صوره وتنوعاته في مرحلة زمنية ما، وقد شهدت مصر خلال الفترة ما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢م و٢٥ يناير ٢٠١١م، وعلى مدى نحو ستين عاماً، تغيرات جوهرية في خريطة النخب «الحائزة للقوة في الجسد السياسي» المصري؛ حيث النخبة السياسية التكيفية في النصف الأول من القرن العشرين التي أنهتها ثورة يوليو ١٩٥٢م، وبدأت النخب الثورية، وهي التي تعبر عن صعود الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليماً، وقد اتسمت هذه النخبة من الناحية الأيديولوجية بصبغتها الاشتراكية اللافتة؛ سواء بوجهها العلمي الماركسي، متأثراً بالنموذج السوفييتي آنذاك، أو في صبغتها الشعبوية «الناصرية» التي أسس لها ووضع أركانها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ثم حوّل الرئيس أنور السادات النخب إلى النخب الحداثية أو التحديثية بنهاية حقبة مصر الساداتية، وتولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم خلفاً لسلفه الرئيس السادات، ومع عدم تأثره بتوجه أيديولوجي واضح، فقد اتسمت النخبة المصرية خلال حقبة مبارك بالمزج بين كل من النخب اليسارية، الثورية سابقاً، والنخب الحداثية الليبرالية.

ويبقى من الواجب على النظام الجديد أن يؤكد للكافة، داخلياً وخارجياً، أن مصر لن تقبل مجدداً بعضا الإملاءات والتدخلات التي تمس بسيادتها ومصالحها، كما يجب أن تعي النخب الصاعدة تجارب الأمم والشعوب في الانتقال من الحكم الديكتاتوري إلى دولة القانون؛ حتى لا تحدث انتكاسة تعيد الأمور إلى المربع صفر.

# الصراعات النخبوية.. وتوجهات الدولة المصرية ما بعد الثورة



مصطفى شفيق علام

كبير الباحثين بمركز المصري للدراسات والمعلومات

إذا كان إسقاط رأس النظام الحاكم في مصر قد استغرق ثمانية عشر يوماً، هي الفترة ما بين اندلاع شرارة الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، وتحتي الرئيس السابق حسني مبارك عن سُدة الحكم في الحادي عشر من فبراير من ذات العام، فإن عملية إسقاط أذرع وأذنان النظام ظلت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، وربما ستظل لفترات أخرى من الزمن، تطول إلى سنوات أو تقصر إلى شهور، وفقاً للخبرات الدولية المشابهة لمجتمعات مرت بفترات انتقالية بعد حقب وعقود من الحكم الديكتاتوري القمعي المستبد.

إن عملية التغيير المجتمعي والانتقال النخبوي للسلطة تشبه الجراحة الطبية شديدة التعقيد، ولعل مكنم الخطورة فيها أن النخب القديمة منتشرة، ومسيطر على كافة مفاصل الدولة المحورية، ولها من النفوذ والتأثير في أبنية الدولة والمجتمع ما قد يُعيق، بل قد يُجهض، عملية التحول والانتقال نحو الحكم الرشيد Good Governance، وفي هذا الإطار يمكن استعارة مفهوم تحول القوة Power Transition في العلاقات الدولية؛ لبيان واقع الصراع النخبوي الذي تعيشه الدولة المصرية ما بعد الثورة.

ويُعنى هذا المفهوم أساساً بفقدان القوة المهيمنة موقعها القيادي لصالح قوة جديدة صاعدة سريعة التنامي، ولكي يحدث تحول للقوة فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى القوة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد الآفلة. وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي<sup>(١)</sup>.

وعلى مستوى النظم السياسية، يمكن تشبيه حالة الصراع النخبوي الحادث عقب أي تحول عميق في بنية النظام الحاكم في الدولة، مثل انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية، كما في الحالة المصرية ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، يمكن تشبيه ذلك بتحول القوة في العلاقات الدولية، فالنخب الصاعدة الجديدة في المجتمع تريد أن تثبت أركانها في بنية الدولة، الرسمية والشعبية، في حين تخوض النخب الآفلة الصراع من أجل النفوذ والبقاء، فإن فشلت في ذلك فلا أقل من أن تعرقل مسيرة النخب الجديدة الصاعدة، بما تحوزه من مفردات القوة والهيمنة، وبما لها من نفوذ وتغلغل في أبنية تشكيل الرأي العام، من إعلام مرئي ومسموع ومقروء، وشبكات

(١) للمزيد حول مفهوم تحول القوة وتطبيقاته، انظر:

- أحمد عبد الله الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٩.

- Lemke, Douglas, The Continuation, of History: Power Transition Theory and The End of The Cold War, Journal of Peace Research, Vo. 34, No. 1, 1997.

مصالح أمنية واقتصادية نافذة.

- إلام تتجه السياسة الخارجية المصرية في ظل

الصراعات بين النخب السياسية في مصر؟

وتستخدم الدراسة اقتراب النخبة Approach Elite كإطار تحليلي؛ حيث ينهض اقتراب النخبة في التحليل السياسي على وجود أقلية مؤثرة داخل أي مجتمع، تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية للجماعة، حتى لو اتخذت الأغلبية في ذلك المجتمع تفضيلات أخرى مناوئة، لما تراه تلك الأقلية المهيمنة، ومن ثم تختبر الدراسة المقولات النظرية لهذا الاقتراب بالتطبيق على حالة الصراع النخبوي التي تشهدها مصر ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وانعكاسات ذلك على سياسات الدولة المصرية.

إن مفهوم النخبة يُعدّ قديماً من الناحية النظرية، حيث ارتبط ظهوره تاريخياً بالسلطة، وممارسة القوة، وعملية صنع القرار، وهو موجود في كتابات أفلاطون وأرسطو؛ حيث اعتبر الأول أن نخبة الفلاسفة أفضل وأصلح النخب لقيادة المجتمعات، في حين رأى الثاني أن الطبقة الوسطى هي أفضل النخب وأجدرها بالقيادة.

وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصراعات النخبوية الدائرة في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وسقوط النظام السابق، وتهاوي نخبته الحاكمة التي ظلت جاثمة على صدور المصريين على مدى العقود الست الماضية فساداً وإفساداً، وتبحث الدراسة في ظاهرة صعود وأقول النخب المجتمعية التي تصدر المشهد العام في البلاد، وأثر ذلك على توجهات الدولة المصرية، حاضراً ومستقبلاً، ما بعد الانتخابات الرئاسية التي صعدت بالإسلاميين إلى سُدة الحكم.

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يتعلق بماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الإشكاليات الداخلية والملفات الخارجية؛ في ظل الصراعات بين النخب السياسية، وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر؟ ويتفرع عن الإشكالية البحثية الرئيسية للدراسة عدد من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها في إطار سعيها للوصول إلى إجابة عن تساؤلها الرئيس؛ لعل أهمها:

- ما تعريف النخبة، وما أهميتها في التحليل السياسي، وما هي خريطة النخب المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؟

- كيف تُدار الصراعات النخبوية في ظل الفترات الانتقالية، وما هو واقع التحول النخبوي في مصر بالتطبيق على الفعاليات الانتخابية التي شهدتها مصر ما بعد الثورة؟

- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الإسلاميين كنخبة صاعدة في مصر ما بعد ثورة يناير؟

## المحور الأول

### النخبة في مصر.. المفهوم والتجليات

#### والخريطة النوعية

ثمة علاقة جدلية بين نوعية النخب الموجودة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك المجتمع، وتعرف النخبة Elite بأنها «مجموعة الأفراد الذين يتصدرون واجهة المشهد المجتمعي بكافة صورته وتوزيعاته في مرحلة زمنية ما»<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن مفهوم النخبة يُعدّ قديماً من الناحية النظرية؛ حيث ارتبط ظهوره تاريخياً بالسلطة، وممارسة القوة، وعملية صنع القرار، وهو موجود في كتابات أفلاطون وأرسطو؛ حيث اعتبر الأول أن نخبة الفلاسفة أفضل وأصلح النخب لقيادة المجتمعات، في

(1) Geraint Parry, Political Elites: Studies in Political Science, London, Allen and Unwin, 1969, P. 58.

التكيفية إلى النخب الثورية Revolutionary Elites وهي التي تعبر عن صعود الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليمًا، وقد اتسمت هذه النخبة من الناحية الأيديولوجية بصبغتها الاشتراكية اللافتة؛ سواءً بوجهها العلمي الماركسي، تأثرًا بالنموذج السوفييتي آنذاك، أو في صبغتها الشعبوية «الناصرية» التي أسس لها ووضع أركانها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ومع وفاة الرئيس عبد الناصر، وتولي الرئيس أنور السادات سدة الحكم، وخروجه عن عباءة الاشتراكية، وتوجهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، تحولت القيادة النخبوية في المجتمع من النخب الثورية إلى النخب الحداثية أو التحديثية Modernizing Elites، والتي تقوم على مفهوم الطبقة الوسطى الأقل ثراءً والأكثر تعليمًا أيضًا، ولكن وعلى عكس النخب الثورية سألفة البيان، اتسمت تلك النخبة الجديدة بصبغة ليبرالية متغربة؛ لاعتبارات تتعلق بتوجهات نظام السادات من جهة، ونمط الثقافة والتعليم المتأثر بالحضنة الغربية الراعية والداعمة لذلك النمط من النخب من ناحية أخرى.

بنهاية حقبة مصر الساداتية، وتولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم خلفًا لسلفه الرئيس السادات، ومع عدم تأثره بتوجه أيديولوجي واضح، فقد اتسمت النخبة المصرية خلال حقبة مبارك بالمزج بين كل من النخب اليسارية، الثورية سابقًا، والنخب الحداثية «الليبرالية»؛ حيث اعتلت الأولى سدة المشهد الثقافي وبعض المشهد الإعلامي، مثل وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، وغيرها من المؤسسات الثقافية الرئيسية في الدولة، في حين تصدرت الثانية المناصب المالية والاقتصادية، لمواكبة التوجهات السائدة على صعيد النظام الدولي الذي كان ينحو باتجاه سيادة النهج الليبرالي، الغربي-الأمريكي، لاسيما مع تفكك الاتحاد السوفييتي بداية التسعينيات من القرن الماضي، وانهيار الكتلة الشرقية ذات التوجهات الاشتراكية.

حين رأي الثاني أن الطبقة الوسطى هي أفضل النخب وأجدرها بالقيادة<sup>(1)</sup>.

وإذا كان اقتراب النخبة Approach Elite يؤكد على وجود أقلية مؤثرة تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية للجماعة، فإن هذه الفلسفة تعد محل انتقاد من قبل النظرية الديمقراطية Democratic Theory بمفهومها الغربي، والتي تنظر إلى التحليل النخبوي باعتباره مجافياً للديمقراطية الحقيقية؛ لأنها تُكرّس لحكم الأقلية Minority rule، وقد اعتبر بعض الباحثين أن حيازة النخبة للقوة والسلطة والنفوذ بشكل مطلق في أي مجتمع، ما هو إلا نوع من الحكم السلطوي أطلق عليه وصف «ديكتاتورية الأقلية» Dictatorship Minority.

ولقد شهدت مصر خلال الفترة ما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢م و٢٥ يناير ٢٠١١م، وعلى مدى نحو ستين عامًا، تغيرات جوهرية في خريطة النخب «الحائزة للقوة في الجسد السياسي»<sup>(2)</sup> المصري، بحسب تعبير هارولد لاسويل Harold Lasswell، وفقًا للنظام السياسي القائم وتوجهاته الأيديولوجية، ولعل البداية كانت من النخب التقليدية التكيفية Traditional Adaptive Elites التي كانت سائدة طوال النصف الأول من القرن العشرين، وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢م لتنتهي نفوذها من الحياة العامة والمشهد السياسي في مصر، وكانت هذه النخبة تتألف بالأساس من طائفة كبار الملاك والأثرياء، وزعماء القبائل والطوائف والعشائر، وغيرها من التنظيمات الاجتماعية الأولية السابقة على مفهوم الدولة بأبعادها القانونية والسياسية.

ومع ترسيخ أركان دولة يوليو ١٩٥٢م، انتقلت صدارة المشهد السياسي والمجتمعي من النخب التقليدية

(1) انظر في ذلك: حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥م.

(2) Harold D. Lasswell and Daniel Lerner, World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements, Greenwood Press Reprint, 1980.



هؤلاء جميعاً هو السعي والرهان على إفشال التحول نحو التأسيس للحكم الرشيد وبناء دولة القانون، سواء بتوظيف رصيدهم السلطوي من النفوذ المكتسب في ظل النظام التسلسلي السابق لإجهاض الفترة الانتقالية الممهدة لعملية التحول الديمقراطي، أو التكيف الظاهري مع البيئة الجديدة، لدعم خيارات الانتكاس والتراجع عن التحول من ديمقراطية حقيقية إلى مجرد ديمقراطية شكلية؛ تبقى جوهر الأوضاع على ما كانت عليه من قبل، وهو ما يُعرف في الأدبيات السياسية باسم ديمقراطية الواجهة<sup>(3)</sup> Democratic Facade.

ووفقاً للأدبيات السياسية والسوابق التاريخية في عملية التحول الديمقراطي Democratic Transition، فإن ثمة نمطين اثنين يسمان -من الناحية النظرية- حقبة الفترات الانتقالية التي تلي إزاحة الديكتاتوريات الحاكمة من سدة الحكم، ويتعلق هذان النمطان بطبيعة العلاقة بين النخب القديمة المتفددة المرتبطة بالنظم البائدة، والنخب الجديدة الصاعدة التي يفرزها الواقع الجديد ما بعد الإطاحة بالنظم الديكتاتورية<sup>(4)</sup>.

النمط الأول: نمط التحول الإحلالي Trans-placement، وفيه تقوم النخب القديمة بمحاولة التكيف والتماهي مع النخب الجديدة الصاعدة؛ لتيقنهما من عدم قدرتها على إزاحة الثانية، أو مجابتهما، ومن ثم فهي تتركب الموجة - وفقاً للتعبير الدارج - وتغير جلدتها لتبدو متوائمة مع الواقع الجديد، بل إنها قد تُفرق في الزيف والتدجين السياسي، فتصب جام غضبها على نظم الحكم البائدة، وتتغنى بالواقع الجديد، وتمجد أشخاصه، وتدس السم في العسل لتفرغ التغيير الواقع والمنشود من مضمونه، وتسعى لجعله تغييراً شكلياً على مستوى الأشخاص والأفراد مع بقاء الأبنية والأطر المؤسسية على حالها

وخلال النصف الثاني من حقبة الرئيس مبارك، والتي استمرت زهاء ثلاثين عاماً، انتقلت صدارة المشهد النخبوي السياسي والاقتصادي في مصر إلى النخبة البلوتوقراطية Plutocrat Elite، والمكونة من طبقة أصحاب المال والأثرياء من رجال الأعمال الذين تسللوا رويداً رويداً إلى أبنية الدولة الاقتصادية والسياسية، ليمارسوا قدرًا من النفوذ المتزايد على صناعة القرار السياسي<sup>(1)</sup>، عبر تمويلهم لأنشطة الحزب الوطني المنحل، قبل أن ينتقلوا مباشرة لممارسة السياسة، عبر عضوية البرلمانات والمجالس المحلية، وتولي المناصب التنفيذية العليا في الدولة، مما أتاح لهذه النخبة التأثير على صناعة القرارات والسياسات، بل تعدى ذلك إلى سن القوانين وتفصيل التشريعات على مقاس مصالحهم في مراكمة الأرباح، وتعظيم مكاسبهم الاقتصادية والتجارية، عبر بوابة السياسة، ولو على حساب المصلحة الوطنية العليا للبلاد، وهو ما عُرف في الشارع السياسي المصري باسم تزواج السلطة بالمال<sup>(2)</sup>، والذي كان أحد أبرز الأسباب وراء اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

## المحور الثاني

### الفترات الانتقالية والصراعات النخبوية: واقع التحول النخبوي في مصر

لم تخرج حالة الصراع النخبوي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير عن المألوف في مثل هذه الحالات، ففي تجارب الفترات الانتقالية التي عرفتها الدول، تبرز إشكالية النخب القديمة الأقلية، وهم فئة المتنفذين السابقين في النظام السلطوي البائد، ولعل ما يجمع

(3) Daniel Hellinger and Dennis R. Judd, The Democratic Facade, Wadsworth Pub Co, second edition, February 1994.

(4) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late 20th Century, University of Oklahoma Press, 1993, P.p. 142-162.

(1) office of democracy and governance, money in politic handbook: a guide to increasing transparency in emerging democracies, technical publication series, washington, dc, 2003, p.10.

(٢) انظر في ذلك: سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

منذ المراحل الأولى لماراثون الانتخابات الرئاسية، والتي لم تستطع فيها النخب الصاعدة استصدار قانون لعزل النخب المتفذة السابقة، وحرمانها من العمل السياسي لاعتبارات قانونية ودستورية، بدا أن الصراع سيكون على أشده بين ثلاثة أطراف رئيسية لها أبعادها النخبوية وظلالها الشعبوية على مستوى الشارع المصري: أولهم؛ القوى الإسلامية، وثانيهم؛ القوى الليبرالية واليسارية، أو من اصطُح على تسميتهم بالقوى المدنية، وهو مصطلح غير علمي بالأساس، وثالثهم؛ القوى المحسوبة على النظام السابق، أو من باتوا يُعرفون إعلامياً باسم «الفلول».

وإذا كان الإسلاميون يمتلكون الرصيد الأكبر من الجماهيرية في الشارع المصري، وفقاً لما عبرت عنه نتائج الاستحقاقات السياسية السابقة لاستحقاق الانتخابات الرئاسية، بدءاً بالاستفتاء على التعديلات الدستورية، وصولاً إلى انتخابات مجلسي الشعب والشورى، فإن القوى المدنية من الليبراليين واليساريين يمتلكون نفوذاً طاعياً في المنافذ الإعلامية والحقوقية المختلفة، من صحف وقنوات فضائية، ومنظمات مجتمع مدني، وغيرها، في حين تمتلك القوى المحسوبة على النظام السابق تغلغلاً لا يخفى في كثير من مفاصل وأبنية الدولة المصرية؛ لاسيما الأمنية والاقتصادية والإعلامية والإدارية.

ومن ثم فقد دار الصراع بين النخب الثلاث سألفة البيان وفقاً لنظرية المباريات Game Theory، وهي التي تُعنى بدراسة أشكال الصراع السياسي Conflict Po-litical بين الأطراف المختلفة التي يستخدم كل منها استراتيجيات وتكتيكات تتسم بالعقلانية والرشد، بهدف تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، وتجنب أكبر

دونها تغيير، لتحافظ بذلك على وضعها القديم ومصالحها الخاصة متسرلة بنظام الحكم الجديد.

والنمط الثاني: نمط الإحلال Replacement، وفيه تُدرك النخب الجديدة مدى خطورة النخب القديمة على مستقبل الدولة، ومدى نفوذها وتغلغلها في أبنية ومؤسسات الدولة والمجتمع، ومن ثم تضطلع النخب الصاعدة بتجفيف منابع تلك النخب القديمة أو الذبول السابقة للنظم البائدة، فتصادر أسباب قوتها ونفوذها، وتحد من نشاطها السياسي والاقتصادي وحضورها المجتمعي، فتقلص أو تغلق المنافذ السياسية والإعلامية والاقتصادية التي طالما كانت تؤدي بها

تلك النخب القديمة أدوارها المشبوهة، ووظائفها الهدامة في الدولة والمجتمع.

وفي الحالة المصرية يمكن الانطلاق من الفعاليات التصويتية التي جرت خلال حقبة ما بعد الثورة، منذ الاستفتاء على التعديلات

الدستورية في مارس ٢٠١١م، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بالمقعد الرئاسي في يونيو ٢٠١٢م، باعتبار تلك الفعاليات هي معيار للتنافس والصراع بين النخب السياسية المختلفة عبر بوابة صناديق التصويت، لمعرفة الأوزان النسبية لتلك النخب المتصارعة على الصعيد الجماهيري والشعبي.

وفي هذا الإطار سيتم تناول فعالية الانتخابات الرئاسية كمثال تحليلي لبيان حالة الصراع النخبوي والاستقطاب السياسي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وماهية النخب المتنافسة في معركة الرئاسة؟ وما وزنها الحقيقي من حيث الشعبية والجماهيرية؟ وإلام انتهت تلك المعركة؟ وما دلالة ذلك على واقع ومستقبل الصراع النخبوي في مصر الثورة؟

خسارة ممكنة<sup>(١)</sup>.

الأطراف سألقة البيان.

ومع نهاية الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بدأ واضحاً أن حالة الصراع الصفري على المستوى الرأسي لم تمكن أيّاً من النخب الثلاث المتنافسة من حسم الأمور لصالحها، كما بدأ حالة الانكشاف الواضح للنخب الليبرالية واليسارية، وعدم قدرتها على التواصل الجماهيري على

الأرض؛ حيث خرج مرشحوها من الجولة الأولى، ولم يبق إلا مرشح حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي (ممثلاً للنخب الإسلامية)، والفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء لمصر خلال حقبة مبارك، والممثل «الضميني» لأركان النظام السابق وشبكة مصالحه المتشعبة في جسد الدولة المصرية «العميقة» (ممثلاً للفلول).

حصل المرشحون الإسلاميون الثلاثة الذين خاضوا غمار الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا، على نحو ٤٣,٢٦٪ من إجمالي الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى، وهو ما يعني أن النخب الإسلامية لو كانت قد وحدت جهودها خلف مرشح واحد، ومع مزيد من التوافق وإبداء المرونة والحكمة السياسية مع الأطياف السياسية المختلفة، لاسيما شباب الثورة، لكانت ربما قد نجحت في تخطي حاجز الخمسين بالمائة اللازمة لحسم المقعد الرئاسي من جولته الأولى، ولكن هذا لم يحدث.

وفي الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية اضطرت القوى الإسلامية للاصطفاف هذه المرة خلف مرشح الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي؛ حيث عملوا على حشد الإسلاميين وأنصارهم إلى جانب طيف

ومن الناحية النظرية، ثمة وجهان اثنان لنظرية المباريات، وفقاً لنوعية الصراع الدائر بين اللاعبين وطبيعته، والنتائج المترتبة عليه، وآثاره على الأطراف المتبارية، أحدهما؛ الوجه الصفري Zero-Sum Game ويتعلق هذا النوع بالصراع الدائم غير القابل للتوفيق

بين أطرافه أو الوصول إلى حلول وسط ومساحات مشتركة. والآخر؛ الوجه غير الصفري Non Zero-Sum Game ويفترض هذا النمط وجود مساحة من التنسيق والتعاون والمجال المشترك بين أطرافه، على العكس من النمط الصفري سالف البيان<sup>(٢)</sup>.

ومع انطلاق مباراة التنافس

الرئاسي بدأ لافتاً أن أيّاً من الأطراف الثلاثة المتصارعة على مقعد الرئيس لم يجتمع على كلمة سواء لترشيح من ينوب عنه في خوض المباراة، حيث قدم كل طرف عدداً من المرشحين، ومن ثم فقد اتخذ التنافس على المقعد الرئاسي النمط الصفري، أفقياً Horizontal بين النخب الثلاث المتنافسة، ورأسياً Vertical بين المكونات الداخلية لكل من تلك النخب. وإذا كان الشكل الأفقي للتنافس منطقياً بالضرورة، بما يعكسه من حالة الاستقطاب ثلاثية الأبعاد بين كل من الإسلاميين والمدنيين وقوى النظام السابق، وهو استقطاب نخبوي بالأساس، ولكنه يلقي بظلاله على حركة الشارع في مجتمع لم يعهد أي تجربة ديمقراطية على مدى سنتين عاماً، فإن ما أثار الجدل بالفعل هو الشكل الرأسي للتنافس بين مكونات كل طرف من

(١) حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥م، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣-١٤.

تحمل أعباء السلطة، وماهية التحديات التي قد  
تعرق مسيرتهم وتفشل تجربتهم الوليدة في الحكم.

### المحور الثالث

#### الإسلاميون كنخبة صاعدة..

#### التحديات وصراع الإرادات

لا شك أن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين  
الدكتور محمد مرسي في انتخابات رئاسة مصر يعد  
نقطة تحول تاريخية، ليس في مصر وحدها، ولكن في  
العالمين العربي والإسلامي ككل، إلا أن صعوده ممثلاً  
للإسلاميين إلى سدة الحكم يُجابه على ذات القدر  
بتحديات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي،  
لاسيما في ظل حالة الزخم الثوري التي تعيشها مصر  
منذ الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، والأزمات  
الداخلية المتعددة التي تشهدها البلاد، وخاصة  
على الصعيدين الأمني والاقتصادي، إلى جانب  
حالة التربص والترقب الإقليمي والدولي لتفاعلات  
وتداعيات المشهد السياسي المصري ما بعد الثورة.

وفي هذا الإطار يمكن تناول أبرز تلك التحديات  
التي تجابه الإسلاميين في مصر كنخبة صاعدة،  
والتي يمكن تصنيفها بالأساس من الناحية النظرية  
إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، ولكن نظراً  
لاستحالة الفصل التعسفي بين كلا النوعين، على  
مستوى التأثير والتأثر، ووجود درجة من الارتباطية  
أحياناً، والسببية أحياناً أخرى، بين ما هو داخلي وما  
هو خارجي، فإننا في هذا الصدد سننتهج تصنيفاً  
جامعاً، يُعنى بالتحدي بشكل عام، وما له من آثار  
وتداعيات على النخبة الإسلامية الصاعدة في مصر،  
بغض النظر عن التصنيف التقليدي بين الداخلي  
والخارجي.

ولعل أبرز تلك التحديات والإشكالات ما يتعلق  
بتحدي ملء الفراغ، وتحدي البيروقراطية، وتحدي  
الإرادة القومية، وما يتفرع عن هذه العناوين الرئيسية

مؤثر من بعض النخب الليبرالية واليسارية وشباب  
الثورة للانضمام لكتلة مرسي التصويتية في جولة  
الإعادة ضد أحمد شفيق الذي بات يُنظر إليه على  
أنه مرشح النظام السابق لإعادة إنتاج دولة ونظام  
مبارك مجدداً.

وبعد جولة إعادة شديدة التعقيد والإرباك، جاءت  
نتيجة الفرز وفقاً للمحافظات في صالح الدكتور  
محمد مرسي، الذي حصد نحو ٧٣,٥١% من إجمالي  
الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية، متقدماً  
في سبع عشرة محافظة، هي: الإسكندرية، والسويس،  
ودمياط، وكفر الشيخ، والبحيرة، والإسماعيلية،  
والجيزة، وبني سويف، والفيوم، والمنيا، وأسيوط،  
وسوهاج، وقنا، وأسوان، والوادي الجديد، وشمال  
سيناء. في حين حصد شفيق نحو ٢٧,٤٨% من جملة  
الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية متقدماً  
في عشر محافظات: وهي، القاهرة، وبورسعيد،  
والدقهلية، والشرقية، والقليوبية، والغربية، والمنوفية،  
والبحر الأحمر، والأقصر، وجنوب سيناء.

ومع إعلان المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة  
العليا للانتخابات الرئاسية فوز الدكتور محمد مرسي  
برئاسة الجمهورية في ٢٤ يونيو ٢٠١٢م<sup>(١)</sup>، انطوت  
صفحة دولة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وانتهت شرعيتها،  
وبدأت صفحة دولة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأصبح  
الإسلاميون لأول مرة في القصر الجمهوري، بعد أن  
كانوا وعلى مدى عقود نزلاء شبه دائمين بالسجون  
المصرية، ليبدأ مع ذلك الإعلان عن فصل جديد من  
تاريخ الحركات الإسلامية في مصر التي تحولت  
بذلك من التنظيم الاجتماعي إلى المقعد الرئاسي،  
ومن الهامش إلى القلب، ومن المعارضة إلى الحكم،  
لينتقل الحديث النخبوي والشعبي من مدى استطاعة  
وصول الإسلاميين للسلطة، إلى مدى قدرتهم على

(١) «العليا للرئاسة تعلن محمد مرسي رئيساً لمصر»، بوابة المصري اليوم،

٢٤/٦/٢٠١٢م. متاح على الرابط التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/node/942056>

وعلى الصعيد الفكري والأيدولوجي، لا بد من تنقية الأطر الفكرية والثقافية التي كانت سائدة طوال حقبة مبارك، والتي كانت توظف كأداة لتكريس الأوضاع القائمة، وشرعنة هيمنة الديكتاتور الفرد، وإفساد المجتمع خلقياً وثقافياً لتقليص قدرته على الفعل الحركي النهضوي. وعلى الصعيد المجتمعي هناك حاجة ملحة لانتهاج استراتيجية ناجعة على المدى القريب والمتوسط لإزالة ما خلفته أطروحات النخب القديمة من آثار سلبية على العقل الجمعي للأفراد والمواطنين على مدى عقود خلت.

وفي هذا السياق يبرز مصطلح «أخونة الدولة»، فما أن استهل الرئيس مرسي ولايته بجملة من القرارات والإجراءات تمثل أهمها في: تشكيل حكومة جديدة، وإقالة المجلس العسكري، وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الصادر عنه، وإعادة تشكيل بعض المؤسسات مثل المجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وتشكيل مجلس رئاسي به نائب عن الرئيس، وأربعة مساعدين، وعدد آخر من المستشارين، حتى بدأت فزاعة «الأخونة» التي أطلقتها بعض النخب الفوقية الأقلية من الليبراليين واليساريين، لتفرغ أي قرار أو سلوك رئاسي من مضمونه، وتجعل منه دليلاً على سعي الرئيس «الإخواني» لتكريس هيمنة جماعته على السلطة.

لن تضطلع هذه الدراسة بمناقشة قضية «الأخونة» المزعومة، ولكنها تبقى في النهاية أحد أهم التحديات المنبثقة عن معضلة ملء الفراغ التي خلفتها حقبة مبارك، وإذا كانت النخب العلمانية، الليبرالية واليسارية، قد أخذت فرصتها كاملة في مصر طوال العقود الماضية، فساداً وإفساداً، فإن النخب الإسلامية ليست ملزمة في هذا الإطار للأخذ بمفهوم تلك النخب الأقلية للشراكة السياسية، والتي تتخذها منطلقاً لمهاجمة الإسلاميين بشكل عام، والإخوان المسلمين بشكل خاص، فالشراكة لا تعني عندهم إلا اتباع رؤيتهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، وإلا فسلح «الأخونة» الذي هو التطور المصطلحي لمفهوم

من إشكاليات متعلقة أو منبثقة سنعرض لها تباعاً في هذا المحور من الدراسة، وفقاً لمعطيات ومقتضيات الواقع المصري على المستويين الشعبي والنخبوي.

### ملء الفراغ.. وإشكالية تجريف الدولة المصرية

وفقاً للخبرات التاريخية، فإنه عقب الثورات الكبرى، وخلال الفترات الانتقالية من عمر الأمم والشعوب، تنشأ حالة من الفراغ على مستويات عدة داخل الدولة محل الثورة، سواء على مستوى القيادات العليا أو الوسيطة والدنيا، باعتبار أن النظم الديكتاتورية السابقة على الثورات دائماً ما تكون مهيمنة على كل مفاصل الدولة الرسمية والشعبية عبر شبكة ضخمة من المنتفعين المتحالفين معها؛ من رجال أعمال، وبيروقراط وعملاء لأجهزة أمنية، وإعلاميين، وحقوقيين، ومنظمات مدنية، وأحزاب، وغير ذلك من مؤسسات اتصال وهياكل وسيطة بين الدولة والمجتمع<sup>(1)</sup>.

ولعل هذا ما ورثته النخبة الإسلامية الصاعدة من حقبة مبارك الأقلية، وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد استطاعت أن تزيج عن كاهل مصر أحد أعتى النظم الديكتاتورية في العالم، فإن الواقع يؤكد، والخبرات التاريخية المشابهة تؤيد، أن شبكة المصالح والنخب القديمة المرتبطة بنظام مبارك هي الأولى بالإزاحة في المرحلة التالية لإسقاط النظام.

إن عملية تفكيك منظومة النخب القديمة تقتضي الاضطلاع بجملة من الاستراتيجيات على مستويات بنوية عدة تتعلق بالأبعاد المؤسساتية، والفكرية، والمجتمعية، فعلى الصعيد البنائي المؤسساتي، ثمة ضرورة لإزاحة النخب القديمة من كافة مؤسسات وهياكل الدولة، بما يحدد من قدرة هذه النخب المشبوهة على تكريس سلطتها والترويج لأطروحاتها الممجوجة من خلال هذه المؤسسات الرسمية للدولة.

(١) سمير العركي، «الإسلاميون وتحديات ملء الفراغ»، صحيفة المصريون، ٢٠١٢/٨/١٧م، متاح على الرابط التالي:  
<http://almesryoon.com/permalink/21389.html>

الفصل بين البيروقراطي والسياسي، بمعنى أين تنتهي العملية البيروقراطية، وأين تبدأ العملية السياسية، نظراً لما يتمتع به البيروقراطيون من مواقع فريدة في الدولة؛ باعتبارهم جزءاً من التوليفة السياسية، وصناعة القرار السياسي، وتنفيذ السياسات، بل وتقييمها أيضاً في بعض الحالات؛ حيث إن البيروقراطية المصرية تعمل تحت المظلة السياسية للدولة، ومن ثم فإنها تواجه قدراً محدوداً جداً من النقد باعتبارها ليست مسئولة أمام أي جهة بصفة عامة<sup>(2)</sup>.

ونتيجة للتماهي الذي يبلغ حد التطابق في كثير من الأحيان، بين البيروقراطي (الإداري) والسياسي (التنفيذي والتشريعي) في الدولة المصرية، فقد خلّفت نظم الحكم المتعاقبة على مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، نظاماً إدارياً مترهلاً ومعيقاً لأي تنمية حقيقية في مصر، وهو ما يعد نقطة ضعف مركزية يجب على النخب الإسلامية الصاعدة أن تتجاوزها إذا ما أرادت أن تتخلص من إرث الماضي، وتتطلق نحو استحقاقات الحاضر وآفاق المستقبل بما يمكنها من تنفيذ برامجها التنموية ورؤيتها الإصلاحية للنهضة.

ولعل المعضلة الأبرز التي ورثتها النخب الإسلامية الصاعدة من منظومة مبارك ونخبها الآفلة، هي تلك العلاقة الارتباطية بين الإدارة والفساد، فقد شكّلت عيوب البيروقراطية المصرية بيئة خصبة لنمو ممارسات الفساد على مدى عقود (انظر تقرير التنافسية العالمية ٢٠١١)<sup>(3)</sup>، ومن ثم فإنه ليس من

«التكويش» الذي استخدمته ذات النخب «الفضائية» خلال فترة انعقاد مجلس الشعب قبل حله بدعوى عدم الدستورية، موجود وجاهز لأن يُشهر في وجه الجميع للتغطية على فشلهم الجماهيري من جهة، ولحاجة في نفوسهم يريدون أن يقضوها من جهة أخرى.

### تحدي البيروقراطية.. وإعاقة جهود الإصلاح

تعتبر الإدارة المصرية إحدى أقدم النظم البيروقراطية في العالم، وهي إدارة مبنية على هيكل إداري شديد التعقيد والمركزية يستند إلى سلوك تنظيمي يتسم في مجمله باللامبالاة وضعف الأداء، الأمر الذي قاد إلى تجذر موروث من عدم الكفاءة وعدم الفاعلية يتبادران إلى الذهن كصورة مدركة حال ذكر الجهاز الإداري للدولة المصرية. وهناك علاقة جدلية بين التنمية السياسية والتنمية الإدارية، أيهما يتبع الآخر، أو أيهما يقود إلى الآخر وجوداً

تعتبر الإدارة المصرية إحدى أقدم النظم البيروقراطية في العالم، وهي إدارة مبنية على هيكل إداري شديد التعقيد والمركزية يستند إلى سلوك تنظيمي يتسم في مجمله باللامبالاة وضعف الأداء، الأمر الذي قاد إلى تجذر موروث من عدم الكفاءة وعدم الفاعلية يتبادران إلى الذهن كصورة مدركة حال ذكر الجهاز الإداري للدولة المصرية.

وعدمًا، فقد ذهب فريد ريجز Fred Riggs في دراسته الرائدة «الإدارة في الدول النامية»-Admin- istration in Developing Countries إلى أن التنمية السياسية تقود إلى التنمية الإدارية وليس العكس، في حين أن البيروقراطية الفاشلة تعرقل التطور السياسي والتحول الديمقراطي في الدولة، ومن ثم فإنه، وفقاً لريجز، تُعد المؤسسات البيروقراطية في الدول المتخلفة أكثر قوة من المؤسسات السياسية، مثل البرلمان والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك النظام الانتخابي، مما يضرّ بالعملية الإدارية من جهة، وكذلك بالدور التنموي للدولة على كافة الأصعدة من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

في الحالة المصرية -وفقاً لفالسان E. H. Valsan- يصعب

(2) E. H. Valsan, Public Administration in the Third World, New York, Greenwood Press, 1990, p 132.

(3) Klaus Schwab (Editor), The Global Competitiveness Report 2010-2011, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2010, pp 148-149.

(1) Fred W. Riggs, Administration in Developing Countries, Indiana University, 1964.

الأجل من بعض الدول مثل السعودية<sup>(٢)</sup> وقطر<sup>(٤)</sup> والصين<sup>(٥)</sup> وغيرها، لإدارة عجلة الإنتاج المعطلة، وتغطية نفقات الدولة الآنية، وتغطية عجز الموازنة. وما بين معارض ومؤيد لسياسات الاقتراض والدعم الخارجي، باعتبارها من إرث نظام مبارك الذي كَبَل البلاد بالمشروطة السياسية Political conditionality المرافقة لتلك الاتفاقيات التي غالبًا ما يكون ظاهرها الاقتصاد وباطنها السياسة، لن تتناول الدراسة هذه المعضلة من الناحية الاقتصادية، ولن تنتصر لطرف دون طرف، ولكنها ستتعاوى معها باعتبارها تحديًا سياسيًا أمام النخبة الإسلامية الصاعدة بما تفرضه من قيود، وما تضعه من شروط تمس الإرادة القومية للدولة، واستقلالية قرارها السياسي والاستراتيجي.

وقد خلص ديفيد بيم David Beim في تحليله للعلاقات الدولية القائمة على ثنائية «المانح-المتلقي»، إلى أن المساعدات الخارجية تحقق للدول المانحة عددًا من الأهداف والمكاسب، تفوق ما تحققه الدول المتلقيّة، التي لا تحقق من الأهداف إلا ما يصب في الأخير في مصلحة الدول المانحة، ويمكن تلخيص أبرز ما تحصل عليه الدول المانحة عبر بوابة المساعدات الإنمائية في أربع نقاط رئيسية<sup>(٦)</sup>:

١- المساعدات الخارجية تؤدي إلى نشأة علاقة صداقة، وتوطد علاقة المانح بالمتلقي، ويعد هذا

(٢) «السعودية تمنح مصر ٢٠٠ مليون دولار للمشاريع الصغيرة»، العربية. نت، ٧/٦/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/07/219090.html>

(٤) «قطر تودع ٢ مليار دولار في مصر»، صحيفة الراية القطرية، ١٢/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.raya.com/news/pages/4c4c846d-f71f-45ab-86ee-c0068829aa52>

(٥) «الصين تمنح مصر ٤٥٠ مليون يوان منحة لا ترد»، بوابة الشروق، ٢٨/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.akhbarak.net/articles/9322559->

(6) David Beim, The Communist Block and the Foreign Aid Game, University of Utah on behalf of the western Political Quarterly, Vol. 17, No. 4, 1964, Pp. 785-788.

السهولة بمكان القضاء على إرث البيروقراطية السلبية في مصر، ولعل اتباع المدخل الصحيح يقودنا إلى إصلاح صحيح، وربما يكون أمام النخب الإسلامية فرصة تاريخية للاضطلاع بهذه المهمة الاستراتيجية استنادًا على زخم ثورة ٢٥ يناير، فالككرة الآن في ملعب النظام السياسي الجديد ما بعد الثورة، فإذا قاد هذا النظام البلاد نحو تنمية سياسية حقيقية، فإن التنمية الإدارية محققة لا محالة؛ لأنه لا تنمية سياسية فاعلة بدون تنمية إدارية دافعة، وإلا فستحدر البيروقراطية المصرية إلى دركات أسوأ من الفساد والترهل وإعاقة أي مساعٍ للتنمية أيًا كانت درجتها ونوعيتها.

### معضلات النقد والتمويل.. وتحدي الإرادة القومية

يبدو تحدي الاحتياطي النقدي، وإشكالية التمويل، العنوان الأبرز لأزمة مصر الاقتصادية التي ورثها الرئيس مرسي من تركة آل مبارك الثقيلة، وهو عنوان لا يمثل تحديًا في ذاته بقدر ما يستتبعن من تحديات أهم تتعلق بالإرادة القومية للدولة المصرية، ويقصد بالإرادة القومية Will to Pursue National Pur-pose، باعتبارها محددًا رئيسًا لقوة الدولة، «مجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها إرادة الدولة، وقدرتها على اتخاذ قرارها السياسي والاستراتيجي بدافع من الذاتية والاستقلالية<sup>(١)</sup>.

وفي إطار المعضلة المالية التي تمر بها مصر، لجأت حكومة الدكتور هشام قنديل إلى الخارج لعلاج تلك الأزمة عبر آليات الاقتراض من صندوق النقد الدولي<sup>(٢)</sup> وقبول المنح والودائع البنكية طويلة

(١) للمزيد بشأن الإرادة القومية كأحد عناصر القوة الشاملة للدولة، انظر: Ray S. Cline, World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's, Boulder CO: West View Press, 1980.

(٢) «مصر تطلب رسميًا من صندوق النقد الدولي قرضًا بـ ٤.٨ مليار دولار»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=692017&issueno=12322>

## تحليل ديفيد بيم David Beim في العلاقات الدولية القائمة على ثنائية "المانح-المتلقي" بشأن المساعدات لمصر:

١ - المساعدات الخارجية تؤدي إلى نشأة علاقة صداقة  
وتوطد علاقة المانح بالمتلقي .

٢ - مع الوقت تصبح المساعدات الأجنبية لا غنى عنها  
للدول المتلقية .

٣ - المساعدات الأجنبية قد توجد حليفاً "أيديولوجياً" أو  
"استراتيجياً" على المدى البعيد .

٤ - قد تنعكس المساعدات الخارجية على الدول المانحة  
بفوائد عسكرية .

مقابل تنازل معين، أشبه ما يكون بالرشوة، فإن الهدف في هذه الحالة يكون تكتيكياً، أما حين يتم استخدام أداة المعونات والمساعدات لخدمة هدف استراتيجي، فإن الدولة المانحة هنا، على الأرجح، تحاول جذب الدولة المتلقية لاختراق نظامها الاقتصادي، وإقامة علاقات قوية تربط اقتصاد الدولة المتلقية باقتصاد الدولة المانحة، وفي مثل هذه الحالة لا بد أن تكون المساعدات مغرية وكبيرة الحجم، حتى تنجح في ربط الدولة المتلقية بالدولة المانحة، وغالباً ما تركز الدولة المانحة، لتحقيق هذا الهدف، على قطاع الصناعات الثقيلة، وتنطلق منه إلى إبرام اتفاقات تجارية وإطلاق مبادرات تبادل ثقافي، من أجل ارتباط أكبر من قبل الدولة المتلقية بالدولة المانحة على كافة المستويات.

٣- كذلك فإن المساعدات الأجنبية قد توجد حليفاً «أيديولوجياً» على المدى البعيد، أو ما يمكن وصفه بالحليف «الاستراتيجي» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذا ما افترضنا تراجع التحليل الأيديولوجي للعلاقات الدولية الراهنة في ظل تنامي استحقاقات

الدافع هو الأوضح والأكثر مباشرة، على الرغم من أنه لا يعد هو الأهم على الإطلاق لبسط النفوذ؛ ولهذا يشار إلى هذا الدافع على أنه دافع تكتيكي وليس دافعاً استراتيجياً؛ حيث إنه لا يضمن بالضرورة استمرار علاقة الصداقة على المدى البعيد.

٢- ويتطور الأمر تصبح المساعدات الأجنبية لا غنى عنها للدول المتلقية، باعتبارها جهاز التنفس الاصطناعي الذي يضخ الأموال والهبات لاقتصادها الهش العليل، ومن ثم تغدو خاضعة لسيطرة الدول المانحة، ومعتمدة عليها بشكل كبير، على نحو تصبح معه تلك الدول أسيرة الوعد باستمرار المساعدات، والتهديد بقطعها، في إطار سياسة العصا والجزرة، والأكثر من ذلك أنها تجعلها طيعة للدول المانحة وسهلة الانقياد لأي اتفاقيات ثنائية مع الدولة المانحة مهما كانت ماسة بسيادتها واستقلالها الوطني.

وهذا الهدف يمكن أن يصنّف ضمن الأهداف التكتيكية أو الاستراتيجية. فلو أن الدولة المانحة قامت بتقديم مساعدة أو منحة تحتاجها الدولة المتلقية بشكل ملح،



السياسة الخارجية للدولة المصرية ما بعد ثورة ٢٥ يناير ليمثل أحد أهم التحديات التي تجابه النخبة الإسلامية الصاعدة في المشهد السياسي للبلاد.

ولعل الجميع يتفقون على ضرورة بناء السياسة الخارجية المصرية على أسس ومرتكزات جديدة، ومن ثم إعادة رسم دوائر اهتمام الدولة المصرية وفق منطلقات مغايرة لما كان عليه الحال إبان حقبة مبارك التي اتسمت في مجملها بالشخصانية، وغياب المؤسسية في تحركات السياسة المصرية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فمن الناحية التقليدية ثمة ست دوائر اهتمام للدولة المصرية على صعيد سياستها الخارجية، تتوزع جغرافياً على قارات العالم وأقاليمه المختلفة: الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإفريقية، والدائرة النيلية، والدائرة الآسيوية، والدائرة المتوسطية والغربية<sup>(٢)</sup>.

والملاحظة اللافتة طوال الثلاثين عاماً الماضية أن دوائر اهتمام السياسة المصرية كانت تميل غرباً؛ حيث الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على حساب الدوائر الاستراتيجية الأخرى، وخاصة الإفريقية والآسيوية والإسلامية.

ولعل الزيارات الخارجية التي اشتملت عليها أجندة الرئيس مرسي خلال الشهور الثلاثة الأولى من ولايته توشّر إلى نوع من الجنوح نحو إعادة الاعتبار للدوائر التي شهدت تهميشاً خلال حقبة مبارك، وقد بدا

العولمة والأحادية القطبية، أو شبه الأحادية في النظام الدولي ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

٤- وأخيراً، قد تنعكس المساعدات الخارجية على الدول المانحة بفوائد عسكرية، مع ملاحظة أن تلك الفوائد العسكرية قد لا تكون نتاجاً لمعونات عسكرية قدمت للدول المتلقية للمعونة، بمعنى إنه قد تقدم دولة ما من الدول المانحة معونة أو مساعدة غير عسكرية لدولة متلقية من أجل بلوغ أهداف عسكرية، بينما قد تقدم تلك الدولة معونات عسكرية من أجل بلوغ أحد الأهداف الثلاثة الأولى سالفة البيان.

وإذا كانت حكومة هشام قنديل قد أكدت أنه لا شروط وراء ما تعقده من اتفاقيات بشأن قروض أجنبية أو ما

تتلقاه خزانة الدولة من منح وإعانات خارجية<sup>(١)</sup>، فإن ذلك لا ينفي التحدي الأكبر المتعلق بما وراء تلك السياسات من مساس بالإرادة القومية للبلاد واستقلالية القرار السياسي لمصر، لاسيما أن الكرامة الوطنية التي يُخشى أن تمس بها مثل هذه السياسات هي أحد الشعارات الكبرى التي قامت عليها ولأجلها ثورة ٢٥ يناير، بعد أن أهدرها نظام مبارك على مدى عقود حكمه الثلاثة.

## المحور الرابع

### توجهات السياسة الخارجية المصرية

#### في ظل الصراعات النخبوية

اتساقاً مع حالة الصراع النخبوي الداخلي، وما تمثله من تحديات للإسلاميين في مصر، يأتي ملف

(١) «قنديل: صندوق النقد الدولي لم يطلب تخفيض قيمة الجنيه كشرط لإقراض مصر»، بوابة المصري اليوم، ٤/٩/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/node/1090756>

(٢) انظر في دوائر اهتمام السياسة الخارجية المصرية: محمد سلمان طابع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية، ٢٠٠٧م. - مصطفى شفيق علام، «مصر الإقليمية ومرتكزات تفعيل الدور التجميعي للأمم»، في: التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان: الأمة في مواجهة مشاريع التنفيت، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٠م.

بسحب سفيرها، وإغلاق سفارتها وقنصلياتها بمصر لعدة أيام، قبل أن تنفج الأزمة بعد ذلك إثر اتصالات مباشرة بين العاهل السعودي والمشير حسين طنطاوي<sup>(٣)</sup>، أعقبها زيارة شعبية ضمت رموزاً وفعاليات برلمانية وسياسية مصرية للسعودية لتلطيف الأجواء بين البلدين الكبيرين<sup>(٤)</sup>.

وفي اختيار الرئيس محمد مرسي للأراضي الحجازية لتكون محطته الخارجية الأولى رسائل عدة لمن يهمله الأمر، لعل أهمها؛ أن مصر ما بعد الثورة ستمضي قدماً في سياستها الخارجية بما يحقق أمنها القومي، ومصالحها الاستراتيجية العليا، بعيداً عن منطق الشخصنة الذي كان حاكماً طوال حقبة مبارك، وبعيداً عن منطق الأيديولوجيا الذي طالما حذرت منه قوى سياسية مصرية عدة؛ تخوفاً من تغليب النهج الإخواني على سياسة مصر عبر بوابة الرئيس الجديد المنتخب.

كما جاءت تلك الزيارة ردّاً بليغاً على ما أدلى به قائد شرطة دبي، الفريق ضاحي خلفان، من تصريحات مسيئة للإخوان<sup>(٥)</sup>، بما رأته القيادة المصرية تعبيراً عن حالة من التوجس والقلق الخليجي إزاء التغييرات الجذرية التي تمر بها الدولة المصرية، الحاصلة والمتوقعة، لاسيما مع تولي رئيس إخواني سُدّة الحكم في البلاد، وهو الأمر الذي أدركته الرئاسة الجديدة، فجاء اختيار السعودية، مركز الثقل الاستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي، لتكون بداية جولات

(٣) «العسكري» يرفض كل ما يعكر العلاقات مع المملكة، وينتقد سلبية الإعلام المصري في تناول قضية «الجزاوي»، صحيفة الرياض السعودية، ٢٠/٤/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:  
<http://www.alriyadh.com/2012/04/30/article731581.html>

(٤) «الكتاتني بالرياض لترميم العلاقات السعودية المصرية»، العربية.نت، ٢/٥/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:  
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/02/211785.html>

(٥) «تصريحات خلفان تثير أزمة بين مصر والإمارات»، موقع قناة العالم الإخبارية، ٢٩/٦/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:  
<http://www.alalam.ir/news/1188904>

ذلك لافتاً في زيارة مرسي إلى أديس أبابا وحضوره القمة الإفريقية في يوليو ٢٠١٢م، ثم زيارته إلى بكين في أغسطس ٢٠١٢م، لتفعيل ملف العلاقات المصرية الصينية، ثم توجهه إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في نفس الشهر، ثم زيارته إلى إيطاليا وبلجيكا في زيارته الأولى لأوروبا في سبتمبر ٢٠١٢م.

ويمكن القول: إن أهم الزيارات الخارجية التي أثارته حالة من الجدل داخل أوساط النخب المصرية، هي زيارة مرسي إلى كل من السعودية والصين وإيران، لاعتبارات مختلفة تتعلق بتوجهات بعض النخب في مصر، ورؤيتها لبعض القضايا الداخلية والخارجية المتعلقة بالدول الثلاث.

### زيارة السعودية... رسائل خليجية وأزمة نخبوية:

جاءت أول زيارة خارجية للرئيس محمد مرسي إلى العربية السعودية في يوليو ٢٠١٢م<sup>(١)</sup>، لتثير أزمة نخبوية حادة في مصر؛ حيث مثلت تلك الزيارة ختاماً لحالة من الفتور والتوتر في العلاقات المصرية السعودية منذ الإطاحة بنظام حسني مبارك، واتهامات بعض النخبة الثورية في مصر للسعودية بدعم نظام مبارك، ومحاولة عرقلة وإجهاض مسيرة الثورة المصرية، مروراً بأزمة الناشط أحمد الجيزاوي المتهم من قبل الملكة بحيازة مواد مخدرة، ووسط اتهامات مصرية بتسييس قضية الجيزاوي، وإخراجها عن سياقها، والنظر إليها في إطار تصفية حسابات مع الجيزاوي لاتهامه بالغييب في الذات الملكية<sup>(٢)</sup>، وهي القضية التي خلفت أزمة بين الجانبين بعد حصار نشطاء لسفارة المملكة بالقاهرة، ورد الرياض

(١) مرسي يبدأ أول زيارة خارجية له وسط أزمة «مجلس الشعب»، سي إن إن العربية، ١١/٧/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:  
[http://arabic.cnn.com/2012/middle\\_east/7/11/mursi.state.visit.saudi.arabia/index.html](http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/7/11/mursi.state.visit.saudi.arabia/index.html)

(٢) «نشطاء يطالبون مصر والسعودية بنشر أدلة من شأنها تبرئة الجيزاوي»، بوابة الأهرام، ١/٥/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:  
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/24/107/202696>

صعود تلك القوى في العلاقات الدولية، وصولاً إلى توقعات باحتلالها موقع الأقطاب الاقتصادية، ومن ثم السياسية، خلال العقود الثلاثة القادمة.

خبرة الصين وقوى البريك في الصعود الاقتصادي والسياسي، والتي تختلف عن الخبرة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا، على الصعيدين القيمي والممارساتي، غير مرضي عنها أمريكيًا؛ باعتبارها تخلق إرادات قومية ووطنية ذات استقلالية في الحركة والقرار عن منظومة العولمة بتجلياتها الفكرية والبنائية، هذه الإرادات القومية من شأنها أن تحقق توطين التنمية، ومن ثم استدامتها وعدم تأثرها بتقلبات السياسة والاقتصاد الدوليين<sup>(2)</sup>.

ومن ثم فإن واشنطن بدت غير مرحبة بزيارة مرسى إلى الصين؛ حيث ترى دوائر بحثية وأكاديمية أمريكية أن مصر ظلت لسنوات تعتمد على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة كحليف رئيس، تحصل في مقابلها على دعم اقتصادي وعسكري كبير، ومن ثم فإن واشنطن تخشى أنه مع تغير الأوضاع في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، يصبح هناك رغبة قوية لدى القاهرة لتتويع حلفائها الاستراتيجيين في المستقبل، وفي القلب منهم القطب الصيني الواعد<sup>(3)</sup>.

#### قمة عدم الانحياز.. السلفيون وهاجس التشيع:

وكما أثارته زيارة الرئيس محمد مرسي للسعودية والصين حفيظة بعض النخب الليبرالية واليسارية في مصر، فقد أثارته زيارته لطهران، والتي لم تستغرق أكثر من ست ساعات فقط، حضر خلالها قمة دول عدم الانحياز التي كانت مصر تتراأس دورتها المنقضية، ليسلم رئاستها إلى الرئيس الإيراني أحمددي نجاد،

(2) Michael Schiffer, The US and Rising Powers, The Stanly Foundation, Jan. 2009.

[http://www.stanleyfoundation.org/resources/US\\_Rising\\_Powers\\_Great\\_Decisions\\_Chapter.pdf](http://www.stanleyfoundation.org/resources/US_Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf)

(3) David Schenker and Christina Lin, «Egypt's Outreach to China and Iran Is Troubling for U.S. Policy», The Washington Institute for Near East Policy, August 24, 2012.

الرئيس الخارجية، تطمينًا للمخاوف الخليجية من جهة، وتأكيدًا على المصالح المصرية العميقة في الدائرة الخليجية من جهة أخرى.

#### محطة بكين.. المشهد السوري الغائب الحاضر

مثلت بكين أول عاصمة لدولة كبرى يزورها الرئيس محمد مرسي في مستهل ولايته، وقد أثارته هذه الزيارة رفضًا لدى قطاعات من النخب المصرية، على خلفية الموقف الصيني المؤيد للرئيس السوري بشار الأسد، المتهم بارتكاب مجازر ضد شعبه منذ اندلاع الثورة السورية مطلع العام ٢٠١١م. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأت الرئاسة الجديدة أن مصر الجديدة لا ينبغي أن تتخذ من الانعزال أداة للتعبير عن مواقفها السياسية، ومن ثم فقد جاءت تلك الزيارة بهدف إثبات حضور مصر الإقليمي والدولي، وتبادل وجهات النظر مع القطب الصيني الصاعد بقوة في العلاقات الدولية، بشأن بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الأزمة السورية، والتي تضطلع فيها بكين بدور كبير على صعيد تحركات مجلس الأمن الدولي بما تحوزه من حق الاعتراض «فيتو» على أي قرارات أممية بشأن محاصرة نظام الأسد وإسقاطه.

وكان البعد الاقتصادي حاضرًا في تلك الزيارة بقوة، ليس على صعيد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي تم إبرامها خلال وجود الرئيس ووفده في بكين فحسب<sup>(1)</sup>، ولكن وقبل ذلك، لحاجة مصر الجديدة إلى وصفا اقتصادية علاجية من نوع جديد تأخذ بيدها، بعيدًا عن الانغماس إلى حد التبعية الاقتصادية للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، فالصين هي عضو رئيس في تجمع قوى البريك BRIC والتي تضم إلى جانب الصين كلاً من البرازيل، وروسيا، والهند، ما يعني ضمناً رغبة الرئاسة المصرية في الاستفادة من تجربة

(1) «توقيع ٨ اتفاقيات لدعم التعاون الاقتصادي بين مصر والصين»

صحيفة الأهرام، ٢٨/٨/٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=168062&typeid=25>

لوقف هذا النزيف».

وقد اعتبرت العواصم العالمية الكبرى كلمة مرسى في طهران بشأن الملف السوري صفة للنظام الإيراني الذي أراد أن يستغل قمة دول عدم الانحياز في توجيه الأزمة السورية وجهة أخرى، بيد أن حضور الرئيس مرسى بدد آماله لتحقيق هذا الأمر<sup>(٣)</sup>، ولعل هذا يتضح جلياً من تعمد طهران تحريف ترجمة كلمة الرئيس مرسى بشأن سوريا، قبل أن تعود طهران وتعتذر عن ذلك باعتباره خطأ تقنياً غير مقصود<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا السياق يأتي إصرار الرئيس محمد مرسى على حضور تلك القمة في طهران، ليكسر حاجز القطيعة التي انتهجها سلفه الرئيس مبارك إزاء طهران إزاء طهران على مدى ثلاثين عاماً، ربما استجابة للرؤية الأمريكية بشأن طهران أكثر من كونها خلافات في جهات النظر البلدين. كما أن الزيارة توجه رسالة لدول الخليج العربية بأن عليها أن تدرك أن ثمة تغيراً قد حدث في توجهات السياسة المصرية تجاه إيران.

كما أن الزيارة توجه رسالة لدول الخليج العربية بأن عليها أن تدرك أن ثمة تغيراً قد حدث في توجهات السياسة المصرية تجاه إيران، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة التأثير على علاقات مصر مع الدائرة الخليجية؛ لأن دول الخليج نفسها تحافظ على مستوى معين من العلاقات مع إيران، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وترتبط معها بعلاقات اقتصادية قوية<sup>(٥)</sup>.

(٣) ترحيب واسع بكلمة الرئيس مرسى بالصحف الغربية، موقع محيط الإخباري، ٢٠١٢/٨/٣١، متاح على الرابط التالي: <http://www.moheet.com/2012/08/31>.

(٤) «تحريف إيران لخطاب مرسى يثير جدلاً»، الجزيرة.نت، ٢٠١٢/٩/١، متاح على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news/pages/56f13925-26b9-43d8-a973-db0c512d99ab>

(٥) صافيناز محمد أحمد، «مرسى في طهران: تغيرات إقليمية جديدة»، صحيفة الأهرام، ٢٠١٢/٨/٣١.

أثارت حفيظة قوى سلفية عدة لاسيما من حزب النور، الكتلة الإسلامية الثانية بعد الحرية والعدالة في المشهد السياسي المصري؛ حيث رأت النخب السلفية أن أي تقارب مصري من إيران قد يؤدي إلى موجة غضب سلفية تجاه الإخوان، لاسيما وأن الإخوان كانوا قد تعهدوا خلال قيادتهم لحملة الدكتور محمد مرسى الرئاسية بعدم التقارب مع طهران<sup>(١)</sup>، بسبب ما وصفوه بسياساتها «العدائية» تجاه الدول الإسلامية السنية، وخاصة في منطقة الخليج

ولبنان، بالإضافة إلى الموقف الإيراني الداعم والمساند بقوة لمجازر بشار الأسد بحق الشعب السوري المغلوب على أمره بين تجاذبات القوى الإقليمية والدولية ذات الحضور الفاعل على الساحة السورية.

بيد أن أداء الرئيس مرسى في كلمته أمام القمة أزال مخاوف القوى السلفية من تلك الزيارة، لاسيما مع إظهاره نفساً سنياً غير مسبوق، بترصّيه عن أبي بكر وعمر وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ما أكد عليه نادر بكار المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، جاءت كلمات مرسى قوية واضحة بتأكيد على «نضال أبناء سوريا الحبيبة ضد نظام قمعي فقد شرعيته»، مؤكداً أن دعم الشعب السوري «هو واجب أخلاقي، بمثل ما هو ضرورة سياسية واستراتيجية»، مضيفاً أن: «نزيف الدم السوري في رقابنا جميعاً، وعلينا أن ندرك أن هذا الدم لا يمكن أن يتوقف بغير تدخل فاعل منا جميعاً

(١) «أزمة بين السلفيين والإخوان بسبب زيارة مرسى لإيران»، بوابة الأهرام، ٢٠١٢/٨/٢٦، متاح على الرابط التالي: <http://gate.ahram.org.eg/News/244364.aspx>

(٢) «بكار» يُلق على كلمة مرسى بعدم الانحياز: نستقبلك بمطار القاهرة استقبال الأبطال، بوابة المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٣٠، متاح على الرابط التالي: <http://www.almazryaloyoum.com/node/1080886>

في طهران التي تسعى واشنطن لعزلها إقليمياً، ومن ثم دولياً، لاعتبارات تتعلق بعلاقاتها المضطربة بواشنطن في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية، العسكرية والاقتصادية، الكبرى على الصعيد العالمي.

### نتائج وتوصيات الدراسة

لقد سعت الدراسة إلى بحث ماهية توجهات الدولة المصرية إزاء الإشكاليات الداخلية والملفات الخارجية في ظل الصراعات بين النخب السياسية، وانعكاساتها على الشارع السياسي في مصر، واستخدمت الدراسة اقتراب النخبة كإطار تحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية، وخلصت الدراسة إلى

عدد من النتائج والخلاصات، ومن ثم تطرح الدراسة عدداً من التوصيات التي يمكن من خلالها التعاطي الإيجابي مع التحديات التي تواجه النخبة الإسلامية الصاعدة في مصر ما بعد الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

### أولاً: نتائج الدراسة:

النخب الإسلامية الصاعدة تُجابه بتحديات كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً يبرز تحدي النخب القديمة سواء من فلول النظام السابق، أو من النخب الليبرالية واليسارية المناوئة للمشروع الإسلامي، وهذه النخب تمتلك من أدوات التأثير والنفوذ ما قد يعيق توجهات الإسلاميين لإصلاح ما أفسدته حقبة مبارك. وخارجياً يبرز تحدي القوى الدولية والإقليمية المتربصة بالثورة المصرية والمتوجسة من حكم النخب الإسلامية في مصر، وما لذلك من تأثير وتداعيات إقليمية كبيرة على الصعيدين العربي والإسلامي.

يبدو أن النخب الإسلامية الصاعدة، متمثلة في الرئيس محمد مرسي، قد حزم أمرها لاختيار

الأمر الذي حدا ببعض المحللين إلى القول بأن زيارة مرسي لطهران في هذا التوقيت تعد محاولة «لإنهاء حالة الابتزاز الذي تمارسه بعض الدول العربية تجاه مصر وقرارها السياسي من خلال مساعدات مالية يعلن عنها إعلامياً، ولا تتحقق دائماً على أرض الواقع. ولكن لا تعني الزيارة قطيعة مصرية مع بعض الدول الإقليمية، بل هي محاولة لإعادة التوازن في العلاقات المصرية الإقليمية<sup>(١)</sup>.

واستقراءً لما سبق بيانه من مجريات النشاط الرسمي، خلال الشهور الأولى من ولاية الرئيس محمد مرسي، على صعيد زيارات كبار المسؤولين من الخارج، ومن مصر إلى الخارج، فإن ثمة رسالة سياسية مهمة تبدو واضحة ويتم التأكيد عليها في كل تحركات القيادة المصرية الجديدة، هذه الرسالة مفادها أن مصر ما بعد الثورة قادرة على إحداث توازن في علاقاتها الخارجية، من خلال إقامة علاقات شراكة قوية مع حلفاء جدد إقليمياً ودولياً، بعيداً عن الوصاية الأمريكية التقليدية التي ارتضتها القيادة السياسية السابقة المخلوعة.

ومن ثم فإن مصر الجديدة منفتحة على الجميع، تريد أن تتطلق في حركتها وسياستها الخارجية بناءً على معطيات ومقتضيات المصلحة الوطنية العليا، دونما إملاءات أو ضغوطات، لا بأس إذن أن يزور مرسي إثيوبيا، الجار الإفريقي اللدود على منابع النيل، أو يزوره أمير قطر، ذو التوجهات التي لم تكن ترضي مبارك أو العاهل السعودي، ولا غرو أن يزور مرسي بكين، المنافس الاقتصادي الأبرز لواشنطن عالمياً وإقليمياً، ولا مانع أن يحضر قمة عدم الانحياز

(١) مصطفى اللباد، «زيارة مرسي إلى طهران: هل من سياسة إقليمية جديدة لمصر؟» صحيفة السفير اللبنانية، ٢٩/٨/٢٠١٢م.

على اعتبار أن الجميع سيدفع ثمن ذلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المقاربة الأنسب للسياسة الخارجية المصرية ما بعد الثورة هي إعادة رسم دوائر الاهتمام، وتوقيع التحالفات الاستراتيجية لمصر الجديدة، وهذا ما تجسد في سياقات وتحركات الرئاسة المصرية المنتخبة خلال الفترة الأولى من تقلدها سدة الحكم، فكانت زيارة الرئيس مرسي للسعودية وإثيوبيا والصين وإيران. ولا شك أن ذلك النهج هو بداية رد الاعتبار لدور مصر الإقليمي الذي طالما هُمِّش على مدى سنوات. وقد أحسنت الرئاسة المصرية صنعًا بتحديد أثر الصراع النخبوي حول عدد من القضايا الخارجية على سياسة مصر الإقليمية والدولية.

#### ثانيًا: توصيات الدراسة

إذا كانت السياسات الدولية حاليًا تنجح نحو إقامة التحالفات والشراكات الاستراتيجية، اتساقًا مع ما يعيشه الاقتصاد العالمي من سيادة نمط التكتلات والكيانات الكبيرة، فإنه ليس ثمة دولة عربية مهما كان حجمها، حتى لو كانت مصر، يمكنها أن تعيش مكتفية بنفسها، أو أن تجابه القضايا العربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، أو المشروعات الإقليمية المحيطة والمتربصة، بشكل منفرد أو أحادي، ومن هنا فإن خيار الشراكة الاستراتيجية والتحالف، وتعميق قنوات التنسيق والاتصال بين مصر والقوى الإقليمية والدولية الرئيسة خيار لا مناص منه إذا ما أرادت مصر الجديدة أن تضطلع بدورها القيادي في المنطقة مجددًا.

على النظام الجديد أن يؤكد للكافة، داخليًا وخارجيًا، أن مصر لن تقبل مجددًا بعض الإملاءات والتدخلات التي تمس بسيادتها ومصالحها في مقابل جزرة القروض والمنح الدولية؛ لأنها تقتضى بالأساس لجذب الاستثمارات وكسب ثقة المستثمرين، وفي نفس الوقت تنوع من تحالفاتها الاستراتيجية

نهج الإحلال Replacement في تحول الدولة المصرية نحو الحكم الرشيد، لقناعتها بمدى خطورة النخب القديمة على مستقبل مصر الجديدة ما بعد ثورة ٢٥ يناير؛ لما لها من نفوذ وتغلغل في مفاصل الدولة المصرية، في هذا الإطار تبدو محاولات النخب القديمة لإثاء النظام الجديد عن تهميشها عبر فزاعة «الأخونة» غير ذات جدوى في هذا الإطار.

حينما تدير النخب الإسلامية الخلاف فيما بينها على نمط المباراة الصفرية، فإن ذلك يصب في مصلحة النخب الليبرالية واليسارية وفلول النظام السابق، في حين أن الإسلاميين حينما يديرون صراعاتهم بمنطق توزيع المكاسب Win-Win Strategy من خلال نمط المباريات غير الصفرية، فإن ذلك يفوّت الفرصة على خصومهم لاستغلال خلافاتهم البيئية للإضرار بمشروعهم، ولعل هذا ما اتضح جليًا خلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م.

تتمثل أبرز التحديات النخبوية التي تجابه الإسلاميين في مصر على الصعيد الداخلي في: تحدي ملء الفراغ، وتحدي البيروقراطية، وتحدي المساس بالإرادة القومية. فملء الفراغ الذي خلفته عملية تجريف الدولة المصرية التي انتهجها نظام مبارك خلال حقبة حكمه، يقتضي من النخب الإسلامية الصاعدة بناء استراتيجية واضحة ومحددة للشراكة الوطنية لجذب الكفاءات الواعدة وتوظيفها، بغض النظر عن الانتماءات الفكرية والأيدولوجية.

في حين يتطلب تحدي البيروقراطية انتهاج مقاربة إصلاحية لمجابهة الآثار السلبية لحالة الفساد الممنهج التي رسختها ممارسات نظم الحكم السابقة في الجسد الإداري المصري.

أما تحدي الإرادة القومية فيما يتعلق باللجوء إلى أدوات القروض والمنح الأجنبية لمعالجة معضلات الاقتصاد المصري الآتية، فإنه يتطلب مكاشفة بشأن حقيقة المشروطة السياسية المتعلقة بذلك الأمر،

تعيد الأمور إلى المربع صفر، ولعل هذا ما حدث في الخبرة الرومانية التي استغرقت عملية إزاحة النخب القديمة فيها نحو أربعة عشر عامًا، ولولا العامل الخارجي المتمثل في الاتحاد الأوروبي وما حدده من شروط أمام بوخارست لا بد من إنجازها لإتمام عضويتها في الكيان الأوروبي العملاق ربما لما حدثت عملية التحول!!

وشراكتها الاقتصادية في إطار من الندية والتعاون البناء لا التبعية ومنطق الإملاء، بما يحقق مصالحها كقوة إقليمية آتية من بعيد بعد سنوات من الركود والانزواء.

من الأهمية بمكان أن تضطلع النخب الصاعدة بدراسة تجارب الأمم والشعوب في الانتقال من الحكم الديكتاتوري إلى دولة القانون، حتى لا تحدث انتكاسة

## معلومات إضافية

### النخبة:

مفردة جمعها (النخب)، وتعبر كلمة النخبة عن طبقة معينة، أو شريحة منتقاة من أي نوع عام. وهي تعني أيضاً الأقلية المنتخبة، أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع أو دولة، أو طائفة دينية، أو حزب سياسي) تمارس نفوذاً غالباً في تلك المجموعة عادةً بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة.

### النخبة السياسية:

تعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي؛ لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، ويدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقاداً، وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

أسهم كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي؛ من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية، وصلة ذلك بالمجتمع، إلا أن تطور هذه النظرية قد وجه سهام النقد للنظرية الاشتراكية، فضلاً عن النظريات الديمقراطية؛ لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقاً من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة.

من رواد نظرية النخبة العالم باريتو، وهو يرى أن النخبة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة)، وحين يجد أن هذا التعريف مستوفٍ يستدرك الأمر، وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري؛ لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب.

يضيف الرائد الثاني موسكا على تعريف باريتو قائلاً: إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة -وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو.

انطلق الرائد الثالث ميشيال روبرتو في تعريف للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية؛ ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات، بدءاً من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد؛ لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية.

الرائد الرابع رايت ملز، ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا، وهي: العسكرية، والسياسية، والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين



يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

يؤكد بوتومور في كتابه النخبة والمجتمع أن ملز متأثر في تعريفه بضغط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره، وتصنيفه إنما هو بالتالي إشارة إلى تتابع الأحداث.

لقد ساهمت وبشكل مباشر كل هذه الدراسات النظرية في تقارب التعريفات الأخرى مع ما جاء به بوتومور فعرفت القواميس الإنجليزية كلمة (النخبة Elite) بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع.

### البيروقراطية أو الدواوينية:

مفهوم يُستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة، وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية والعلاقات الشخصية. وهناك العديد من الأمثلة على البيروقراطية المستخدمة يومياً: الحكومات، القوات المسلحة، الشركات، المستشفيات، المحاكم، والمدارس. يعود أصل كلمة البيروقراطية إلى بيرو (bureau)، أي مكتب، المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر ليس للتعبير عن كلمة مكتب للكتابة فقط، بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل. وكلمة قراطية، وهي مشتقة من الأصل الإغريقي كراتس (κράτος) ومعناها السلطة، والكلمة في مجموعها تعني قوة المكتب أو سلطة المكتب.

### نظرية البيروقراطية الإدارية:

البيروقراطية في الإدارة هي إحدى النظريات الإدارية الكلاسيكية، يعد الألماني ماكس فايبير رائداً لها. وقد عرف فايبير الدواوينية بأنها: مجموعة من الأسس الإدارية التي تخرج السياسة العامة للمؤسسة إلى حيز الواقع، وتضعها موضع التنفيذ الصحيح لتحقيق الأهداف. ويعتبر فايبير منظرًا لها، وهو من أصل ألماني كان راهبًا بروتستانتياً درس جميع الأديان، بلغ اعتزازه بالبروتستانتية إلى حد جعله يراها خلف نجاح الرأسمالية في الغرب، لذلك صاغ منها التنظيم المكتبي.

يرى ماكس وبيبر أن الأساس في بناء التنظيمات هو الاعتماد على مجردات لا ترتبط بالإنسان ذاته، وتوفر العلاقة الرشيدة التي لا يشوبها التحيز، أي أن أي منظمة لا بد أن تتمثل في نظام بيروقراطي قائم على أساس هرمي تتسلسل فيه السلطة من القمة للقاعدة.

حسب ماكس وبيبر النظام البيروقراطي يحقق أعلى قدر من الكفاءة من خلال الخصائص التالية:

- ١- تقسيم العمل.
- ٢- الفصل بين أعمال الموظف الخاصة والعامة.
- ٣- شغل الوظيفة على أساس التعيين وليس الترشيح.
- ٤- اختيار الموظف الأكثر كفاءة في تنفيذ متطلبات الوظيفة.
- ٥- الترقية على أساس الأقدمية أو الإنجاز أو الاثنين معاً.

٦- أداء الموظف يجب أن يقابل حق الموظف في راتب كافٍ وعلاوة.

## نظرية الصراع

في علم الاجتماع هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها، بهدف تعظيم منافعهم، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساس في إحداث حالة حراك وتطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات، وما يصاحبها من تطورات سياسية.

أما نظرية الصراع في إطار العلاقات الدولية، فهي تشير إلى مجموعة من الأطروحات الفكرية التي قد تسهم في تفسير السلوك الخارجي للدول.

ويعد الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز أنواع الصراعات الدولية.

وفي حقيقة الأمر فإن المصطلح الأدق هو نظريات الصراع، وليس نظرية الصراع، حيث تتسم كل منها بتفسير الصراع من أحد الأبعاد، بمعنى أن كل منها يعمد إلى تغليب بُعد أو محدد ما على الأبعاد الأخرى لظاهرة الصراع. وفضلاً عن التفسير يتضمن مصطلح نظرية أو نظريات الصراع أطروحات معينة (وسائل واستراتيجيات) للتعامل أو إدارة الصراع الدولي.

ويُعد مفهوم الصراع conflict، هو أحد أبرز المفاهيم المتداولة التي طفت على سطح النقاش المحتم بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك مفاصل الخصم التاريخي لليبرالية الديمقراطية، ومنذ تمادي حمى التبشير بنهاية التاريخ وفقاً لأطروحة فرانسيس فوكوياما، إثر «استبعاث» أطروحة الصدام الاستراتيجي بين الحضارات، وحروب المستقبل على يد صمويل هنتجتون. الذي يرى أن الصدام بين «الحضارات» نتيجة حتمية.

## مفهوم التحالف الاستراتيجي:

يمكن تقديم التحالف الاستراتيجي كبديل استراتيجي يجب استغلاله، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة لجهتين أو أكثر، وبذلك يعتبر التحالف الاستراتيجي من الناحية الاستراتيجية مرتبطاً بالتكامل بين مؤسسات الدول، وقد لجأ إليه في ظل الركود الاقتصادي لإعادة انتعاشه.

يعرف التحالف الاستراتيجي بأنه «سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية»، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لاستيعاب متغيرات بيئية قد حدثت تتمثل في الفرص والتحديات. وقد تأتي استراتيجية التحالف استجابة لمتغيرات بيئية، أو تأتي مبادأة لاستباق متغيرات متوقعة فتقتصر الفرصة المتنبأ بها.

يقصد بالتحالف الاستراتيجي «إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق، فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتشارك التحالفات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة».

التحالف الاستراتيجي «هو عبارة عن مشروع مشترك في شكل مشاركة بين شركة عالمية ومنشأة أخرى في

دولة مضيقة».

«فالتحالف الاستراتيجي ينطوي على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف محدد معين» كما هو شكل تعاون دائم بين المؤسسات المستقلة، المشاريع المختصة التي تجمع مؤسستين بصفة دائمة يمكن أن توضح خاصة إذا كانت المبادلات تعتمد على علاقات التعاون، تحتوي على معلومات متواصلة للمعارف المشتركة ولتبادل الإطارات، وهذا النمط من العلاقات يؤدي إلى تحقيق مصالح مشتركة.

### عوامل نجاح التحالفات الاستراتيجية:

- استشعار الإدارة بأهمية التسليح بالاستراتيجيات التنافسية متضمنة التحالفات الاستراتيجية، وتزويد طاقم الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الاستراتيجي كمدخل للتخطيط الاستراتيجي للتحالف.
- تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتحديثها بشكل مستمر؛ لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالف.
- تطبيق رسالة للمشاركة (MISSION) في توفر النجاح المشترك المتوقع منه خلال التعاون والتفاهم بين الأطراف.
- يعتبر الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسة لتحقيق التوازن بين الشركاء، وتبني الاستراتيجية التي تجنب الصراعات والمنازعات.
- توفر ثقافة للتعاون والقيم المشتركة وبناء تنظيم قوي يتناسب مع الإدارة للهيكلي الجديد.
- يجب أن تشمل الإدارة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية تحديداً واضحاً للقرارات، وكيفية الاختيار بين البدائل، ومعالجة المخاطر، وحسم المنازعات، وخطوط السلطة، وعدم تحوله من التعاون إلى التنافس.

### المصادر:

- د . جمال سلامة علي : كتاب «النظام السياسي والبناء الاجتماعي.. النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م.
- أحمد سيد مصطفى «تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي» القاهرة، دار النهضة العربية- الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م، ص: ٥٧.

# مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية في ظل التغيرات الإقليمية



أنور بن قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

## ملخص الدراسة

تواجه الحكومة الانتقالية في اليمن صعوبات جمة، رغم الدعم الإقليمي والدولي الذي تحظى به. ويرجع هذا إلى أن بقايا النظام السابق بزعامة علي عبد الله صالح لا تزال تضع العراقيل في طريق نجاح الحكومة؛ بغية إيجاد رأي عام رافض للثورة الشعبية التي انطلقت في ١١ فبراير من العام ذاته، وسعت لإسقاط نظام صالح الذي دام لأكثر من ٣٣ عامًا.

ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى البحث في وضع الدولة اليمنية بعد الثورة، وبيان الدور الإقليمي والأجنبي في تشكيل مستقبل اليمن الجديد؛ حيث وقفت الدول الإقليمية والغربية من الثورة اليمنية موقفًا سلبيًا، وظلت هذه الدول تضغط على أحزاب المعارضة الفاعلة في الثورة اليمنية، وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين). بالإضافة إلى إيضاح بعض المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن مثل الحوثيين. فلا تزال حركة الحوثي تتمتع بسيطرتها على أجزاء واسعة من محافظة صعدة وعمران والجوف وحجة. وقد ساعد الرئيس صالح وأقرباؤه ورموز نظامه السابق والمتنفذون في المؤسسة العسكرية الحركة على امتلاك معدات وأسلحة وذخائر نُهبَت وهُرِبَت من الجيش والحرس الجمهوري وبعض الأجهزة الأمنية. وبذلك تضيف الحركة إلى قدراتها التسليحية الخاصة قدرات جديدة مجانية.

وبناءً على هذه التحديات والمواقف الدولية، اتجه الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الحالية نحو الوقوف إلى جانب دول الخليج في الأزمة الراهنة المتعلقة بإيران وتمدها في المنطقة. وهذا نتاج طبيعي للتدخل الإيراني المتزايد في دعم القوى المسلحة في اليمن، ولاتصالها بأكثر من طرف يمني، بغية التأثير على المشهد اليمني لصالح الحركة الحوثية التي تمثل البديل الأوفر حظًا في المنطقة لإيران في حال سقط النظام البعثي (العلوي) بسوريا تحت مطارق الثوار ومطالب التغيير.

كما أصبح من الصعب تحديد مصير الشأن اليمني بالفشل أو بالنجاح في الخروج من الأزمة التي آلت الأمور إليها، ويبدو هذا واضحًا استنادًا إلى مؤشرات مختلفة، منها غياب الإرادة التوافقية بين مكونات المشهد السياسي والاجتماعي والمذهبي، وغلبة المشاريع الخاصة والضيقة؛ ولذلك فاليمن بحاجة إلى مشروع وطني جامع تتفق عليه رؤى الإسلاميين والقوى الوطنية المحافظة، وتعمل على إنجازه وحمايته.

# مستقبل الدولة اليمنية في المرحلة الانتقالية في ظل التغيرات الإقليمية



أنور بن قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

## وضع الدولة اليمنية بعد عام من الثورة:

تواجه الحكومة الانتقالية في اليمن والمشكلة - في ضوء المبادرة الخليجية الموقع عليها بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م - مناصفة بين المؤتمر والمشاركين صعوبات جمة رغم الدعم الإقليمي والدولي الذي تحظى به.

فبقايا النظام السابق بزعامة علي عبد الله صالح لا تزال تضع العراقيل في طريق نجاح الحكومة؛ بغية إيجاد رأي عام رافض للثورة الشعبية التي انطلقت في ١١ فبراير من العام ذاته، وسعت لإسقاط نظام صالح الذي دام لأكثر من ٣٣ عاماً. وفي سبيل هذا الهدف فإن صالح يمد جسوراً من التواصل مع القوى المعارضة للحكومة الحالية باختلاف أطرافها. فصالح وبقايا النظام السابق ومؤيدوه داخل المؤتمر الشعبي العام وضعوا أيديهم بأيدي الحوثيين والقاعدة والحراك الجنوبي المسلح، لإضعاف الحكومة، وإفشال جهودها الرامية لتصحيح المسار وإصلاح الأوضاع. وفي حين أن دول الخليج والدول الغربية الفاعلة في الساحة اليمنية تعلن وقوفها خلف المبادرة الخليجية؛ التي مثلت أرضية للتوافق بين المشترك والمؤتمر، إلا أن هذه الدول لا تزال غير صادقة في حل أزمة اليمن السياسية مع بقايا النظام السابق بزعامة صالح، ما شجع الأخير على القيام بمساندة التمردات التي يقوم بها بعض أقاربه ومواليه في مؤسسات عسكرية، وأمنية، واقتصادية، وأجهزة ودوائر حكومية، وبتحريض قوى قبلية بتدمير خطوط الكهرباء، والنفط، والغاز مقابل دعم مالي، وبعرقلة أداء الحكومة للمضي في إجراءات وآليات تنفيذ المبادرة. بل ذهب صالح وأقرباؤه وموالوه - وحسب تصريح وبيان مصادر رسمية وحزبية ومراقبين - إلى نهب ممتلكات وموارد هذه المؤسسات والأجهزة والدوائر، وإفراغها من الإمكانيات والتجهيزات والوثائق؛ ما يعني بناء بعض المؤسسات من الصفر!

ومن أبرز المشاكل التي تتهدد الوضع: النهب المتواصل والمتعمد للأسلحة والمعدات القتالية، وإيصالها لأطراف مسلحة، كالحوثيين والقاعدة والحراك المسلح، والقبائل الخارجة عن سيطرة الدولة. وهكذا يبدو أن الحكومة اليمنية تواجه كافة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، في ظل غياب السند الدولي الحقيقي، والذي اكتفى بالتصريحات والفقاعات الإعلامية دون أي حراك ملموس لتمكين الحكومة الحالية من مباشرة أعمالها وسلطتها بصورة تامة.

## الدور الإقليمي والأجنبي في تشكيل مستقبل اليمن الجديد:

لقد وقفت الدول الإقليمية والغربية من الثورة اليمنية موقفاً سلبياً، فبدلاً من أن تعمل على مسانبتها للوصول إلى أهدافها، ظلت هذه الدول تضغط على أحزاب المعارضة الفاعلة في الثورة اليمنية، وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، وعلى القوى القبلية والعسكرية المساندة لها، لعدم إسقاط النظام بالصورة ذاتها التي حدثت في تونس ومصر.

وكثيراً ما يتم عقد اللقاءات والجلسات في سفارات أجنبية، أو بحضور سفراء أو مندوبين أجانب، ومن خلال تمويل روسي وفرنسي وأمريكي!

### المخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار في اليمن:

#### أولاً: الحوثية:

لا تزال حركة الحوثي تتمتع بسيطرتها على أجزاء واسعة من محافظة صعدة وعمران والجوف وحجة، وقد ساعد الرئيس صالح وأقرباؤه، ورموز نظامه السابق، والمتنفذون في المؤسسة العسكرية الحركة على امتلاك معدات وأسلحة وذخائر نُهبته وهربت من الجيش والحرس الجمهوري وبعض الأجهزة الأمنية، وبذلك تضيف الحركة إلى قدراتها التسليحية الخاصة قدرات جديدة مجانية.

كما أن صالح عمد أثناء الثورة إلى تسليم قيادة المحافظة ومرافق الدولة بصعدة للحوثيين نكاية بالإصلاح وقوى الثورة. ما جعل الحركة نافذة في مفاصل الأجهزة الحكومية ومرافقها، وسهل لها توفير كافة التسهيلات المطلوبة لمناشطها وأعمالها المخالفة للدستور والقوانين.

وفي حين يسعى الحوثيون لتعزيز وجودهم الثقافي والفكري في المحافظات الوسطى والشرقية المحسوبة على (الشوافع)، والتبشير بدعوتهم الشيعية في أوساطهم، يسعون كذلك إلى التغلغل في المكونات الثورية والحزبية عبر رموز وقيادات أُهلت لهذا الغرض. وهناك حديث عن تشكيل حزب سياسي كذراع للحركة، في الوقت الذي ترفض الحركة فيه (المبادرة الخليجية) و(الحوار الوطني) باعتبارها غير شرعية!

وتشهد اليمن مؤخراً تحالفاً بين صالح والحوثيين، ومحاولات من قبل الحوثيين لجرّ الإصلاح إلى مواجهات مسلحة عبر التردد لرموزه وكوادره ونشطاءه، ومرافقه الدعوية، ومقاربه الحزبية في محافظات شمال الشمال. فقد جرى اختطاف وتعذيب و اغتيال عدد منهم، وتهجير بعضهم، وتهديد البعض الآخر بالتصفية الجسدية، ومداهمة وإغلاق ونهب مقرات ومرافق للإصلاح. كل ذلك في سبيل تعطيل عملية الحوار، وإيجاد المبرر لعدم الدخول فيها وإفشالها.

ويجد الحوثيون أنفسهم ممولين إيرانيًا بكل أوجه الدعم المعنوي والمادي، في محاولة من طهران لجعل الحوثيين

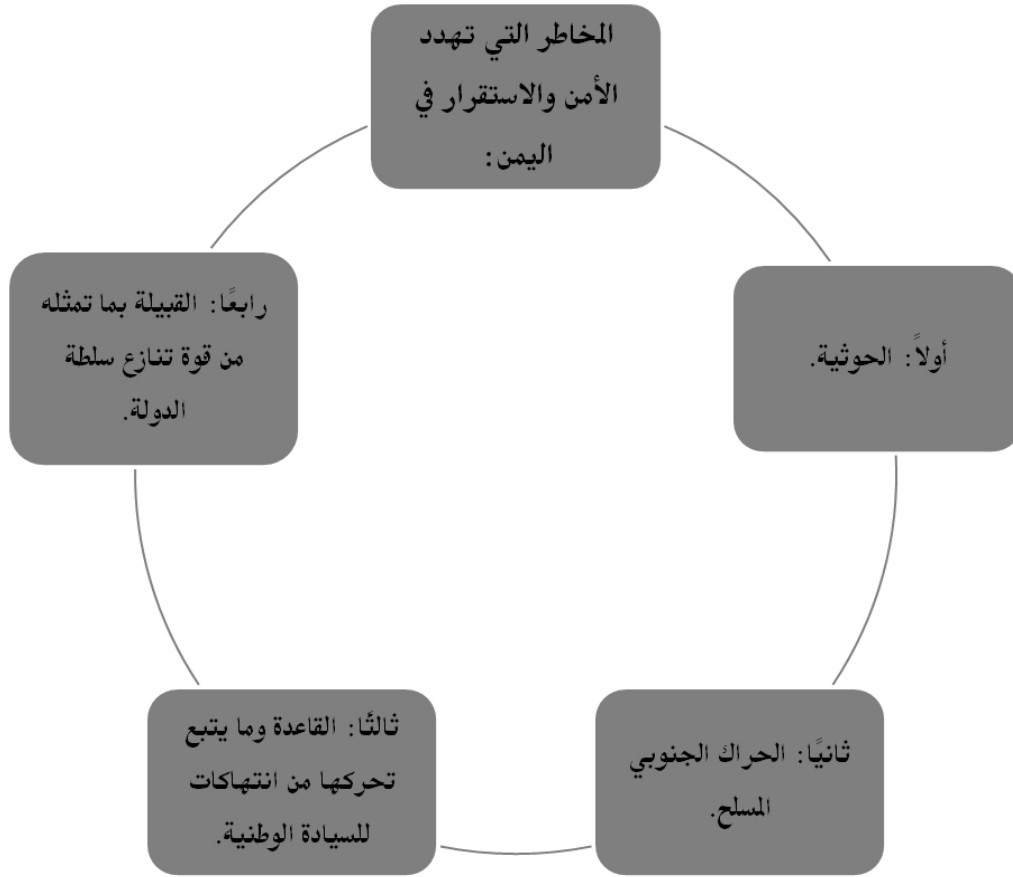
فقد كان من شأن نجاح الثورة الشعبية السلمية في اليمن التأثير على المشهد العربي في دول أخرى بما فيها الخليجية. لذلك فقد عمدت القوى الإقليمية والدولية إلى اتخاذ مواقف ضبابية، في حين ساند بعضها النظام السابق في مواجهته للأزمة؛ عبر عون عسكري ومادي ومالي، مراهنه على عامل الوقت للقضاء على الثورة. غير أن إصرار الثوار على إسقاط النظام رغم كل تكاليف القتل والتعذيب والترهيب، أجبر هذه الدول على تقديم (حل وسط) يعطي الثوار شيئاً من مطالبهم، ويضمن للنظام مخرجاً آمناً وحصانة من كل جرائمه التي ارتكبتها أثناء فترة حكمه!

وقد وصف القيادي في اللقاء المشترك سلطان العتواني -أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- في أغسطس ٢٠١١م، الضغط الدولي على صالح بأنه «صوري» وغير حقيقي، وأن دول المجتمع الدولي لم تمارس أي ضغوط على صالح بشأن توقيع المبادرة الخليجية. كما اعترف رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، في إحدى حواراته مع قناة الجزيرة، بأن دولاً عدة مارست على المعارضة وقوى الثورة الشعبية «ضغوطاً»؛ «لأنها تخشى على اليمن أن يدخل في مستنقع الفوضى»<sup>(١)</sup>

هذه الخلفية تفسر مساعي الدول الغربية في رسم ملامح اليمن الجديد، وإعادة هيكلة قواه، بعد أن باتت كافة القوى عاجزة عن توجيه دفة الحكم مستقلة بذاتها. فإن من شأن أي حكومة قادمة أن تواجه تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية جمّة؛ في ظل ضعف الموارد المالية، وإنهاك بناء الدولة، وانقسام الجيش والبنية الاجتماعية.

وهكذا فإن القول بأن (الحوار الوطني) - الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية- هو آلية من آليات القوى الأجنبية في إعادة صياغة اليمن كمنظومة قيمية وفكرية وسياسية واجتماعية، لا يجاوز الصواب. فالحوار المرغوب إجراؤه يأتي بدعم وتمويل ورعاية خارجية؛ حيث باتت الدول الغربية -بسفاراتها ومندوبيها- هي القناة التي تصل بين القوى المحلية للوصول إلى رؤى متفق عليها: مشترك ومؤتمر، حكومة انتقالية وحراك جنوبي/ وحوثيين، سلطة ومجتمع مدني، ليبراليين وإسلاميين!

(١) الجزيرة، في ٣/١٢/٢٠١١م.



وفي حين تسعى قوى الثورة إلى احتواء الأزمة، وامتصاص حالة الغليان، والاستجابة للمطالب العادلة وفق منظومة الحلول الكاملة والشاملة للوضع اليمني عمومًا، تتطرف بعض أقطاب الحراك في طرحها إلى حدّ الحديث عن الخيار المسلح في سبيل تحقيق مطالبها بالانفصال. ويمثل هذا التيار علي سالم البيض، القيادي الاشتراكي الذي قاد حركة الانفصال عام ١٩٩٤م، وغادر اليمن على إثر فشل مشروعه التشطيري. لكنه اليوم يعود مدعومًا من قبل إيران وبمساعدة من صالح لقواه الثورية في الشارع الجنوبي، لا حبًا في البيض، ولكن نكاية بقوى الثورة والإصلاح، وإفشالاً لعملية التغيير المنشود.

ورغم الخلافات الحادة والاتهامات المتبادلة بين تيار علي سالم البيض وتيار أبي بكر العطاس (المطالب بالفيدرالية)، فإن هناك تعبئة متطرفة تتم على أرض الواقع ضد الشماليين والحكومة القائمة. وقد بلغ الأمر حدّ اعتبار الجنوب محتلاً، والشماليين محتلين بمنزلة الصهاينة، والوجود الشعبي للشماليين بمثابة المستوطنات اليهودية!

بديلاً استراتيجياً في المنطقة عن نظام الأسد بسوريا في حال سقوطة. وهذا ما دفع القيادة السياسية، وعلى أعلى مستوى (على لسان رئيس الجمهورية)، بالإعلان عن دعم إيراني للحوثيين، وعن القبض على عدد من شبكات التجسس، وعن تدخل في سياسات اليمن الداخلية، في أكثر من محفل ومناسبة. رافق ذلك اتخاذ خطوات جريئة على مستوى الدبلوماسية اليمنية والعلاقات السياسية بين البلدين تهدف إلى إعطاء طهران رسالة استتكار ورفض لممارساتها غير الشرعية في اليمن.

### ثانياً: الحراك الجنوبي المسلح:

تتعدد أقطاب الحراك الجنوبي المتحدث باسم القضية الجنوبية ما بين الداخل والخارج، والقابل بالحلول في إطار الوحدة والمطالب بالانفصال. فالشارع الجنوبي الذي أهمل من أي معالجات حكومية أو اجتماعية أو إسلامية بات يغلي بشدة في سبيل تحقيق مكاسب خاصة به في ظل التغيير الحاصل في البلاد.

والانتقام التي يرغب فيها صالح، في حين أنها لم تكن تجرؤ على القيام بمثل هذه العمليات إزاء نظامه سابقاً!

كما أن ضعف الدولة وعجز الحكومة عن بسط سيطرتها أتاح للولايات المتحدة الأمريكية انتهاك سيادة اليمن بأكثر من تكتيك عسكري. بما في ذلك إرسال قوى عسكرية على الأرض، واستخدام طائرات بدون طيار، وإدخال الحكومة الحالية في اتفاقيات وتحالفات أمنية تحت مبرر عجزها عن السيطرة!

#### رابعاً: القبيلة بما تمثله من قوة تنازع سلطنة

##### الدولة:

المجتمع اليمني مجتمع قبلي، تسوده الأعراف والتقاليد القبلية، وتمثل فيه القبيلة مظلة حامية في مواجهة الدولة. وقد عمل علي عبد الله صالح خلال فترة حكمه على إضعاف الدولة على حساب القبيلة في سبيل كسب ولاءات مشايخ القبائل له وارتباط مصالحهم به. فسلطة الدولة كانت ولا تزال ضعيفة في بعض المحافظات بل شبه منعدمة، ومحاولة حكومة الوفاق اليوم بسط سيطرتها وإخضاع القبيلة لسلطتها سيكون بمثابة الانتحار المبكر لها. خاصة وأن الأرياف تفتقد للبنى التحتية ومرافق التعليم، والأسباب الدافعة لربط المواطن بالدولة انتماء وولاءً.

وهذا ما يحاول صالح استغلاله في الفترة الراهنة، فهو يوظف أبناء القبائل في مواجهة الدولة؛ تارة تحت ذرائع حقوقية، وتارة في صور اعتداءات مسلحة وأعمال تخريب على خطوط الغاز والنفط أو خطوط الكهرباء. فبعض مشايخ القبائل لا يزال يرى في الدولة (فيداً)<sup>(1)</sup> مباحاً! وفي ظل واقع كهذا تضطر الحكومة إلى اعتماد سياسة الصلح والتأليف عبر تقديم مبالغ مالية، أو وعود خدمية لتحديد القبائل في الفترة الحالية، وهي سياسة وإن كانت تمثل أفضل الخيارات، إلا أنها قد توقع الدولة رهينة الابتزاز المستمر على المدى البعيد.

(1) الفيد في ثقافة القبيلة اليمنية تقابل الغنائم في ثقافة الحروب!

وفي ظل الاحتقان القائم يجري الاستعداد من جميع الأطراف، بما في ذلك عملية التسلح والتدريب والتعبئة التي تتم بتمويل إيراني وأجنبي!

بعض هذه الاستعدادات يتم في اليمن، وبعضها الآخر يتم في دول عربية وغربية. وهناك قنوات فضائية اليوم ناطقة باسم الحراك الجنوبي، أحدها ممولة من علي سالم البيض (عدن لايف)، والأخرى ممولة من أبي بكر العطاس (المصير).

وتمثل ظروف الجنوب -بأبين وشبوة والضالع ولحج- أرضية

خضبة لاشتعال ثورة مسلحة تتطلع إلى ظروف معيشية أفضل، ومخرجاً من أزماتها ونكباتها المتتالية. ويساعد في ذلك حالة المواجهات العسكرية التي جرت بين القاعدة (أنصار الشريعة) والحكومة، خلال الأشهر الماضية، وما أعقبها من فلتان أمني وغياب للأجهزة الحكومية، وتشكيل لجان شعبية مسلحة، ومن ثمّ أتيح للجمع حمل السلاح وتداوله.

#### ثالثاً: القاعدة وما يتبع تحركها من انتهاكات

##### للسيادة الوطنية:

لا تزال القاعدة تراهن على إقامة مشروعها الخاص بذات المنهجية التي أثبتت فشلها في العديد من الدول خلال العقود والسنوات الماضية. واستناداً إلى فكر القاعدة ومنهجيتها، وسياساتها وتكتيكاتها العسكرية، يذهب فريق من المراقبين إلى أن القاعدة باتت تنظيماً مخترقاً، توظفه قوى محلية ودولية لتصفية حساباتها أو لتمير مخططاتها.

فبروز القاعدة في الجنوب، وعلى خلفية الثورة الشعبية السلمية ضد نظام علي عبد الله صالح، الذي كان لها تواصل بأطراف فيه سابقاً ولاحقاً، واستلامها للمقار الحكومية وللمعسكرات بكل تجهيزاتها دون مقاومة من نظام صالح، ومناوأتها لسلطة الدولة دون أي قدرة فعلية على إقامة إمارة إسلامية، ثم الدخول مع الحكومة الحالية في صراع دموي، يشكك في مصداقية المشروع الذي تحمله، خاصة وأنها تدير اليوم عملياتها بذات روح



دخول بعض هذه الأطراف الحوار بمليشيات مسلحة؛ تفرض سيطرتها على الأرض، وتمتلك مختلف أشكال الأسلحة<sup>(١)</sup>

كما أن الأوضاع الإنسانية السيئة التي وصلت حدًا كبيرًا تعيق الحكومة عن ترتيب أولوياتها في ضوء المعطى الأمني والسياسي. فمستوى الفقر والجوع<sup>(٢)</sup>، وحالات اللجوء والتفجير<sup>(٣)</sup>، وما خلفته الأزمات المتتالية من مصابين ومعاقين وأُسْر فقدت عائلها وأيتام وأرامل<sup>(٤)</sup>، وما لحق البنى التحتية والمصالح العامة ومساكن المواطنين من تدمير وتخريب في صنعاء وأرحب وصعدة وأبين ومناطق

(١) في يوليو الماضي، حذر تقرير دوري صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث -صنعاء- من نشوء تنظيم مسلح قادم من تلاقي مصالح تيارات العنف المعروفة في البلاد، منوهاً إلى أن ملامح هذا التنظيم ظهرت في بعض المحافظات الجنوبية، وبالتحديد عدن. وقال: «إن التنظيم الجديد يسمى حالياً لإيجاد مشروعية لسلحه في تحقيق انفصال الجنوب من خلال إحداث انشقاقات داخل معسكرات الجيش والأمن لتأسيس ما يُعرف بالجيش الجنوبي الحر، مستغلاً تعاون قيادات عسكرية جنوبية مزدوجة كانت محسوبة على النظام السابق». وورد التقرير على المستوى الميداني اختلالات أمنية وصفها بالخطيرة في منطقة المنصورة بـعدن، والتي باتت تحت سيطرة الحراك المسلح مؤخرًا؛ واتهم الحوثيين، ومن ورائهم إيران، بالسعي لتفجير الأوضاع بالمحافظات الجنوبية، مستندًا على وقائع مثل: وجود مسلحين من صعدة في أوساط فصائل الحراك المسلح، والقبض على مسلحين من صعدة كانوا يقاتلون مع تنظيم القاعدة في أبين، والزيارات المتبادلة بين قيادات في الحراك المسلح وقيادات حوثية بين عدن وصعدة، ثم سفر شباب من الحراك الجنوبي المسلح إلى بيروت، وزيارة الكثير منهم للعاصمة الإيرانية!

ولم يستبعد التقرير أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا أدوار سلبية في القضية الجنوبية، ولكن «ليست بالشكل الفاضح الذي تمارسه إيران».

(٢) أكدت سبع منظمات إنسانية في تقاريرها على أن اليمن أصبحت على شفا أزمة غذائية؛ حيث لا يجد عشرة ملايين نسمة -يشكلون ٤٤٪ من السكان- ما يكفي من الغذاء. وأفاد تقرير للأمم المتحدة بأن معدلات سوء التغذية التي سُجّلت في بعض المناطق قد بلغت مستويات كارثية؛ وأن النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة لم يحصل إلا على ٤٣٪ من التمويل المطلوب. صحيفة الدستور، في ٢٢/٥/٢٠١٢م.

(٣) تتحدث التقديرات المحلية والدولية عن أعداد للنازحين في أحداث أرحب وأبين تفوق ١٨٠ ألفًا، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من النازحين خلفتها حروب صعدة السابقة، وهي أعداد لا يتحملها الوضع الإنساني في اليمن عمومًا.

(٤) لا توجد إحصائيات رسمية في هذا الشأن؛ نظرًا لغياب التنسيق بين الجهات ذات الاهتمام الحكومية والمدنية والدولية، ومع استمرار الوضع المأساوي من المواجهات وسقوط قتلى وضحايا كل يوم.

## العقبات التي تواجه الحكومة الحالية في مواجهة المخاطر:

حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الأستاذ محمد سالم باسندوة لا تزال في نظر البعض تمثل امتدادًا للنظام السابق، باعتبارها لم تنشأ عن انتخاب حُرٍّ من الشعب اليمني عقب الثورة التي قام بها، بل هي تقاسم للسلطة بين الحزب الحاكم سابقًا (المؤتمر الشعبي العام) والمعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) التي شاركت جميعها في بناء النظام السابق، وتحالفت معه بين فترة وأخرى، ثم على أساس (المبادرة الخليجية) كتسوية سياسية للثورة.

ومن ثم فإن السند الوحيد الذي يمد هذه الحكومة بالشرعية هي (المبادرة) ومن يقف وراءها؛ وهذه أولى العقبات التي تواجه الحكومة الحالية؛ حيث استمرار بقايا النظام السابق في مفاصلها؛ فهي لا تمثل تيار التغيير مطلقًا، وهذا يُصعّب عليها مهامها الإصلاحية. لذلك فإن واقع التغيير في اليمن يسير ببطء ملحوظ في مقابل حالات كتونس ومصر وليبيا.

إضافة إلى ذلك فإن حالة الجمود التي يعيشها مجلس النواب الموروث من المرحلة السابقة يجعل ميدان الصراع على القوانين قائمًا بين تيار صالح البائد وبين تيار التغيير الصاعد. وسوف يظل هذا الحال مرهونًا بنجاح (الحوار الوطني)، وإلى حين صياغة دستور جديد لليمن تتم على ضوءه الانتخابات النيابية القادمة. وبذلك تتعطل أهم مؤسسة سيادية في البلد عن ممارسة دورها الفاعل في التشريع والمراقبة والمحاسبة، وقيادة عجلة التغيير.

ومن هنا فإن المرحلة الانتقالية - وبحسب المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية- هي مرحلة توافق وتوازن قوى أكثر منها مرحلة انقلاب جذري وتغيير حقيقي. ومن غير المتوقع أن يصل اليمنيون في (الحوار الوطني) إلى برِّ الأمان؛ نظرًا لأن أطرافًا من المعنيين بعملية (الحوار الوطني) يهدفون إلى إفشاله وإبطال نتائجه التغييرية باتجاه التصحيح والإصلاح.

وسوف يكون الحوار قائمًا والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في أسوأ أحوالها، مع حالة انقسام قائمة على مستوى الحكومة والجيش والمجتمع.. ما بين قوى مع التغيير وقوى مناوئة، وقوى موالية للنظام السابق وقوى رافضة له، ما بين مشاريع طائفية ومناطقية؛ ومع

معدلات الرواتب المنخفضة التي يتقاضاها العامل اليمني عادة في القطاعين الخاص والعام، وكذلك المختلط. ولذلك تشهد البلاد حراكاً متزايداً لكافة القوى العاملة في سبيل المطالبة بتحسين الأجور والرواتب، وغالباً ما تؤدي الإضرابات والاعتصامات والمطالب إلى تحسين طفيف في الأجور، بصورة تثقل كاهل الدولة حالياً! وهذا الواقع يدفع بدوره إلى تكريس ظاهرة تجنيد الأطفال، وخصوصاً في الصراعات المسلحة، كما أشار التقرير الدولي الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» إلى مجلس الأمن الدولي في يونيو ٢٠١٢م، إلى أن المنظمة الدولية وشركاءها رصدوا تجنيد الأطفال في اليمن في صفوف الجيش والجماعات القبلية المسلحة، وأيضاً من جانب جماعة الحوثيين وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة.

وأفاد رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة في اليمن أحمد القرشي إلى أن الظاهرة تستند إلى ثقافة قبلية ودينية تشجع على حمل السلاح، موضحاً بأن منظمته أجرت دراسة ميدانية خلصت إلى أن تجنيد الأطفال في صفوف الحوثيين يصل إلى ما نسبته ٥٠٪ مقابل ٤٠٪ لمجندين أطفال يقاتلون في صفوف القبائل والجيش والجماعات الدينية المسلحة.<sup>(٥)</sup>

بالتالي، فإن على حكومة الوفاق الحالية تحمل كافة أعباء المرحلة السابقة لنظام صالح، وكافة الانعكاسات الاقتصادية والإنسانية التي نشأت عن الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد أثناء الثورة الشعبية وبعدها، في الوقت ذاته الذي ينبغي لعجلة التغيير فيه أن تدور لتأسيس حالة من الاستقرار السياسي القائم على مؤسسات دولة منتخبة وشرعية، وممثلة لمطالب التغيير الشعبية، مع وضع دستور يمني يؤسس لمرحلة جديدة من التعايش والقانون والأمن.

= والاجتماعية منتصف عام ٢٠١٢م، من مغبة تفاقم ظاهرة البطالة باعتبارها إحدى أهم التحديات التي تهدد اليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؛ حيث تبلغ نسبتها ٣٥٪، ويبلغ معدل نموها السنوي ١،١٪، وهي نسبة مرتفعة جداً على المستوى العالمي، وتفوق معدل نمو عرض العمل بنحو ٣،١ مرة.

(٥) العربية، في ١٧/٦/٢٠١٢م.

أخرى من اليمن.. ملفات تنتظر الحلول والمعالجة بصورة عاجلة وملحة.

وقد وصف وزير التخطيط والتعاون الدولي محمد السعدي الأوضاع الإنسانية في محافظة أبين عقب طرد الجيش لعناصر تنظيم القاعدة بأنها «مأساوية»، وتمثل تحدياً كبيراً لحكومة الوفاق، مشيراً إلى أن البنية التحتية والخدمية في المناطق التي شهدت مواجهات مسلحة بين مقاتلي القاعدة وقوات الجيش تضررت بشدة، وهو ما يضع الحكومة في مواجهة التزامات طارئة من أبرزها إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمية، واستعادة الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء.<sup>(١)</sup>

وفيما تتضاعف احتياجات الدولة من الموارد، فإن حالة التراجع الاقتصادية التي تسجلها اليمن منذ عام ٢٠١١م<sup>(٢)</sup> وحتى اليوم تتسبب في رفع مديونية الحكومة الحالية التي باتت بحاجة إلى أكثر من ١٣ مليار دولار لتجاوز أزمته الراهنة<sup>(٣)</sup>. ورغم الوعود المقدمة من الدول الداعمة والمانحة إلا أن الحكومة لا تزال في حاجة إلى تعجيل تحويل المبالغ الموعود بها، وإلى تغطية احتياجاتها المتبقية لمواجهة تحديات البنى التحتية التي ستعكس على مستوى الفرد والمجتمع.

ويعاني اليمنيون بشكل متزايد من البطالة؛ باعتبارها أحد الآثار المترتبة عن انحسار وظائف الدولة وغياها عن النشاط والمشاريع الاقتصادية، وتقلص المشاريع الاستثمارية ومحدودية ما توفره من أعمال<sup>(٤)</sup>. هذا عدا

(١) صحيفة الخليج الإماراتية، في ٢٤/٦/٢٠١٢م.

(٢) ذكرت مجلة فوريس بوليسي الأمريكية، في عددها الصادر في يوليو ٢٠١٢م، أن الأزمة السياسية كلفت اليمن أكثر من ربع إنتاجها من النفط، وساعدت في وضعها على رأس قائمة أسوأ اقتصادات العالم لهذا العام. وأوردت عن باربارا بودين -بروفيسورة في كلية وودرو ويلسون للشؤون الدولية بجامعة برينستون، وسفيرة سابقة للولايات المتحدة في اليمن- قولها: «إن اليمن مرت بعاصفة شاملة. الاضطرابات السياسية كانت مدمرة لليمن، كما كان الحال بالنسبة لمصر و ليبيا، لكنك تتحدث عن دولة كانت أصلاً تراوح في الحضيض».

(٣) ذكر د. محمد السعدي -وزير التخطيط والتعاون الدولي- أن سقف احتياجات اليمن يصل إلى ١٣ ملياراً، في حين قد تصل فجوة التمويل خلال السنة القادمة والتي تليها إلى أكثر من ١١ ملياراً. صحيفة (٢٦ سبتمبر)، سبتمبر ٢٠١٢م.

(٤) حذر تقرير حكومي حديث، صادر عن مركز بحوث التنمية الاقتصادية=

## الواقع الإقليمي وأثره على الأوضاع الحالية في

### اليمن:

يبدو واضحًا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الحالية، يتجهان نحو الوقوف إلى جانب دول الخليج في الأزمة الراهنة المتعلقة بإيران وتمدها في المنطقة. وهذا نتاج طبيعي للتدخل الإيراني المتزايد في دعم القوى المسلحة في اليمن، ولاتصالها بأكثر من طرف يمني، بغية التأثير على المشهد اليمني لصالح الحركة الحوثية التي تمثل البديل الأوفر حظًا في المنطقة لإيران في حال سقط النظام البعثي (العلوي) بسوريا تحت مطارق الثوار ومطالب التغيير.

فقد أعلنت الحكومة اليمنية لأكثر من مرة، عن كشفها عن خلايا تجسس وأعمال تخابر ذات ارتباط بإيران، وعن وجود دعم لوجستي يُقدّم لبعض القوى المناوئة لاستقرار الوضع السياسي

والأمني في الفترة الراهنة من طرف الحوثيين أو الحراك الجنوبي المسلح. وقد دفعت المعطيات الجديدة على أرض الواقع اليمن لاتخاذ تدابير مختلفة: سياسية ودبلوماسية، في سبيل إيصال رسالة رفض إلى طهران. ومؤخرًا أصبح الحديث عن تهديد إيراني لليمن يتكرر من أعلى مستوى رسمي في اليمن، على لسان رئيس الجمهورية، وفي أكثر من محفل دولي.

هذا المعطى الجديد، يفرض على دول الخليج -خصوصًا- التعاطي بجدية مع الملف الإيراني في اليمن، باعتبار أن الحالة اليمنية -دومًا- مؤثرة في المشهد السعودي. ولذلك فإن السعودية تتفهم -حاليًا- ضرورة استقرار اليمن، وإعادة تمكين الدولة من هيمنة نفوذها وسيطرتها على كافة أراضيها. من هنا يأتي دعم السعودية السخي للحكومة الحالية، والتي أقرت وضع وديعة مالية في البنك المركزي اليمني بقيمة مليار دولار، وتعهدت بتقديم أكثر من ٣ مليارات دولار أخرى في (مؤتمر أصدقاء اليمن)، الذي عُقد بالرياض في يونيو الماضي، مساهمة في تعزيز استقرار العملة اليمنية، ودعم جهود

الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية العاجلة. الحوثيون من جهتهم يرون في الظروف الحالية لليمن، والظروف الإقليمية التي تحيط بإيران، فرصة ذهبية للبروز بقوة والاستناد على إيران بكل ثقلهم. وهذا ما يفسر ظهور الحوثيين في أثناء الثورة وبعدها على مستوى الخارطة اليمنية كاملاً.. شمالاً وجنوبًا. كما أنهم اليوم يمثلون تيارًا رافضًا للمبادرة الخليجية؛ باعتبارها لا تمثل الحسم الثوري الذي كان الحوثيون يميلون إليه لقيام حالة من الفوضى العارمة التي يمكن

استغلالها!

ولذلك فإن الحوثيين اليوم يواجهون كافة القوى اليمنية التي تتسم بعلاقة حسنة مع السعودية، ابتداء من بيت الأحمر، واللواء علي محسن الأحمر، ومرورًا بالإصلاح الذي يمثل رافعة التغيير والقوة الأكثر قدرة على إدارة الدولة مستقبلاً. بل يحاول الحوثيون

-من خلال عدد من الاعتداءات لكوادر الإصلاح ورموزه ومقراته ومناشطه- جرّ الإصلاح إلى صراع ومواجهة مسلحة تساعد على تفجير الوضع في اليمن بصفة عامة، لخلط الأوراق، وإدخال اليمن في فرز طائفي: شيعي سني! بالإضافة إلى جهودهم في تشوير الوضع في الجنوب في صيغة جبهة مسلحة!

ويتوقع المراقبون للوضع اليمني بأن الساحة اليمنية -مستقبلاً- ستمثل ساحة للصراع السعودي- الإيراني على خلفية النتائج في سوريا، وأنها سوف تعكس حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي فيما لو جرى استعراض القوة بين الطرفين.

غير أن هناك من يرى أن السعودية غير مؤهلة في الوقت الراهن لدخول صراع من هذا النوع لاعتبارات مختلفة، وهذا بدوره قد يدفع اليمنيين للاعتماد على النفس، وربما تصبح قطر البديل المتاح لتحمل أعباء صراع كهذا لو قام فعلاً.

باتجاه آخر، ستدفع عمليات القصف التي تديرها واشنطن على أرض اليمن بطائرات بدون طيار إلى

يبدو واضحًا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الحالية، يتجهان نحو الوقوف إلى جانب دول الخليج في الأزمة الراهنة المتعلقة بإيران وتمدها في المنطقة. وهذا نتاج طبيعي للتدخل الإيراني المتزايد في دعم القوى المسلحة في اليمن، ولاتصالها بأكثر من طرف يمني، بغية التأثير على المشهد اليمني لصالح الحركة الحوثية التي تمثل البديل الأوفر حظًا في المنطقة لإيران في حال سقط النظام البعثي (العلوي) بسوريا تحت مطارق الثوار ومطالب التغيير.

البلاد، وتوزع الهيمنة بين قوى متناحرة: بقايا النظام السابق، قوى الثورة والمعارضة، القوى الليبرالية الصاعدة، الحوثيون، الحراك الجنوبي، القبائل.

٦- غياب المشروع الإسلامي الاستراتيجي، وانكفاء الجماعات الإسلامية - عدا الإخوان - على مشاريعها التقليدية مع شيء من الحضور السياسي فاقد الخبرة والكفاءة.

٧- وجود قوى معارضة للتغيير ومناوئة للإصلاح تمتلك حضوراً إعلامياً، وقوة مسلحة، ونفوذاً في المجتمع وسنداً خارجياً في بعض الحالات.

٨- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن اليمني بشكل

سافر، وفي ملفات أمنية وسياسية، ما يعطي أطرافاً مختلفة مشروعية الحضور المسلح، ومقاومة سلطة الدولة؛ باعتبارها مرهونة للخارج.

٩- اتساع شبكات المحسوبية نتيجة حالة الفقر في المجتمع، وتوظيف أبناء المجتمع وقواه في مشاريع خارجية.

١٠- تدهور الأوضاع الأمنية: تفجيرات، اغتيالات، اختطافات، مواجهات مسلحة، إطلاق نار.. مع غياب حلول جذرية لها.

وهذا الاحتمال كان حاضراً بقوة في نتائج ورشتي العمل التي عقدتا في أبريل ومايو ٢٠١٢م، بالمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس» في لندن، والتي دُعِيَ إليهما واضعو سياسات ومحللون؛ لاستكشاف ما يمكن أن تكون احتمالات مستقبلية لليمن على مدى السنوات الخمس المقبلة. بل مثل هذا الاحتمال نسبة ٥٠٪ من بين أربع سيناريوهات محتملة حددها ودرسها المشاركون في الورشة؛ هذه السيناريوهات هي:

#### ١- التحول:

اليمن على مسار الإصلاحات وتحول مستدام للتسوية السياسية. وهذا مدفوع بقرار سياسي من السعودية والدول الخليجية؛ لتستثمر بشكل كبير في الاقتصاد اليمني، ولضمان الاستقرار في البلاد. وهذا بدوره يفتح الطريق للنخب في النظام لتحديث الممارسات التجارية.

مزيد من الكراهية، وحالة الاستنكار التي قد تستثمر من القاعدة لإعادة نشاطها وممارسة عملياتها؛ ما سيولد تحدياً آخر للحكومة اليمنية. وبدلاً من أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية في دعم اليمن في مواجهتها ضد الحوثيين، رغم إعلانهم عن عدائهم لها -ولو على مستوى الشعار-، فإنها تترك الحكومة لتواجه الحوثيين منفردة دون أي دعم، في الوقت الذي تدرج فيه (أنصار الشريعة) في قائمة الإرهاب!

هكذا يظهر أن واشنطن وطهران معنيتان بالدرجة ذاتها بالفوضى التي تجري في اليمن، من منطلق الإفادة من نتائج هذه

الفوضى في التأثير على الساحتين السياسية والعسكرية. والمؤسف أن الحكومة اليمنية لا تلتفت للتهديد الذي تمثله تلك العمليات العسكرية التي تقوم بها واشنطن على أراضيها خارج السيادة الوطنية والقوانين، فيما تتماهى مع المواقف الدولية ضد طهران.

#### مستقبل الدولة اليمنية: احتمالات وحلول:

من بين الاحتمالات التي يذهب إليها بعض المراقبين للشأن اليمني: فشل الحالة اليمنية في الخروج من المأزق الذي آلت إليه، استناداً إلى مؤشرات مختلفة، من أهمها:

١- غياب الإرادة التوافقية بين مكونات المشهد السياسي والاجتماعي والمذهبي، وغلبة المشاريع الخاصة والضيقة.

٢- بقاء العقلية التقليدية في إدارة الدولة والمجتمع، وهيمنة الأطر الحزبية والقبلية والمذهبية في الانتماء والولاء.

٣- الارتهان للقوى المحلية للإرادات الخارجية.. الإقليمية والدولية، وحضور الخارج في صياغة المستقبل ورسم خارطة الطريق إليه!

٤- غياب البناء المؤسسي للدولة، فالدولة اليمنية منذ عام ١٩٦٢م لم تبني بناءً مؤسسياً صحيحاً، يقوم على أساس خدمة المجتمع والولاء للوطن والانتماء للهوية الإسلامية.

٥- غياب قوة مهيمنة يمكن أن تحافظ على أمن واستقرار

## ٢- تأجيل الخيارات الاستراتيجية:

تحافظ نخب النظام الحالي على الوضع الراهن، وهذا مدفوع بالتلاعب بالتحديات الأمنية، من أجل الاستفادة من المساعدات العسكرية الخارجية، وتوفير الأساس المنطقي لتأجيل الإصلاحات الداخلية. وما يميز هذا السيناريو هو توافق النخب في النظام الحالي على الحفاظ على العمل المعتاد.

## ٣- الإصلاحات تظل طريقها:

محاولة إبعاد عملية الإصلاحات وبسرعة كبيرة حتى تتعثر. وهذا مدفوع بمحاولة الحكومة تطبيق إصلاحات طموحة، إلا أنها تقتصر إلى القوة أو الدعم لإنجازها، وتؤدي محاولات المضي قدماً بالإصلاحات الاقتصادية والأمنية إلى تفاقم التوترات بين فصائل النخبة في النظام، مما يؤدي إلى مزيد من الصراع.

## ٤- الانحلال:

تزداد المشاكل الأمنية في اليمن تعقيداً، والتدهور الاقتصادي والمؤشرات الإنسانية تواصل الانزلاق. وقد تم دراسة هذا السيناريو لفترة قصيرة بالارتباط مع السيناريوهات الثاني والثالث.

وفيما تبدو قوى التغيير عازمة بالسير باليمن إلى برّ الأمان، ومواجهة التحديات، رغم التحديات والعقبات، إلا أنّ هناك قوتين اثنتين يُعَوَّل عليهما في تحقيق ذلك:

### الأولى: التجمع اليمني للإصلاح:

وهو المكون الأكبر للقوى السياسية الصاعدة، بما يملكه من قوة تنظيمية وزخم جماهيري واسع، وتحالفات قبيلية (مع بيت الأحمر) وعسكرية (مع اللواء علي محسن الأحمر). كما أن الإصلاح لا يزال حتى اللحظة الفاعل المؤثر في الحراك الشعبي الثوري، ولديه من المرونة ما يجعله يتجاوز صعوبات المرحلة، وصولاً إلى التربع على مقاليد الدولة اليمنية في المستقبل.

وهذه الحقيقة قد تدفع الأحزاب الأخرى -المتخوفة من تكرار سيناريو مصر- إلى إعادة ترتيب تحالفاتها؛ نظراً للضعف الذي تعاني منه، وضآلة حضورها الجماهيري وتشتته؛ وهي في ذلك قد تستعين بممارسة ضغوط دولية على الإصلاح للحفاظ على توازن القوى لا إلى ترجيحها، عبر ضمان نتائج (الحوار الوطني) والمشاركة السياسية

## القادمة في السلطة.

وفي حين تراهن قوى إقليمية على شخص الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبقايا من رموز النظام السابق، كعبدالكريم الإيراني وغيره، لكبح جماح الإصلاح، إلا أنها ستظل مضطرة للتعامل مع الإصلاح في مقابل التهديد الإيراني المتمدّد في اليمن، ولمواجهة فكر القاعدة المتشدد إسلامياً.

وهذا لا يعني عدم سعي الغرب لتأخير عجلة (الحوار الوطني) إلى حين ترتيب وضع القوى الليبرالية التي سيُوكّل لها مناوأة أي مشروع إسلامي للهيمنة على السلطة. ويتم حالياً بناء أحزاب وتنظيمات ومنظمات مدنية ليبرالية بعضها من رحم الثورة، وأخرى من بقايا النظام وقوى حراكية في الجنوب. وهناك برامج للتدريب والتأهيل ولقاءات وزيارات تتضمّن مع قيادات شابة ورموز أفرزتها الفترة السابقة، تشهدا صنعا ومدن أخرى، وبعضها يتم في دول عربية كمصر ولبنان أو أوروبية وأمريكية.

### الثانية: القوى الثورية الوطنية الصاعدة..

وهي رغم تنوعها وتباينها إلا أنها تحمل همّاً مشتركاً وولاءً عاماً للمجتمع وقضاياها، وتستطيع إدارة الحوار بينها رغم تباينها. وما يعاب عليها هو تفككها وغياب المشروع والبرنامج والقيادات الرمزية لها؛ وهذا ما يجعلها رهينة اصطياح القوى الأخرى المحلية والخارجية لها.

وإذا كان من شأن استقرار اليمن واستمراره على مسار التحول نحو الإصلاحات تعزيز نمو الاقتصاد، وبالتالي مساعدة دول كالمملكة العربية السعودية على معالجة ملف الأيدي اليمنية العاملة، وما يرتبط به من مخالفات وإشكالات قانونية واقتصادية وأمنية، والدول المانحة على توفير ما تقدمه من دعم مالي غير مرتجع لحل أزماتها الداخلية، فإن هذه القوى ستكون حليفاً استراتيجياً لهذه الدول للسير باليمن نحو الإصلاح والاستقرار السياسي. وفي العموم فإن على القوى الإسلامية، بمختلف فصائلها، أن تكون هي القوى الرافعة للتغيير والطاقة المسيرة لعجلة الإصلاح؛ وأن تخرج تياراتها عن مرحلة الخلاف والتنازع السابقة إلى مرحلة من التعاون والتحالف على أسس مشتركة وقواعد ناظمة، وأن تتجاوز السكون إلى الفعل الإيجابي البناء. فالإسلاميون في أي بلد عربي هم محور وقطب المجتمع، فإذا ما اتفقوا فإنهم قادرون

وشامل يشارك الجميع في تحقيقه على أرض الواقع، هي أولوية في المرحلة القادمة. ومن الضروري فيه أن يوضع بعناية ومن قبل متخصصين في كافة المجالات، وبعيداً عن روح التغليب والمغالبة، بل يجب النظر للأمور باعتبارها حاجة عامة للجميع ومخرجاً لهم من الوضع الراهن إلى برّ الأمان. ومما يؤسف له حقاً هو غياب الإرادة الجماعية للإسلاميين، وإغفالهم لقيم العمل المشترك فيما بينهم.. في مرحلة لها ما بعدها، وهنا يرى البعض من ضرورة ثورة مفاهيم داخل الصف الإسلامي تعيد الأمر إلى مساره الطبيعي قبل أن يستيقظ الجميع على ثورة مسروقة مرة أخرى!

بالفعل على التأثير ورسم المشهد الجديد، والواقع المصري في مرحلة الانتخابات السابقة شاهد على ذلك. إن اليمن بحاجة إلى مشروع وطني جامع تتفق عليه رؤى الإسلاميين والقوى الوطنية المحافظة، وتعمل على إنجازه وحمايته، على أن يقوم على معالجة كافة القضايا المطروحة برؤى معتدلة وأفكار قابلة للتطبيق وحلول سليمة. وليس من المتوقع أن يكون (الحوار الوطني) هو معمل صناعة هذا المشروع بقدر ما سيكون طاولة لتقاسم المكاسب بحسب القوى!

من هنا فإن إعادة تشكيل جبهة وطنية جامعة، يكون الإسلاميون نواتها ومحركها، لصياغة مشروع كامل

## معلومات إضافية

### العلاقات اليمنية - الإيرانية في العصر الحديث:

مرت العلاقات (اليمنية - الإيرانية) في العصر الحديث بعدة مراحل:

#### أولاً: على مدى سنوات الحرب الثماني سنوات بين العراق وإيران:

دعم اليمن العراق في حربه مع إيران سياسياً وعسكرياً، بل قاتل آلاف العسكريين والمتطوعين اليمنيين ضمن ما كان يسمى بألوية العروبة، وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من ضمن زعماء قلائل زاروا جبهة القتال. أما بالنسبة للسيناريو الإيراني في تلك المرحلة، فقد سُجّلت بعض النشاطات الإيرانية المحدودة لتصدير الثورة الإسلامية إلى اليمن، هدفت في مجملها إلى دعم أوساط وشخصيات شيعية يمنية هي اليوم تصنّف على أنها أقرب إلى المذهب الجعفري الاثني عشري السائد في إيران منها إلى المذهب الزيدي الذي يتبعه جزء من سكان شمالي اليمن.

#### ثانياً: مع نهاية حرب الخليج الثانية:

وفي النصف الثاني من التسعينيات الميلادية من القرن الماضي؛ بدأت علاقات اليمن مع إيران تتحسن. وهذا التحسن استمر حتى بدايات عام ٢٠٠٤م.

وقد استغلت إيران تلك الفترة لعقد كثير من الاتفاقيات صبّت في مجملها في الجانب الثقافي والتعليمي؛ لتتمكن من التغلغل في المجالات المهمة التي تستطيع عن طريقها الترويج لمذهبها الشيعي، وإيجاد قنوات حوار مع حلفائها في اليمن من الحوثيين، وغيرهم.

كما تمثل التدخل الإيراني أيضاً في استخدام شيعة العراق العرب الذين كانوا مرحّباً بهم في اليمن بحكم العلاقة القوية التي تربط صنعاء ببغداد، والذين أتوا إلى اليمن وشكلوا عدداً كبيراً طوال مرحلة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي نتيجة الحصار الاقتصادي الظالم على العراق، وقد توغل هؤلاء العراقيون في كثير من الأجهزة الحكومية التربوية والصحية مستغلين الثقة الممنوحة لهم من قبل الحكومة اليمنية في نشر المبادئ والأفكار الاثني عشرية، وخاصة في أوساط التجمعات الزيدية، وكذلك لوحظ التزايد الشديد للمكتبات الشيعية والتسجيلات التي تدعو إلى الفكر الشيعي، وذلك بفعل الأموال الإيرانية الكبيرة التي تدعم مثل هذه الأنشطة.

#### ثالثاً: مع بدايات صيف العام ٢٠٠٤م:

اشتعلت أول مواجهة بين القوات اليمنية وتيار الحوثي، والتي انتهت بمصرع زعيم هذا التيار حسين بدر الدين الحوثي في العام نفسه بعد ثلاثة أشهر من القتال.

#### التيار الحوثي ودعمه لانفصال الجنوب:

تعود جذور هذا التيار إلى الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي؛ إذ بدأ أول تحرك تنظيمي مدروس لهذا التيار في عام ١٩٨٢م على يد الشيخ صلاح أحمد فليته الذي أنشأ في عام ١٩٨٦م بدعم إيراني (اتحاد الشباب)، وكان مما يُدرّس لأعضاء هذا الاتحاد مادة عن الثورة الإيرانية كان يقوم بتدريسها الأخ الأكبر لحسين بدر الدين الحوثي: محمد بدر الدين.

ويرى كثير من الباحثين أن مبدأ تصدير الثورة الإيرانية هو وراء الحركة الحوثية، إضافة إلى العلاقة القوية التي تربط الثورة الإيرانية مع العائلة الحوثية في اليمن، والتي زادت بقوة عقب الإقامة القسرية لبدر الدين الحوثي في طهران وقم، والتي هاجر إليها بعد خلاف له مع عدد من علماء المذهب الزيدي حول مسألة قصر الإمامة والرئاسة في البطنين الهاشميين الحسن والحسين دون غيرهما؛ إذ إنه في تلك الفترة كان بعض علماء الزيدية قد اجتهدوا في هذه المسألة التي كانت تمثل لهم حرجاً شديداً مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولتجاوز هذا الحرج خرجوا باجتهد مفاده أن الرئاسة

والولاية جائزة في كل مسلم قائم بحدود الله في خلقه، وأن مسألة البطنين مسألة زمنية لم يعد ثمة مسوِّغ لوجودها. كان هذا الاجتهاد سبباً في مغادرة الحوثي لليمن متجهاً إلى طهران للإقامة فيها، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس علي عبد الله صالح.

وتمثلت ملامح السيناريو الإيراني في اليمن في تلك المرحلة في حروب الحوثيين مع النظام اليمني، ووقتها شعرت الحكومة اليمنية بالخطر الإيراني، ولم تعد قادرة على الصمت إزاء ما يجري على أراضيها، فقررت الحكومة اليمنية الخروج عن صمتها المعهود، مشيرة بأصابع الاتهام إلى إيران التي سارعت بنفي علاقتها بما يجري في صعدة، كما هي تصريحاتها دائماً حول هذه القضية منذ بدايتها.

وعلى الرغم من هذا النفي الإيراني إلا أن إيران نفسها لم تعد تستطيع إخفاء تضامنها مع جماعة الحوثي، فقد تجمَّع مئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية في طهران إبان الجولة الثالثة من الحرب اليمنية على الحوثيين للتعبير عن احتجاجهم على ما أسموه بالمجازر التي تُرتكب ضد الشيعة في اليمن، وطالب المتظاهرون بطرد السفير اليمني في طهران، وتغيير اسم الشارع الذي تقع فيه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي.

ومن هنا يتضح حقيقة الدور الإيراني فيما يجري في اليمن، وأن هناك مخططاً تم إعداده بعناية، وأن إيران تسعى إلى إعادة مجدها الفارسي الذي كان له موطنٌ قدم على أرض اليمن.

للتيار الشيعي في اليمن تاريخه في التحالف مع الحزب الاشتراكي؛ فقد تبادلوا التأييد والنصرة في قضاياهم؛ ففي حين ساند الاشتراكيون الملكيين في حريهم ضد الجمهورية، وقف الشيعة إلى جانب الحزب الاشتراكي في أزمة عام ١٩٩٢م وحرب ١٩٩٤م، وحملوا راية الدفاع عن الحوثية في حربها مع الدولة! وعلى هذا الأساس؛ فإن الشيعة يساندون الحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال؛ لعدة أسباب:

- لكونه سيضعف من قوة حكومة الرئيس -السابق- علي عبد الله صالح، وهو الأمر الذي يمدُّهم بقدره على التمرد واستمرار مشروع الثورة الشيعية في اليمن.

- لكونه سيقفل من نسبة التعداد السكاني للسُّنة لصالح المد الشيعي؛ فالجنوبيون جميعهم سُنة.
- لكونه سيعزز من مكانة حليفهم السياسي (الحزب الاشتراكي)، ومن ثمَّ سيقوي الحلف القائم بينهما.

هذه الحقيقة تؤكد مواقف الحزب الاشتراكي المدافعة عن تيار الحوثي ورؤيته للحرب في صعدة، وهي جميعاً تعكس تلاحماً بين هذين التيارين.

كما كانت للحروب الحوثية الخمس ضد الدولة اليمنية آثار مدمرة؛ فقد كسرت خلالها هيبة الدولة والجيش، وفتحت شهية الأطراف الانفصالية في الجنوب لكي تسرع خطوات إعادة البراميل، وتم لها نشر حالة تدمر عارمة في أوساط المواطنين، إضافة إلى الضريبة المادية العالية التي دفعتها اليمن خلال تلك الحروب، وهو ما زاد من حالة الفقر والضعف الاقتصادي.

#### المصدر:

دور إيران في السعي إلى انفصال جنوب اليمن، أحمد عمرو، مجلة البيان عدد رقم ٢٦٧.



# الثورة السورية.. الآليات والمآلات



د. أحمد موفق زيدان

باحث ومحلل سياسي

## ملخص الدراسة

لقد اندلعت الثورة السورية في مارس من العام الماضي بعد أشهر من الثورات التونسية، والمصرية، والليبية، واليمنية، وكانت معارضةً لهذا النظام على مدى عقود، وأُكتب ضده، لكنني لم أتوقع يوماً أن الثورة ستدق أبواب دمشق وسورية!! وكانت المفاجأة التي أذهلت العالم هي ما قام الشعب السوري بتنفيذه ضد النظام الاستبدادي الذي اعتمد على البطش الطائفي.

وقد تناولت هذه الدراسة آليات الثورة السورية، والسبل التي استطاع نظام الأسد من خلالها تحصين نفسه داخلياً؛ من خلال سحق معارضيه، وإفقار البلد اقتصادياً وسياسياً وفكرياً، بجعله البلد كله رهينة لعائلة معينة، بالإضافة إلى شبكة العلاقات التي نسجها النظام السوري مع منظمات فلسطينية تحت شعار المقاومة والممانعة، وبيع الشعارات الوهمية، وهو ما وفّر له غطاءً أمام بعض الشرائح المجتمعية العربية؛ بحجة تحرير فلسطين، وكذلك دعوته لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأمريكي.

كما حصّن نفسه خارجياً من خلال الاتحاد السوفييتي الذي كان مظلة النظام السوري أمام المجتمع الدولي، ثم إيران من بعده التي تتفق معه عقدياً، وفي نهج الاستبداد.

وحاولت هذه الدراسة التعريف بالقوى العسكرية والسياسية في سورية، وما لها من صبغة إسلامية، وربما لونها الجهادي، وهذا ما يفسّر ظهور كتائب وألوية وسرايا تحمل أسماء شخصيات تاريخية إسلامية لها رنين في التاريخ الإسلامي. ويأتي في مقدمة هذه القوى العسكرية: خط الإسلام المحافظ، وهي الألوية الموجودة في دمشق، وريفها ودرعا ودير الزور، وغيرها من المدن السورية، والجهادية السورية والتي تجسدها أحرار الشام، ومرجعيتها سورية، ولا تقبل بمرجعية خارج الحدود، وجبهة النصرة والتي هي الواجهة لتنظيم القاعدة، وتختلف عن أحرار الشام في كون مرجعيتها خارج الحدود، ولديها حضور في حلب وإدلب ودمشق.

وحاولت الدراسة تقديم السيناريوهات المحتملة للثورة السورية، مثل استمرار حالة القمع والإجرام الأسدي بحق الشعب السوري، وربما تتطور إلى مجازر بالآلاف، أو استمرار حرب الاستنزاف بين الطرفين، وهو ما قد يرضي كثيراً من الدول الغربية التي ترغب في سوريا كدولة ضعيفة مدمرة، وربما يتم التدخل الأجنبي، وفرض الحظر الجوي، وهو سيناريو غير مستبعد، ولكن قد يتأخر فيه الغرب.

بجانب هذا، هناك العديد من التحديات والعوائق التي تعترض الثورة السورية داخلياً وخارجياً، مثل الافتقار إلى الأطر السياسية والعسكرية والتنظيمية، وهذا عائد إلى طبيعة النظام القمعي الاستبدادي الشمولي السوري على مدى أربعين عاماً، وضعف التعاطي والتفاعل العربي والإسلامي معها، والموقف العربي والدولي المتأثر بحسابات إقليمية ودولية.



# الثورة السورية.. الآليات والمآلات

د. أحمد موفق زيدان

باحث ومحلل سياسي

برزت الثورة السورية في آذار من العام الماضي بعد أشهر من اندلاع الثورات التونسية والليبية، والمصرية، واليمنية؛ وذلك استتباعاً لسياسة كرة ثلج الثورات العربية المتدرجة.. كنت حينها أعطي الثورة اليمنية، ولم يأت إلى خلدي أن الثورة ستدق أبواب دمشق وسورية بشكل عام.

وأنا الذي كنت معارضاً لهذا النظام على مدى عقود، وأكتب ضده، وأسعى إلى معرفة دواخله وحقيقته.. ولكن ما فعله الشعب السوري كان مفاجئاً للسوريين أولاً، وصدمة للعالم ثانياً، ولهذا قصة طويلة، فالنظام السوري ليس نظاماً استبدادياً فقط، وإنما نظام اعتمد على البطش الطائفي بامتياز، وبالتالي رسخت في أذهان الشخصية السورية ما حل في جامع السلطان بحماه عام ١٩٦٤م، وكذلك أحداث المسجد الأموي من جرائم ارتكبتها النظام البعثي الذي كان قد وصل للسلطة حديثاً.. واستمر النهج الدموي للنظام السوري البعثي حتى أحداث الثمانينيات المعروفة.. وتوجه بملاحقة معارضيه السوريين وغير السوريين في الخارج..

وبالتالي فالنهج الدموي الذي اتبعه النظام بحق السوريين وغيرهم جعل مجرد التفكير بالتغيير والانقلاب على النظام مستحيلًا؛ نظرًا للكلفة البشرية والمالية الهائلة المترتبة على ذلك، ولعل هذا ما يختزله قول آصف شوكت لعمار عبد الحميد المعارض السوري أثناء التحقيق معه في دمشق عام ٢٠٠٥م: «سنحرق البلد ولن نتخلى عنه»<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى ما نقله السفير السوري في العراق والمنشق أخيراً نواف الفارس عن رئيس فرع الأمن الجوي اللواء جميل الحسن حين قال لبشار الأسد: «دعني أقتل مليون سوري، وأتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية»!!<sup>(٢)</sup>

النظام السوري استطاع على مدى عقود تحصين نفسه داخليًا؛ من خلال سحق معارضيه، وإفقار البلد اقتصاديًا وسياسيًا وفكريًا، بجعله البلد كله رهينة لعائلة معينة دفعت صحفًا عالمية مثل الإندبندنت والوول ستريت جورنال أن تقدر ثروة رامي مخلوف ابن خال رئيس النظام السوري بستين بالمائة من الاقتصاد السوري، يُضاف إلى ذلك شبكة العلاقات التي نسجها النظام السوري مع منظمات فلسطينية تحت شعار المقاومة والممانعة، وبيع الشعارات الوهمية؛ إن كان بدعوتها إلى سوريا، وهو ما وقّر له غطاءً أمام بعض الشرائح المجتمعية العربية؛ بحجة تحرير فلسطين، وكذلك دعوته لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأميركي، ثم صفاها بدمشق وفي بيوتها قتلاً وذبحًا، أو طردها عندما حان وقت المساومة ووقت بيعها..

(١) الجارديان البريطانية، مقال لعمار عبد الحميد نجل الممثلة السورية المعروفة منى واصف، الصادرة بتاريخ ٢٥-٧-٢٠١٢م.

(٢) برنامج بلا حدود الذي بُث على قناة الجزيرة بتاريخ ٨-٨-٢٠١٢م.

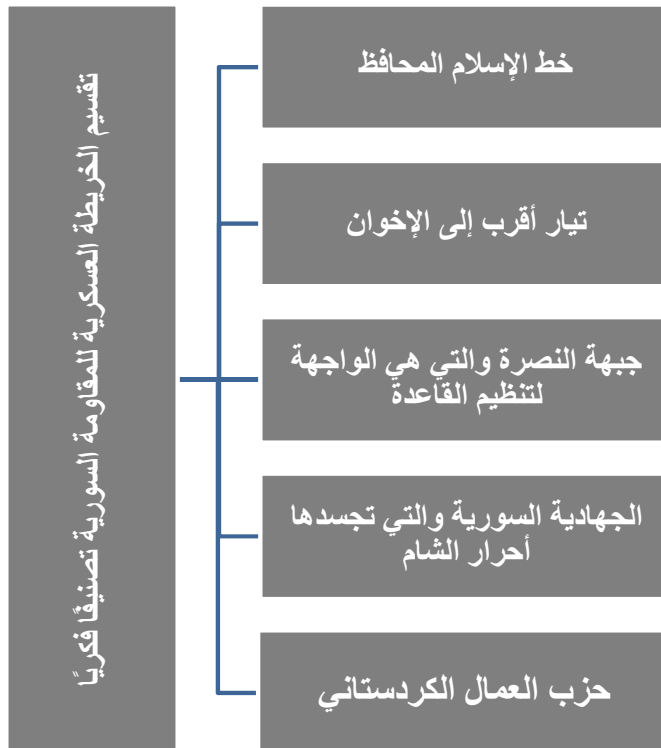
وفلسطين، وبالتالي ستكون مكشوفة تمامًا أمام العالم العربي الذي دفعته إلى مناصبتها العداء، وهو ما سيضر بحضورها في لبنان، والعراق، وفلسطين، يُضاف إليه قلق الجوار العربي نفسه بشكل عام من الثورة السورية؛ كونها ستكون مصدر إلهام للجوار، وربما لدول أبعد من الجوار..

### ١- خريطة القوى العسكرية والسياسية في سوريا:

إطالة أمد المعركة في سورية يزيد من تشظي الساحة السياسية، والعسكرية السورية، ويزيد من لونها الإسلامي، وربما لونها الجهادي، وهذا ما يفسر ظهور كتائب وألوية وسرايا تحمل أسماء شخصيات تاريخية إسلامية لها رنين في التاريخ الإسلامي، وهو ما يزيد قلق الغرب والكيان الصهيوني، وبالإمكان تقسيم الخريطة العسكرية للمقاومة في سورية إلى عدد من الأصناف بحسب التصنيف الفكري:

وتبقى العلاقة التي نسجها مع إيران وحزب الله هي الأقوى بالنسبة له، والتي عوّضته حتى عن انسحابه من لبنان في عام ٢٠٠٥م، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان مظلة النظام السوري أمام المجتمع الدولي، سعى إلى كسب مظلة إيران التي تتفق معه عقديًا أولاً، وثانيًا تتفق معه في نهج الاستبداد، وشكّل أيضًا حزامًا آمنًا آخر بكسبه لتركيا التي سوّقت له على مدى سنوات أمام الغرب وغيره، وهو ما عوّضه عن التخلي السعودي عنه بسبب اغتيال الحريري..

فسوريا، لخلفيتها التاريخية، وجغرافيتها، وموقعها؛ لها تأثير هائل على خريطة المنطقة والخريطة العالمية، خصوصًا في قلب التحالفات العالمية، وتحديدًا فيما يتعلق بإيران، وكذلك إسرائيل، وهو الأمر الذي يطيل من أمدها، فالكل يسعى إلى ترتيب نفسه وأقلمة نفسه مع واقع جديد لم تعشه المنطقة من قبل، لاسيما مع توجه الثورة السورية إلى إسلامية الطابع، وربما جهاديتها، وهو ما تخشاه إسرائيل، فإيران ستخسر الحليف الأساس لها في المنطقة وهو سورية، وستخسر معها الدولة التي جلبتها إلى لبنان والعراق



## أ- خط الإسلام المحافظ:

وهي الألوية الموجودة في دمشق وريفها ودرعا، ودير الزور، وغيرها من المدن السورية، وهذه الألوية أو الكتائب أو السرايا لم تتحدد هويتها تمامًا بعد، وإنما تحمل راية الإسلام، ولا تريد الإفصاح عن هويتها؛ حتى لا تتضرر المساعدات القليلة التي تصلها، وربما يأتي على رأسها كتائب أنصار الإسلام في دمشق، وكذلك كتائب العمري في درعا، أو غيرها في دير الزور، ونحوها، وكذلك في حمص، وهذه الكتائب تحمل الفكر الإسلامي، ولكن مع تغييب النظام السوري للعمل السياسي عن الشعب السوري جعل العمل الوطني صعبًا على مستوى الوطن كله؛ بسبب الخوف الذي كان الشعب السوري مسكونًا به على مدى عقود، وهذه الكتائب تتلقى الدعم والمساندة من الجميع، وبالتالي لا يمكن احتسابها على تيار محدد أو جهة أو كيان أو دولة معينة..

## ج- الجهادية السورية:

والتي تجسدها أحرار الشام، ومرجعيتها سورية، ولا تقبل بمرجعية خارج الحدود؛ كون الخصوصية السورية مختلفة، والأوضاع في سورية متباينة عن العالم العربي والإسلامي، كما يرى أحرار الشام، وينشطون في حلب وإدلب وغيرها..

## د- جبهة النصرة:

والتي هي الواجهة لتنظيم القاعدة، وتختلف عن أحرار الشام في كون مرجعيتها خارج الحدود، ولديها حضور في حلب وإدلب ودمشق، ويتميز أفرادها بالكفاءة والمال الوفير؛ مقارنة بالجماعات الأخرى، ويقاوم معهم عدد من العرب، وقد تم الإفراج عن كثير منهم بعد الثورة السورية؛ حيث كانوا يقضون فترات اعتقالهم في سجن صيدنايا..

## و- حزب العمال الكردستاني:

بتعاونه مع النظام السوري تمكن من الحصول على دعم عسكري ولوجستي، وسلّمه حيين من أحياء حلب، وهما الأشرفية وحي الشيخ مقصود، بالإضافة إلى مناطق قرب حلب، وكذلك الحسكة، ورفع علمه على هذه المناطق، ويبدو أن هذا التسليم كان نكايته بتركيا، واستفزازًا لها، ويسعى الحزب إلى عدم الصدام مع الثوار، وإن كان النظام يسعى إلى ذلك، ولكن ثمة محاولات أخيرة من قبل العمال الكردستاني للتواصل مع لواء التوحيد..

ربما يسأل أحدهم: وأين الجيش الحر؟ والإجابة أنه عبارة عن مظلة واسعة لكل هذه الجماعات، وحتى بعض ضباط الجيش الحر تماهوا مع هذا التصنيف في ظل شح الدعم المالي والسياسي للجيش الحر نفسه، ووجود قياداته في الخارج، وهو ما دفع المقاتلين إلى الالتفاف حول هذه الجماعات بعيدًا عن الجيش الحر..

## ب- تيار أقرب إلى الإخوان:

وهذا ربما يظهر في المحاولات الأخيرة التي برزت بتشكيل مليشيات حماية المدنيين؛ حيث سعى الإخوان المسلمون إلى دعم مجموعات مسلحة في حماة وإدلب، وحلب ودير الزور، وغيرها؛ من أجل تشكيل ذراع عسكري مستقبلي لهم، وتحديدًا في حماية المدنيين بعد المجازر التي ارتكبت في سوريا، وربما يرى البعض أن لواء التوحيد أقرب إلى هذا التيار، رغم أنه لا يرغب أن يصنّف حزبيًا وتنظيميًا، ولكن الساحة السورية لا تزال بشكل عام سائبة مائعة ولم تتشكل بعد، وليس من مصلحة أحد من هذه المجموعات المسلحة التلون فكريًا وتنظيميًا؛ كون ذلك سيؤثر على دعمه، ويصبغه بصبغة قد تضر بمصادر الدعم، لكن بشكل عام المناطقية تغلب على هذه المجموعات الآن، وكل ذلك يعود إلى الافتقار إلى الشخصية الوطنية التي تفتقر إليها سوريا..

أما الخريطة السياسية فتتمثل الآن بالمجلس

صالح الثورة السورية، إلا ببيع الوهم، وبيع تصريحات لا واقع لها، في حين بدت تركيا أضعف ما تكون في الثورة السورية، ورغم كل التهديدات التي أطلقها أردوغان؛ إلا أنها لم تكن سوى تصريحات، والتي غدت محل سخرية للشعب السوري، من أن حماة وحمص وغيرها خط أحمر، فتجاوز النظام السوري هذه الخطوط الحمراء، وذهب لقصف كليس بتركيا، وحتى بإسقاط الطائرة التركية المعروفة..

وجاء دعم ومساندة حزب العمال الكردستاني كاستفزاز آخر لتركيا؛ بالإضافة إلى وجود ملايين من العلويين الموالين للنظام السوري في المناطق التركية المحاذية لسورية، وهو ما شكّل حماية للنظام، وبدا من خلاله هشاشة الدولة التركية القومية؛ حيث القصص أكثر من أن تُدوّن عن ولاء الضباط العلويين الأتراك للنظام السوري، وليس للدولة التركية نفسها، وهو ما تخشاه تركيا من انتقال الصراع الطائفي في سوريا إليها، وبالتالي يتم تهديد النسيج التركي الاجتماعي..

على الصعيد اللبناني؛ فإن النظام السوري سعى إلى تصدير أزمته إلى هناك، ولكن على ما يبدو فإن حزب الله لم يكن مستعداً لذلك في ظل يأسه ربما من إمكانية صمود النظام أمام الثورة السورية، ولعل هذا ما يفسر لجوؤه إلى استخدام الوزير سماحة في نقل المتفجرات، وليس من خلال حزب الله، مع التنويه إلى أن الغرب له حساسيته من نقل الصراع في سورية إلى لبنان..

بخصوص الواقع الدولي، فإن العالم الغربي يهمل أمور ثلاثة:

الأولى: القاعدة وخطرها عليه، وتمدها في سوريا.  
والثاني: الأسلحة الكيميائية.

والثالث: الخطر على الكيان الصهيوني، وربما أيضاً انتقال العدوى إلى لبنان والدول المجاورة بشكل عام.

الوطني السوري الذي يمثل كل الأطياف الفكرية السورية، وإن كان البعض يرى أداءه ضعيفاً وهزيلًا، ولكن لا يزال يمثل القوة السياسية على الأرض؛ بسبب حضور الإسلاميين فيه، وتحديدًا الإخوان المسلمون، والسبب الثاني حضور الحراك الثوري الذي يدعمه الآن، وهو ما يوفر له الشرعية على الأرض، وإن كان الحراك العسكري الآن أهم من الحراك الثوري؛ لغياب المظاهرات الآن بعد عسكرة الثورة.

فبالتالي مع الوقت إن لم يسارع المجلس الوطني إلى كسب الحراك العسكري فستكون مصداقيته وشرعيته في خطر، وهو ما يفسر نقل الجارديان<sup>(1)</sup> عن دبلوماسيين غربيين دعوتهم للتواصل مع المجموعات المسلحة على الأرض، وتجاهل المجلس الوطني، فشرعية الثورة في البداية كانت من خلال الحراك الثوري؛ لكونها ثورية وسلمية، لكن الآن تغيرت الأمور وغدت المصداقية الآن من الحراك العسكري بسبب عسكرتها، لكن ينبغي عدم التقليل من أهمية المجلس كونه يمثل كل الأطياف، والظاهر أن غضب الغرب منه ليس لضعف أدائه، وإنما لرفضه قبول إملاءات الغرب، وتحديدًا فيما يتعلق بمنحه كعكة كبيرة لهيئة التنسيق واجهة الصين والروس والإيرانيين؛ بحسب شخصية مهمة في المجلس الوطني، الأمر الذي يجعل باب المساومة ممكنًا مع القوى الدولية والدول المجاورة..

## ٢- الواقع الإقليمي والدولي:

لا يزال الواقع الإقليمي أسير الواقع الدولي، فلم تتمكن قوى عربية ولا إسلامية ولا دول مجاورة مثل تركيا أن تلعب دورًا مهمًا في الثورة السورية، بينما الدول الموالية للنظام كروسيا والصين وإيران تتحرك بكل قوة، وبشكل عملي لدعم النظام، فالدول العربية لا تزال أسيرة لمرحلة وواقع ما قبل الثورات العربية؛ من انتظار الموقف الدولي، وهو موقف لم يكن يومًا في

(١) الجارديان ١٢-٨-٢٠١٢م.

ترغب في سوريا كدولة ضعيفة مدمرة البنى التحتية، ولكن البعض يرى أن ذلك سيكون بيئة مناسبة لظهور حركات إسلامية متشددة، يخشى منها الغرب والكيان الصهيوني تحديداً، وهذا السيناريو يأمل الغرب من ورائه أن يرغم المعارضة المسلحة في النهاية على المساومة مع النظام؛ لتأمين مصير الطائفة العلوية، ولكن البعض يرى أن هذا لن يكون ممكناً في ظل نزوع الثورة إلى الجهادية الراضية للمساومة، وفي ظل إمكانية خروج جماعات أكثر تشدداً، كما حصل في مناطق أخرى من العالم بحسب خبرات الحروب الداخلية.

ج- سيناريو التدخل الأجنبي، وفرض الحظر الجوي:

وهو سيناريو غير مستبعد، ولكن قد يتأخر فيه الغرب، ولعل الإشارات التي تأتي من هنا وهناك تشير إلى استعداد الغرب لذلك؛ أملاً

في عدم تمكين الثوار من التمتع بثمار النصر كاملة، بالإضافة إلى تدخله لحماية الطائفة العلوية من حملات إبادة قد تتعرض لها؛ انتقاماً لما فعلته بالشعب السوري، ولعل ما يتحدث عنه الغرب من خطر القاعدة والأسلحة الكيميائية

مجرد مؤشر ومقدمة لهذا التدخل الأجنبي..

### الثورة السورية، منتصرة رغم العوائق:

العوائق التي تعترض الثورة السورية داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي كانت تفتقر إلى الأطر السياسية، والعسكرية والتنظيمية، وهذا عائد إلى طبيعة النظام القمعي الاستبدادي الشمولي السوري على مدى أربعين عاماً، يضاف إليه طبيعة النظام الطائفي في سورية، والذي لم يسمح لأحد بالظهور.

بالإضافة إلى أن الغرب ليس مستعداً للدخول في مواجهة مع روسيا والصين وإيران من أجل الشعب السوري، الذي لا يملك نطقاً ليبياً، وبالتالي استمرار المواجهة بهذا الشكل يطيل من أمد المشكلة، ويحول سورية إلى خراب بحاجة إلى إعمار لعقود، وهو ما يحرم سورية أن تكون دولة قوية في جوار إسرائيل.

### السيناريوهات المحتملة:

الثورة السورية مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل الإجماع بلا قيد الذي يتبعه النظام السوري، والذي لا أفق له، ولا سابقة تاريخية له، بالإضافة إلى الخذلان مقابل التباطؤ والتقايس الدوليين غير المسبوق أيضاً، ومن السيناريوهات المحتملة:

أ- استمرار حالة القمع والإجرام الأسدي بحق الشعب السوري:

الغرب ليس مستعداً للدخول في مواجهة مع روسيا والصين وإيران من أجل الشعب السوري الذي لا يملك نطقاً ليبياً، وبالتالي استمرار المواجهة بهذا الشكل يطيل من أمد المشكلة، ويحول سورية إلى خراب بحاجة إلى إعمار لعقود، وهو ما يحرم سورية كدولة قوية في جوار إسرائيل.

وربما تتطور إلى مجازر بالآلاف، لاسيما ونحن نشهد الآن القتلى بالمئات، وما يتردد عن إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية، فبعد الهجوم في ١٤-٧-٢٠١٢م على خلية الأزمة في دمشق، لجأ رئيس النظام السوري إلى تعيين شخصيات

متشددة أكثر، وذلك في إشارة واضحة إلى ترسيخ الحل القمعي، ورفض الحوار، ونقلت صحيفة الجمهورية اللبنانية في ٢٥-٧-٢٠١٢م كشفت عن اتصال حسن نصر الله بالأسد عقب التفجير ووضع إمكانياته وقوات نخبته تحت تصرفه لسحق الثورة، ولعل صمت العالم وعدم دعمه للثوار بأسلحة نوعية؛ يساعد في قمع النظام للشعب السوري، وهو ما يشجع النظام على استمرار الحل القمعي والحربي.

ب. استمرار حرب الاستنزاف بين الطرفين:

وهو ما قد يرضي كثيراً من الدول الغربية التي

الشيخة، وتحديدًا من آل بري، بالإضافة إلى نجاح ثوار حلب في تأمين الريف الحلبّي، وهو ما وفّر عمقًا استراتيجيًا وديمغرافيًا يصل إلى مائة كيلو متر حتى الحدود التركية، وكذلك نجاح الثوار في السيطرة على أكثر من ستين بالمائة من مدينة حلب، وقدرة الثوار في إدلب على قطع خطوط الإمداد عن النظام السوري في حلب ليعوض ذلك من خلال القصف الجوي والمدفعي..

أما العوائق الخارجية فمن أهمها: ضعف التعاطي والتفاعل العربي والإسلامي معها، وتحديدًا كثير من الحركات الإسلامية التي وقفت مواقف غير مبالية للشعب السوري، بالإضافة إلى الموقف العربي والدولي المتأثر بحسابات إقليمية ودولية.

إن الإصرار الكبير الذي أبداه الشعب السوري طوال الأشهر الماضية يؤشر إلى مدى العزم للخلاص من هذا النظام، فوضع النظام السوري متهرئ ومنته، والدليل معركة حلب التي قضت على أسطورة

## معلومات إضافية

### أحداث الثورة السورية:

بدأت الثورة السورية بمظاهرات شعبية انطلقت ضد القمع والفساد وكبت الحريات حيث قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرة بموجة ثورات الربيع العربي، والتي اندلعت في الوطن العربي أواخر عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١، وخصوصاً الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية. انطلقت الثورة ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام ١٩٧١، وحزب البعث السوري تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣.

بدأت الثورة بمظاهرة صغيرة في العاصمة دمشق في الثلاثاء ١٥ مارس ٢٠١١ بعد دعوات مسبقة إلى ذلك قبلها ببضعة أسابيع، لكن الأمن اعتقل جميع المتظاهرين. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرة أخرى شارك فيها حوالي ١٠٠ شخص طالبوا بالإفراج عن المعتقلين. في ١٨ مارس تحت شعار «جمعة الكرامة» خرجت المظاهرات في مدن دمشق وحمص ودرعا وبناباس وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري، وتحوّلت المظاهرات لباقي الأسبوع إلى اشتباكات دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، قالت منظمات حقوقية أنها أدت إلى مقتل ١٠٠ محتج بنهاية الأسبوع. في ٢٥ مارس انتشرت المظاهرات للمرة الأولى لتعمّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة» لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرّت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع.

في ٣١ مارس ألقى بشار الأسد خطاباً في أول ظهور علني له منذ بدء حركة الاحتجاجات، لكن المظاهرات استمرّت بالخروج مع ذلك. وتحت الضغط المتزايد أعلن بشار في ٧ أبريل عن منح الجنسية للمواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي ١٤ أبريل شكّلت حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن القديمة التي استقالت الشهر الماضي.

في ٢٥ أبريل أطلق الجيش السوري عمليات عسكرية واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانباس، ثم بعدها بأيام في حمص. في ١٤ مايو بدأ الجيش حملة مشابهة على تلك الخ أدانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية في حق أهالي تلك الخ خلال عملياته. وفي ٢٨ مايو بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي ١٠٠ قتيل. في ٣ يونيو اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، ففتحت عليهم قوات الأمن النار مخلّفة أكثر من ٧٠ قتيلاً، وهو ما بات يُعرف بـ«مجزرة جمعة أطفال الحرية» (نسبة إلى شعار تلك الجمعة)، وتلا المجزرة بعد شهر حصار المدينة وإطلاق عمليات أمنية واسعة فيها. وشهدت محافظة إدلب وخصوصاً مدينة جسر الشغور ومنطقة جبل الزاوية عمليات أخرى ابتداءً من ٤ يونيو.

في يوم الأحد ٣١ يوليو (ليلة الأول من رمضان) أطلق الجيش السوري عمليات في مدن عديدة بأنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم أكثر أيام الاحتجاجات دموية، إذ راح ضحيته أكثر من ١٥٠ قتيلاً في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها، وتلا العمليات حصار لمدينتي



حماة ودير الزور استمرّ لأسابيع. في ١٥ أغسطس بدأ الجيش والأمن عمليات عسكرية في مدينة اللاذقية أدت على مدى أربعة أيام إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً. في ١٨ أغسطس حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن «فقد شرعيته بالكامل». في أوائل شهر يونيو وبعد تفاقم حالات الانشقاق في الجيش السوري على مدى ثلاثة شهور أعلن عن تشكيل أول تنظيم عسكري يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو «لواء الضباط الأحرار» تحت قيادة حسين هرموش، وتلاه بشهرين الإعلان عن تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد، وأعلن هذان التنظيمان عن عشرات العمليات لهما لشهور بعد ذلك قبل أن يتحد لواء الضباط الأحرار مع الجيش الحر في أواسط شهر سبتمبر، ومن يومها فإن الجيش الحر والمعارضة السورية بكافة فصائلها تحقق نجاحات كبيرة على الأرض.

### حزب البعث السوري:

هو التنظيم القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والحزب الحاكم فيها منذ مارس ١٩٦٣م. أسس حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا سنة ١٩٤٧م، شهدت فترة الستينيات عدة صراعات وانقسامات بين القيادة القومية والقيادة القطرية، ثم بين تيار يساري وآخر يميني، قبل أن يتسلم حافظ الأسد قيادة الحزب والدولة في نوفمبر ١٩٧٠م، إثر ما سماها بالحركة التصحيحية.

وفي عام ١٩٧٢م شكّل الحزب الجبهة الوطنية التقدمية مع أحزاب قومية وتقدمية، إلا أن الحزب بقي هو المهيمن؛ إذ تقول المادة الثامنة من الدستور: «إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»، ينتمي إلى الحزب حوالي مليون ونصف شخص، منهم نصف مليون عضو عامل.

### الخلفيات والنشأة:

نشأ حزب البعث في بداية الأربعينيات على يد ميشيل عفلق وصلاح البيطار اللذين ينحدران من الطبقة المتعلمة المتوسطة في دمشق. فبعد عودتهما من دراستهما في السوربون في باريس إلى مدينتهما دمشق عام ١٩٣٣م، بدأ الأستاذان بالتبشير بأفكارهما في وسط الطلاب والشباب، وعملا على نشرها. وأخذت هذه الأفكار تستقطب حولها عدداً من الشباب القوميون المتحمسين من طلبة المدارس والجامعات، إلا أن التجمع لم يتحول إلى حركة سياسية إلا في بداية الأربعينيات؛ حين شكل عفلق والبيطار جماعة سياسية منظمة باسم حركة الإحياء العربي التي أصدرت بيانها الأول في شباط عام ١٩٤١م.

وما لبثت هذه الجماعة أن أكدت اختلافها عن التنظيمات القطرية في الساحة السورية آنذاك بوضعها المبادئ القومية التي كانت تدعو إليها موضع التطبيق؛ عندما أعلنت تأييدها للانقلاب في العراق ضد الاحتلال البريطاني في الثاني من أيار عام ١٩٤١م بقيادة رشيد عالي الكيلاني، وأسست ما عُرف باسم «حركة نصره العراق» التي انخرط فيها كل أعضاء الجماعة الفتية، بالإضافة إلى شباب من خارجها. وابتداء من حزيران ١٩٤٣م أصبحت بيانات الحركة تحمل اسم «حركة البعث العربي»، ومن الأعضاء المؤسسين: المحامي جلال السيد، ابن مدينة دير الزور.

## التأسيس:

تم تأسيس حزب البعث بصورة رسمية عندما انعقد مؤتمره الأول في دمشق في ٧ نيسان ١٩٤٧م، وانتخب ميشيل عفلق عميداً له. وعمل البعث على مواجهة التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة العربية، وتوطيد القومية العربية، وأصبح له تأثير فعال على الحكم في سوريا بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦م، وسرعان ما انتشر الحزب في بعض البلدان العربية كالعراق ولبنان وفلسطين، والأردن واليمن، بالإضافة إلى البلد الأصلي سورية.

في سنة ١٩٥٢م اندمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه أكرم الحوراني في حزب واحد أصبح اسمه «حزب البعث العربي الاشتراكي»، كحزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٨م كان حزب البعث من أبرز الداعين إلى وحدة سوريا ومصر، ونجح في تحقيقها مع الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨م، ولكن الوحدة لم تصمد طويلاً، فحصل الانفصال عام ١٩٦١م، وكان من مؤيديه أكرم الحوراني، الذي فصل من حزب البعث على إثر ذلك. دام حكم الانفصال من ١٩٦١/٩/٢٨م وحتى ٨ آذار ١٩٦٣م حين استلم البعث السلطة في سورية.

في ٢٣ شباط عام ١٩٦٦م نفذ عدد من الضباط الحزبيين انقلاباً على الحزب والدولة، غادر على إثره عفلق والبيطار سوريا نهائياً، وحصل انقسام في حزب البعث استمر حتى هذا اليوم.

## شعار الحزب:

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة.

## أهداف الحزب:

العمل على تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية.

## قادة الحزب:

الأمين العام: شاغر منذ وفاة حافظ الأسد.

الأمين العام المساعد: عبد الله الأحمر.

الأمين القطري: بشار الأسد.

الأمين القطري المساعد: محمد سعيد بخيتان.

رئيس مكتب الأمن القومي: هشام الاختيار.

رئيس اللجنة الحزبية العسكرية: مصطفى عبد القادر طلاس.

## المصادر:

(١) الموسوعة التاريخية الإسلامية لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات أكرم الحوراني، على الرابط التالي:

[www.ikhwanwiki.com/index](http://www.ikhwanwiki.com/index)